

برامج المرأة والنوع الاجتماعي في الاردن: خارطة لعمل المؤسسات التنموية
غير الحكومية



اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
وبرنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص – الوكالة الكندية للتنمية الدولية

3	1 كلمة شكر
4	2 ملخص تنفيذي
6	3 منهجية البحث
6	المنهجية المتبعة وآلية العمل
6	أدوات المسح
6	1.1.3 الاستبيان: المحتوى والتوزيع
7	2.1.3 تحليل النتائج والتأكد من صحتها خلال ورشات العمل
8	الاطار العام للتحليل
8	توضيح المصطلحات
9	التحديات التي واجهت المسح
10	توصيات
12	4 نظرة عامة على المنظمات المشاركة والنتائج
12	توزيع المنظمات المشاركة حسب نطاق العمل
15	حجم المنظمات المشاركة
15	نظرة عامة على التركيز محاور العمل للمنظمات المشاركة وطريقة عملها
17	موارد المنظمات المشاركة
17	1.1.4 الموارد البشرية
18	2.1.4 الموارد غير البشرية للمنظمات المشاركة
19	الفئة المستهدفة للمنظمات المشاركة
20	3.1.4 فئات المجتمع المستهدفة من قبل المنظمات المشاركة:
23	5 التحليل على أساس المحاور
23	نظرة عامة لتوزيع البرامج حسب محاور العمل
25	حقوق المرأة والتشريعات
26	1.1.5 تناول حقوق المرأة وتشريعات وفقا للتوزيع الجغرافي
27	حقوق المرأة والتشريعات: مبادرات كسب التأييد والمناصرة
29	2.1.5 حقوق وتشريعات المرأة: تقديم الخدمات المباشرة
30	الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية للمرأة
31	3.1.5 التوزيع الجغرافي لمعالجة الأمن الإنساني
32	4.1.5 البرامج المتعلقة بتعليم النساء والفتيات
34	5.1.5 الحماية الاجتماعية للمرأة
35	6.1.5 تناول الحماية الاجتماعية في المحافظات
35	7.1.5 الحماية الاجتماعية للفئات المختلفة
37	8.1.5 التمكين الاقتصادي للمرأة
39	9.1.5 التوزيع الجغرافي لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة
40	9.1.5 الفئات المستهدفة ضمن محور التمكين الاقتصادي للمرأة
41	مشاركة المرأة في الحياة العامة
43	محور المرأة والإعلام
44	الاستنتاجات
46	6 التحليل الجغرافي
47	النتائج الإقليمية
47	1.1.6 إقليم الشمال
49	2.1.6 إقليم الوسط
49	3.1.6 إقليم الجنوب
50	توصيات
51	7 الاستنتاجات والتوصيات
51	الاستنتاجات
52	التوصيات

تتوجه اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبرنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص - الوكالة الكندية للتنمية الدولية بالشكر لجميع المنظمات التي بذلت وقتا وجهدا في تعبئة الاستبيان والمشاركة في ورشات تحليل النتائج. بفضل مشاركتكم انجزت مبادرة مسح برامج المؤسسات غير الحكومية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي في الاردن ونتمنى أن تكون نتائجه وتوصياته مثمرة وذات قيمة لعمل الجهات المعنية المختلفة.

كما تود اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبرنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص - الوكالة الكندية للتنمية الدولية توجيه التقدير لفريق عمل شركة الوسام للاستشارات، وتمثلها رنا الاكل، التي تولت جمع وتحليل البيانات وكتابة مسودة التقرير، كما ونشكر أعضاء اللجنة المنفذه للمشروع والمكونة من السيدة إيبا أوغستين- المستشار، عابدة أبو راس- اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة ولفريق برنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص (هلا غوشة وسارة حمودي) اللواتي قمن بالمتابعة المستمرة والتحرير النهائي للتقرير.

نوجه أيضا كلمة شكر لفريق عمل الصندوق الهاشمي الأردني للتنمية البشرية لاستضافتهم ورشات تحليل النتائج في عمان وإربد والكرك والعقبة.

إن العمل في مجال تمكين المرأة والمساواة في النوع الاجتماعي في الأردن يعد متنوعاً ومتعدد المستويات لكنه يعاني من قلة التعاون والتنسيق. أن عدداً كبيراً من منظمات المجتمع المدني معنية بمخاطبة قضايا المرأة والنوع الاجتماعي سواء من خلال برامج مباشرة أو غير مباشرة، ومع ذلك فإن الجهود المبذولة في هذا المجال اما مقتصرة على مجالات محددة مثل العنف ضد المرأة والتشريعات والتمكين الاقتصادي وغيرها أو انها عامة وغير متخصصة، علماً بأن هذا المسح قد أوضح أن عدداً كبيراً من المنظمات تميل للمشاركة في كثير من المجالات في آن واحد دون تخصص.

يمكن اعتبار ارتفاع عدد منظمات المجتمع المدني العاملة على دعم وتمكين المرأة انعكاساً للاحتياجات في هذا المجال، رغم ذلك فإن قلة المعلومات حول "من يفعل ماذا، أين وكيف" لتمكين المرأة ومعالجة الفجوات بين المرأة والرجل يزيد من احتمالية ازدواجية وتكرار العمل، وربما يساهم في خسارة فرص التعاون وتحفيز الجهود لصالح المرأة الأردنية.

وانطلاقاً من هذا المنطق، تعاون كل من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبرنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص لتنفيذ هذه المبادرة التي تركز على مسح برامج المؤسسات غير الحكومية في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي لإيجاد قاعدة بيانات حول: "من يفعل ماذا، أين وكيف" في مجال المرأة والنوع الاجتماعي في الأردن، حيث تمثل هذه القاعدة أساس توفير المعلومات للممولين والمخططين والناشطين في مجال قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. ركزت المبادرة على نوعين من المسح: النوع الأول مسح جغرافي بينما النوع الثاني مسح للبرامج وفقاً لمحاوِر العمل. ويلقي المسح الجغرافي (الجزء 5) الضوء على امتداد نشاطات المنظمات غير الحكومية في المحافظات في حين أن مسح البرامج حسب محاور العمل (الجزء 4) يتناول الفجوات في محاور العمل حسب التقسيمات المذكورة في الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (2006-2010) بالإضافة الى منهجيات العمل المتبعة. وقد ادى جمع وتداخل المعلومات الناتجة عن المسح الجغرافي والمسح حسب محاور العمل الى توضيح نقاط الضعف والاحتياج بما في ذلك الاحتياجات المرتبطة بقدرات المنظمات (الجزء 3).

استخدم المسح الدراسي ادايتين لجمع المعلومات: الاستبيان الكمي لجمع البيانات وسلسلة من ورشات العمل التشاركية لتحليل ومناقشة نتائج الاستبيان، وكلا الادائين طورا باشراف لجنة المشروع. وقد نتج عن التنفيذ المسح والأدوات المستخدمة (الجزء 2) عدة دروس مستفادة ساهمة بحد ذاتها في تكوين نتائج المسح. والتقارير ككل يتضمن معلومات عن 68 منظمة تنموية غير حكومية وفروعها في مختلف أنحاء الأردن والتي تبلغ 118 فرع.

لقد صممت نتائج المسح لفائدة الجهات التنموية التالية:

■ **المنظمات المحلية:** وخاصة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني الناشطة و/أو المهتمة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي حيث أن النتائج تبرز المواقع الجغرافية وتركيز محاور العمل للمنظمات، كما ويمكن للمنظمات من التعرف على شركاء جدد في مختلف محاور العمل والمناطق الجغرافية، بالإضافة الى امكانية تحديد الاحتياجات المتعلقة بالقدرات المؤسسية وذلك لتعزيز اثر البرامج المنفذه.

■ **واضعي السياسات والمخططين:** بما في ذلك اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة والأجهزة الحكومية المختصة ووكالات التمويل، فالمعلومات في هذا التقرير تمثل خطوط إرشادية لكيفية توجيه الدعم والتمويل للقطاعات والأقاليم الأكثر حاجة. وتساعد نتائج المسح الأجهزة الحكومية في الاطلاع على الشركاء المناسبين من المجتمع المحلي، علما بأن شبكة المنظمات التنموية غير الحكومية المذكورة في هذا التقرير تمثل فرصة ممتازة للوصول الفعال للمجتمع المدني والمرأة. كما وتلقي النتائج الضوء على الفجوات في قدرات منظمات المجتمع المدني في المجالات المختلفة الخاصة بها.

■ **الباحثين المستقلين في مجال المرأة والتنمية في الأردن:** المعلومات في هذا التقرير تمكن الباحثين والباحثات في مجال المرأة والتنمية على التعرف على مواضيع تحتاج المزيد من البحث من اجل تحسين وتطوير وضع المرأة في الاردن.

تكشف نتائج المسح أن المنظمات العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي تنفذ برامج واسعة ومتعددة مع اتباع منهجيات مختلفة في التنفيذ، مما قد يساعد في ضمان تغطية أكبر للقضايا في مختلف مناطق الأردن، لكنه قد يؤدي أيضا إلى إسهاب الجهود وضعف الأثر. كما توضح النتائج محدودية المناقشة والتعاون بين المنظمات العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي ضمن محاور العمل أو المحافظات، وهناك حاجة لفهم اعمق للعلاقة بين العمل في المحافظات وكيفية تأثيره على العمل في العاصمة أو العكس.

وعلى مستوى آخر فقد كشفت نتائج المسح أيضا أن عدد من القضايا لا تزال خارج اهتمام المنظمات على المستوى المؤسسي والاداري. فقد كان الوصول إلى المنظمات لغاية تنفيذ هذا المسح بحد ذاته تحديا، حيث أن تفاصيل معلومات الاتصال بالعديد من المنظمات كانت إما غير محدثة أو غير متوفرة نهائيا (تم الوصول الى 144 منظمة فقط بصعوبة من أصل 219 منظمة. قائمة المنظمات مرفقة في الملحق 1). وبعد اجراء الاتصال الاولي ظهرت قضايا أخرى تعيق التواصل مع المنظمات المعنية، مثل محدودية الوصول إلى وسائل الاتصال، والمعرفة المحدودة بتكنولوجيا الاتصال الفاعلة، وأسلوب الإدارة المركزي الذي يقيد الاتصال الداخلي في المنظمة. وبرزت هذه التجربة صعوبة الاتصال بالمنظمات بشكل مباشر ويلفت النظر لعدم وجود شبكة اتصال فاعلة بين المنظمات العاملة في شؤون المرأة وقضايا النوع الاجتماعي.

الغاية من التقرير التالي توفير نظرة شاملة عن نتائج مبادرة مسح برامج المؤسسات غير الحكومية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي في الاردن. يقدم الجزء الاول لمحة عن المنهجية المتبعة والأدوات المستخدمة في تنفيذ المسح، بينما يتطرق الجزء الثاني إلى النتائج ويحدد خصائص المنظمات المشاركة، والجزء الثالث يوفر تحليل لتوزيع البرامج حسب محاور العمل المختلفة أما الجزء الرابع فيقدم باختصار مراجعة للنتائج من منظور التوزيع الجغرافي. للمزيد من المعلومات والبيانات المفصلة يمكن الاتصال على هاتف اللجنة الوطنية الاردنية لشؤون المرأة: **06)5548264** أو زيارة الموقع الإلكتروني للجنة: (www.women.jo)

المنهجية المتبعة وآلية العمل

تضمن المسح الدراسي تصميم استبيان وتوزيعه على المؤسسات غير الحكومية العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي في الأردن يهدف إلى جمع البيانات الأساسية حول المنظمات، وبناء على ذلك صمم الاستبيان لجمع معلومات كمية قابلة للقياس بينما عقدت خمسة ورشات عمل في جميع مناطق المملكة لضمان مشاركة المنظمات المستجبة في تحليل ومناقشة وتفسير نتائج الاستبيان. علماً بأن تقسيم محاور العمل في الاستبيان اتبع المحاور المذكورة في الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010.

محاور العمل
المحاور الستة المستخدمة في المسح مبنية على محتوى الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010 وهي:

- حقوق المرأة والتشريعات
- الأمن البشري
- الحماية الاجتماعية
- التمكين الاقتصادي
- المشاركة في الحياة العامة
- المرأة والإعلام

كما وتم تشكيل لجنة مسؤولة عن متابعة التنفيذ وتقديم التوصيات ودعم الجهة المنفذة (الوسام للاستشارات المحدودة) مكونة من فريق برنامج دعم مبادرات تكافؤ الفرص هلا غوشة وسارة حمودي وعابدة أبو راس من اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة ومستشار المشروع السيدة إيبا أوغستين، ولقد شارك أعضاء اللجنة في تصميم وتحليل الاستبيان وحضور الاجتماعات وكتابة الأجزاء الأساسية من هذا التقرير.

امتدت عملية تنفيذ المشروع لأكثر من سبعة أشهر في حين أن الفترة الزمنية المحددة لها كانت أربعة أشهر، مما أدى إلى انتهاءها في آذار 2008. تفاصيل أسباب التأخير المذكورة في الجزء 2.5، لكن من الجدير بالذكر هنا هو أن فترة التنفيذ من أيلول 2007 حتى آذار 2008 تعارضت مع فترة الانتخابات البرلمانية في الأردن مما تسبب في تأخير عملية التنفيذ بشكل عام، بالإضافة إلى انشغال المنظمات المشاركة وغياب الوقت الكافي لتعبئة الاستبيان.

أدوات المسح

1.1.3 الاستبيان: المحتوى والتوزيع

يحتوي الاستبيان (الملحق 2) على جزئين، الجزء الأول يقدم خلاصة عامة عن المنظمات وامتداد نشاطاتها للفئة المستهدفة، بينما يقدم الجزء الثاني وصفاً أكثر تفصيلاً لمجال عمل المنظمات وتركيزها ونطاق عملها الجغرافي.

تم استخدام محاور العمل الستة المذكورة في "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010" لارشاد عملية تصنيف وتوزيع برامج المؤسسات غير الحكومية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي، مما ساعد في تنظيم النتائج بشكل أفضل وأوضح كما أنه يبرز الفجوات في العمل ضمن سياق الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية، مما قد يفيد في إعادة النظر في الخطة العامة لتحقيق أهداف الإستراتيجية.

أثناء مرحلة التحضير تم تجميع قائمة بالمعلومات حول المنظمات العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي في الأردن والتأكد من صحتها، ولكن لم تكن هذه مهمة بسيطة حيث لم يكن هناك أي قاعدة بيانات محدثة للاتصال بالمنظمات المعنية،

ومن اجمالي 219 منظمة مدرجة في قائمة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية والاتحاد النسائي الأردني تمكنا فعليا من الوصل إلى 144 منظمة فقط. غياب قائمة عناوين محدثة يعد عقبة أمام عمل منظمات المجتمع المدني إضافة إلى عمل جميع الأطراف الداعمة مثل الجهات الحكومية ووكالات التمويل، فقد تعتبر صعوبة التواصل والاتصال أمر مزعج لدرجة أن الجهات الداعمة غالبا ما تفضل أن تعمل مع المنظمات التي يسهل الوصول إليها - وغالبا ما تكون تلك المنظمات مقرها في العاصمة عمان.

تحديد منهجيات العمل المتبعة

صنفت منهجيات العمل المتبعة في تنفيذ البرامج الى ستة منهجيات، وهي:

- كسب التأييد
- زيادة الوعي
- بناء القدرات
- المراقبة والرصد
- البحث
- الخدمات المباشرة

كما صنف المنظمات مبدئيا إلى المنظمات العاملة مع المجتمع المحلي؛ المنظمات العاملة مع المنظمات الأخرى والمنظمات العاملة مع الحكومة

تم توزيع الاستبيان على المنظمات بواسطة التسليم اليدوي والفاكس والبريد الإلكتروني. ورغم التعقيدات في الوصول إلى المنظمات المعنية لغاية توزيع الاستبيان (انظر التفاصيل في جزء التحديات 2.5)، فمجموع المنظمات التي تجاوبت مع الاستبيان حوالي 68 منظمة من أصل 144 منظمة (أي حوالي 47%). على أية حال، وبما أن البيانات شملت معلومات مقدمة من 5 منظمات وطنية و7 منظمات إقليمية وجميع فروعهم، تمثل اجمالي البيانات المقدمة في هذا التقرير عمل 68 منظمة بما فيها 118 فرع تابع لها.

وبعد استلام الاستبيانات المعبئة اتضح انه من الضرورة تخصيص بعض الوقت لإكمال وتصديق المعلومات، حيث أن عددا لا بأس به من المنظمات أرسلت الاستبيان إما غير كاملا أو ذات بيانات ناقصة أو متناقضة أو غير واضحة.

تضمنت هذه العملية الاتصال المباشر بكل منظمة على حدى، واستغرقت وقتا ومجهدا كبيرا إلا إنها أدت إلى ضمان صحة البيانات وساعدت في إلقاء الضوء على بعض الاحتياجات المتعلقة بقدرات المنظمات. وفور الانتهاء من استخراج البيانات من الاستبيان تم معالجة النتائج إلكترونياً وتحليلها من قبل الجهة المنفذة للمشروع، ومن ثم تم تقديمها كنتائج أولية للمشاركين في ورشات العمل الخمس في مختلف مناطق الأردن. أما البيانات والتحليل النهائي المقدم في هذا التقرير فيمثل النتائج الأولية مدمجة مع نتائج ورشات العمل التشاركية إلى جانب بيانات ثانوية مختارة.

2.1.3 تحليل النتائج والتأكد من صحتها خلال ورشات العمل

تم عقد خمس ورشات عمل تشاركية لإثبات نتائج الاستبيان الأولية والتأكد من صحتها ولمناقشة التحديات التي تواجهها المنظمات في عملها. استضافة اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة الورشات في عدة مواقع في الأردن وتضمنت مشاركة ممثلين من 12 محافظة. وصل اجمالي عدد المشاركين في جميع الورشات 56 مشارك، يمثل كل منهم منظمة واحدة أو أكثر.

عقد لقاء لاقليم الوسط في عمان وضم ممثلين من الزرقاء والبلقاء ومادبا، كما وعقد لقاء في إربد لإقليم الشمال وشمل ممثلين من المفرق وإربد وجرش وعجلون. عقد لقاء اخر في الكرك تضمن منظمات الكرك والطفيلة وعقد لقاء اخير في العقبة تضمن منظمات العقبة ومعان.

قدمت النتائج العامة للاستبيان فقط خلال لقاء إقليم الوسط في عمان، بينما النتائج المقدمة في اللقاءات الأخرى دمجت بين نتائج المحافظة المعنية والنتائج الوطنية. تم اختيار هذه الطريقة لأن المنظمات في عمان غالباً ما يكون لها تغطية وطنية أو إقليمية. كما وطلب من ممثلين المنظمات خلال اللقاءات شرح وتوضيح النتائج المتعلقة بمحافظتهم بالإضافة الى مناقشة أولويات محافظاتهم.

الإطار العام للتحليل

يتكون مسح برامج المنظمات غير الحكومية في مجال المرأة والنوع الاجتماعي من عنصرين أساسيين:

1 - مسح للبرامج على أساس محاور العمل

2 - المسح الجغرافي للبرامج.

كما وأن تم ادخال متغيرات متداخلة الى التحليل مثل منهجيات العمل المتبعة ونطاق عمل البرامج ألقى الضوء على بعض الاختلافات بين محاور العمل والمواقع الجغرافية التي تهم جميع الأطراف، ومن أجل توفير نظرة شاملة للوضع العام والجهود المبذولة تم أيضاً جمع المعلومات عن المنظمات والمصادر المتوفرة لديها (المادية والبشرية).

توضيح المصطلحات

تم استخدام المصطلحات التالية في المسح الدراسي:

- محاور العمل: هي محاور العمل الستة المحددة سابقاً حيث تم تبني المصطلحات المستخدمة من الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010 وتم الإشارة الى أية تعديل يطرأ على استخدام هذه المصطلحات في أجزاء التقرير المعنية.
- منهجية العمل المتبعة: هيو اسلوب عمل المنظمة المعتمد في تنفيذ البرامج/المشاريع.
- نطاق العمل: وهو نطاق وصول المنظمة الجغرافي وتقسّم الى ثلاثة أنواع:
 - المنظمات الوطنية: وهي المنظمات التي لها فروع في ستة محافظات أو أكثر
 - المنظمات الإقليمية: وهي المنظمات التي لها فروعاً في أكثر من محافظتين وأقل من ست محافظات
 - المنظمات المحلية: وهي المنظمات التي لها فروعاً في محافظة أو اثنتين
- وتم تصنيف المنظمات بشكل مبدئي إلى منظمات عاملة مع:
 - المجتمع: ويشمل جميع أعضاء وفئات المجتمع المختلفة
 - المنظمات: ويشمل إي عمل منفذ ضمن المنظمات مثل بناء القدرات المؤسسية وغيرها
 - الحكومة: ويعود على العمل مع الهيئات الحكومية

التحديات التي واجهت المسح

ربما لا يعد أمراً مفاجئاً أن بعض التحديات الإدارية والتنفيذية التي ظهرت أثناء عملية تنفيذ المسح الدراسي لم تساهم في محدودية الدراسة فحسب بل ألفت الضوء أيضاً على بعض القضايا الأساسية في عمل المنظمات غير الحكومية في مجال النوع الاجتماعي والتي تستلزم تساؤل وتفكير جميع الجهات المعنية. وخلصتها:

الجدول (1) توزيع عدد المنظمات التي أمكن الوصول إليها حسب المحافظات	
المحافظة	العدد
إربد	14
عجلون	9
جرش	9
المفرق	7
عمان	52
البلقاء	7
الزرقاء	11
مادبا	7
الكرك	11
الطفيلة	4
معان	5
العقبة	8
المجموع	144

- عدم توفر قاعدة بيانات محدثة وموحدة حول المنظمات العاملة في مجال المرأة وقضايا النوع الاجتماعي في مصدر واحد أدى إلى زيادة استهلاك الوقت خلال التنفيذ من أجل تحديث القوائم الموجودة والحصول على العناوين من جديد. كما وأثر هذا في مستوى شمولية الدراسة خاصة أن من إجمالي 219 منظمة مسجلة في الأردن أمكن الوصول إلى 144 منظمة منها فقط (الجدول 1 توزيع عدد المنظمات حسب المحافظات)، حيث يشير هذا إلى خلل واضح في أنظمة وآليات الاتصال بين المنظمات وفي الإجراءات المتبعة لتحديث قوائم البيانات المتوفرة.

- عدم توفر أنظمة اتصال فاعلة بين المنظمات العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي دفع فريق تنفيذ المسح إلى اللجوء لطرق متعددة لنشر الاستبيان. وبالفعل فقد أرسلت بعض الاستبيانات عبر التسليم اليدوي، في حين أرسل البعض الآخر

عبر الفاكس والبريد الإلكتروني. وبالإضافة إلى الوقت الطويل الذي استهلك في المتابعة، أصبح واضحاً أن العدد الأكبر من المؤسسات غير الحكومية، وخاصة في المحافظات، قد تعاني من عدم إمكانية الوصول إلى التسهيلات التكنولوجية مثل الفاكس والبريد الإلكتروني من ناحية ومن معرفة ومهارات محدودة في كيفية تشغيل مثل هذه الوسائل من ناحية أخرى. كما أن نظام الإدارة "من الأعلى إلى الأسفل" السائد أو مبدأ الاعتقاد أن استخدام تكنولوجيا المعلومات هو صلاحية وبالتالي مسموح للقيادة فقط منعت تدفق المعلومات بحرية. وفي بعض الحالات كان عدم رغبة بعض المنظمات بالتعاون في مشاركة الاستبيان مع غيرها من المنظمات واضحاً بين المنظمات المحلية وبعض المنظمات الوطنية. وهذا بدوره ألقى الضوء على ضعف وحساسية العلاقات بين المنظمات المحلية والوطنية من جهة وبين المنظمات المحلية من جهة أخرى.

- إن تردد بعض المنظمات عن إكمال تعبئة الاستبيان قد يعود إلى أن عدد من الاستبيانات وزعت من قبل أطراف مختلفة بالنقارب من بعضها وضمن فترة زمنية قصيرة وأن المنظمات بشكل عام لا تشعر بأنها تستفيد بالضرورة من هذه الاستبيانات. وقد عبرت بعض المنظمات عن عدم معرفتها بنتائج العديد من الاستبيانات والغاية المقصودة منها.
- انقطعت فترة تنفيذ المسح بأحداث وعطل، مما سبب تأخير في التنفيذ وفي بعض الحالات أثر في اندفاع سير العملية ومن الممكن أيضاً أنها أثرت في نتائجها أيضاً. ومن المهم الإشارة بوجه الخصوص إلى أن حدوث الانتخابات

البرلمانية خلال فترة تنفيذ المسح تضمن مشاركة المنظمات في أنشطة متعلقة بمشاركة المرأة في الحياة العامة والانتخابات، وبالتالي تأثرت اجابات هذه المنظمات حول محاور العمل وطبيعة البرامج المنفذه في الاستبيان.

- في بعض الأوقات أثناء فترة تنفيذ المسح كانت هناك صعوبة في الحصول على المعلومات اللازمة للاستبيان في غياب الرئيس أو المدير. هذا لم يعيق عملية إكمال المعلومات فحسب، بل أيضا كشف عن درجة المركزية والاتصال المحدود بين المنظمات، وهذا يعد مؤشر عن أسلوب الإدارة السائد الذي لا يسمح بتطوير الكادر الداعم والذي يمنع المنظمات من التطور بالاستقلال عن القيادة الحالية. وأصبحت محدودية تبادل المعلومات بين المنظمات واضحا خلال ورشات تحليل النتائج حيث كان ممثلي المنظمات المشاركين في اللقاءات يملكون معرفة محدودة عن الاستبيان أو عن برامج منظماتهم في بعض الحالات.
- ورغم جميع الجهود التي بذلت من أجل رفع معدل الاستجابة، وصل المعدل الفعلي الى 47% فقط وكان أقل بكثير من توقعات فريق العمل، وتعد هذه النسبة عاملا رئيسيا يجب مراعاته عند قراءة هذا التقرير. وبالإضافة الى ذلك فإن غياب التمثيل في معدل استجابة المنظمات من محافظة الطفيلة قد أدى إلى استبعادها من بعض عمليات التحليل. ورغم أن محافظتي الطفيلة ومعان لها عدد قليل من المنظمات المدرجة اصلا في قائمة المنظمات، إلا أن فريق تنفيذ الدراسة قرر استثناء بيانات الطفيلة حين وجد شكوك حول تمثيل البيانات للمحافظة ككل لضمان مصداقية النتائج.
- لم يكن نموذج الاستبيان والمصطلحات المستخدمة مفهوما بوضوح لجميع المستجيبين رغم أنه قد تم تزويد شرح لها في الاستبيان. ربما يدل هذا على نقص الوضوح لدى الأفراد العاملين في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي بالمفاهيم المستخدمة بشكل شائع في مجال عملهم، وتتضمن: التمكين الاقتصادي، المرأة والإعلام، الأمن الإنساني، والرصد والبحث. وأكدت ورشات تحليل النتائج أن هناك حاجة للمزيد من العمل من أجل إيضاح معنى المصطلحات المستخدمة بتكرار، فالفهم المختلف للمفاهيم الأساسية يعيق التعاون الفعال ويؤكد على الانقسام بين المنظمات غير الحكومية المركزية وشركائها في المحافظات.

توصيات

تعكس نتائج الدراسة إلى جانب عملية تنفيذ المسح بحد ذاتها قضايا تتعلق بقدرات المنظمات المشاركة وطرق ادارتها. ومن أجل ذلك تم وضع التوصيات التالية:

للمنظمات المحلية:

- على المنظمات المحلية أن تضمن توفير بياناتها الصحيحة والحديثة للمنظمات الوطنية المعنية وخاصة لوزارة التنمية الاجتماعية، والاتحاد النسائي الأردني واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة
- على المنظمات المحلية توفير إمكانية الوصول لتكنولوجيا الاتصالات مثل الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وإذا كانت المنظمات المحلية الصغيرة غير قادرة على توفير التجهيزات اللازمة، فينصح بأن تجد شراكة مع شركة أو هيئة محلية لتتصرف كوسيط لها.
- عند توفر التكنولوجيا اللازمة على المنظمات المحلية أن تضمن أن أكثر من شخص واحد في المنظمة قادر على استخدامها وإجراء الصيانة الأساسية.

- على المنظمات المحلية تشجيع الإدارة اللامركزية من أجل السماح باستمرار تدفق وتبادل المعلومات في غياب رئيس أو مدير المنظمة.
- على المنظمات المحلية الوصول إلى المنظمات الشريكة العاملة في نفس المنطقة أو محور العمل.
- على المنظمات المحلية أخذ الوقت الكافي لاستيعاب ومناقشة المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي في مجال عملها.

واضعو السياسة والمخططون:

- على واضعو السياسات والمخططون المتابعة المستمرة وطلب تحديث قوائم الاتصال بمنظمات المجتمع المدني المختصة، حيث يجب أن يتم تحديث البيانات بشكل سنوي.
- على واضعو السياسات والمخططون نشر المعلومات وفرص التمويل المحتملة لجميع المنظمات المعنية على مستوى جميع المحافظات، وتوفر هذه الدراسة قاعدة بيانات تمكن هيئات التمويل من تحديد أسماء المنظمات العاملة في قطاعات العمل المختلفة.
- على واضعو السياسات والمخططون تشجيع تبادل المعلومات والتشبيك بين المنظمات المحلية. ويمكن لوكالات التمويل توفير فرص للتبادل والتشبيك من خلال مثلاً عقد ورشات بناء القدرات وتدريب الممثلين من المنظمات المختلفة معا في نفس المبادرة.
- على واضعو السياسات والمخططون التأكد من أن الغاية من البحث أو الاستبيان واضحة للمستجيبين لضمان ملكية ومصداقية النتائج والتأكد من توزيع النتائج عند الانتهاء من الاستجابة.
- على واضعو السياسات والمخططون توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي والتواصل بوضوح من أجل مناقشتها مع المنظمات المحلية في الأردن.

الممولون:

- على الممولين تطوير وتنفيذ إستراتيجية للتوسع في مختلف انحاء المملكة ونشر معلومات عن فرص التمويل للمنظمات المحلية في المحافظات وإيصال المتطلبات بوضوح - ويفضل استخدام اللغة العربية.
- عند دعم المنظمات الصغيرة، على الممولين ضمان توفير تكنولوجيا الاتصالات الأساسية وأن فريق العمل يملك القدرة والفرصة لاستخدامها.
- على الممولين تعزيز أسلوب الإدارة التشاركية التي تسمح بالتدفق الحر للمعلومات داخل المنظمات وبناء قدرات الكوادر الداعمة.

4. نظرة عامة على المنظمات المشاركة والنتائج

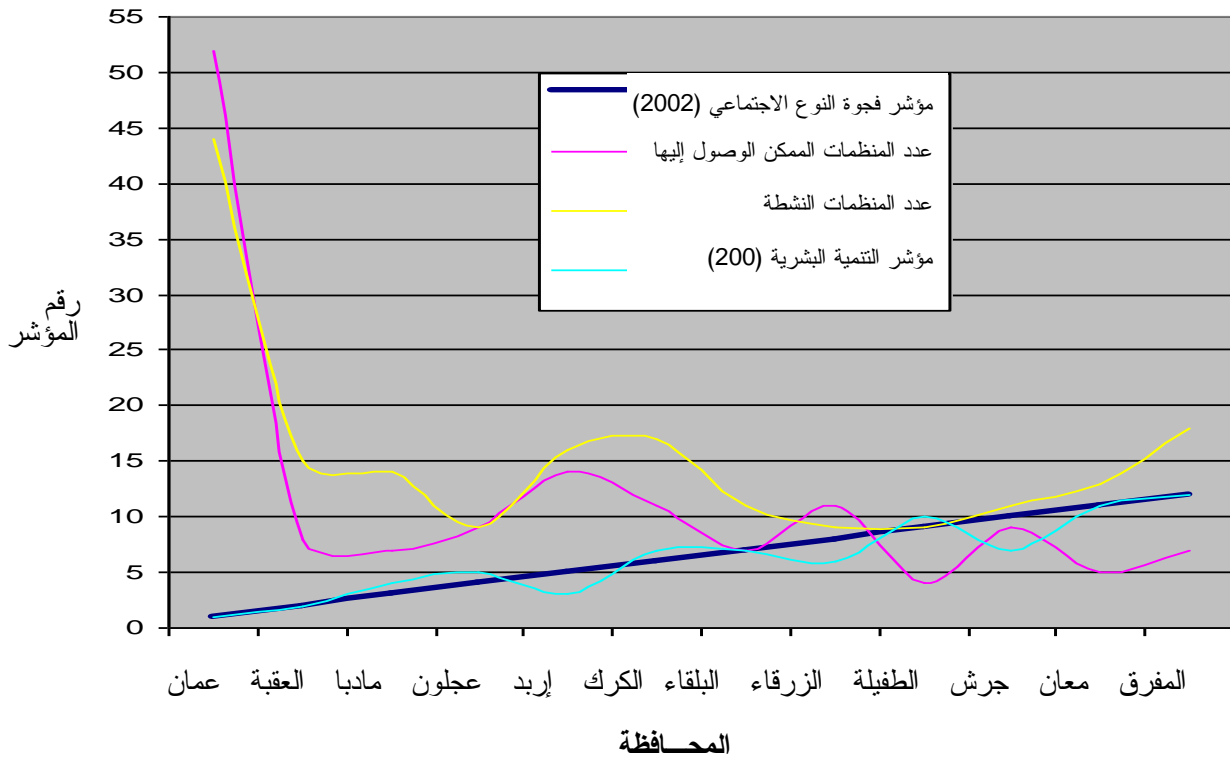
يقدم هذا الجزء نظرة شاملة لنتائج المسح المتعلقة بخصائص المنظمات المشاركة ومحاور عملها والتوزيع الجغرافي والمناهج المتبعة ونطاق العمل / الفئة المستهدفة.

توزيع المنظمات المشاركة حسب نطاق العمل

كان التركيز الأكبر للـ 144 منظمة العاملة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في عمان (52 منظمة) يتبعها إربد (14 منظمة) ثم الزرقاء والكرك (11 منظمة في كل منها). رغم أن هذا الاختلاف في عدد المنظمات يمكن أن يفسر بواقع أن عمان هي العاصمة وتتضمن أكبر كثافة سكانية في الأردن (أكثر من ثلث التعداد السكاني) إضافة إلى المنظمات الوطنية والإقليمية. ومن المنظور السكاني توزيع المنظمات في الأردن يطابق بشكل كبير التوزيع السكاني إلا أن هذا الاختلاف يبقى عاليا مقارنة بالمحافظات الأخرى لأنها مناطق أقل حظا من عمان. ومن الجدير بالذكر هنا أن فعالية المنظمات في عملية التغيير الاجتماعي يعتمد على عدة عوامل أخرى وليست فقط على عدد المنظمات لكل منطقة. والدليل على ذلك مؤشر فجوة النوع الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية (2002 تقرير التنمية البشرية الوطني) المبين في الجدول 2 والشكل 1 أدناه. وباستثناء عمان والعقبة عدد المنظمات النشطة لا يتطابق مع درجة كلا المؤشرين. رغم أن هذه العلاقة تتطلب تحليلا أعمق إلا أنها تدل على أن عدد المنظمات لا يعد مؤشرا لنوعية وفعالية العمل على أرض الواقع.

الجدول (2) مؤشر فجوة النوع الاجتماعي ومؤشر التنمية البشرية بالنسبة إلى عدد المنظمات الممكن الوصول إليها وعدد المنظمات النشطة حسب المسح الدراسي				
المحافظة	مؤشر فجوة النوع الاجتماعي (2002)	مؤشر التنمية البشرية (2002)	عدد المنظمات الممكن الوصول إليها	المنظمات النشطة حسب عملية التنظيم
عمان	1	1	52	44
العقبة	2	2	8	15
مادبا	3	4	7	14
عجلون	4	5	9	9
إربد	5	3	14	16
الكرك	6	7	11	17
البلقاء	7	7	7	11
الزرقاء	8	6	11	9
الطفيلة	9	10	4	9
جرش	10	7	9	11
معان	11	11	5	13
المفرق	12	12	7	18

الشكل (1) مؤشر فجوة النوع الاجتماعي بالنسبة لعدد المنظمات الممكن الوصول إليها وعدد المنظمات النشطة

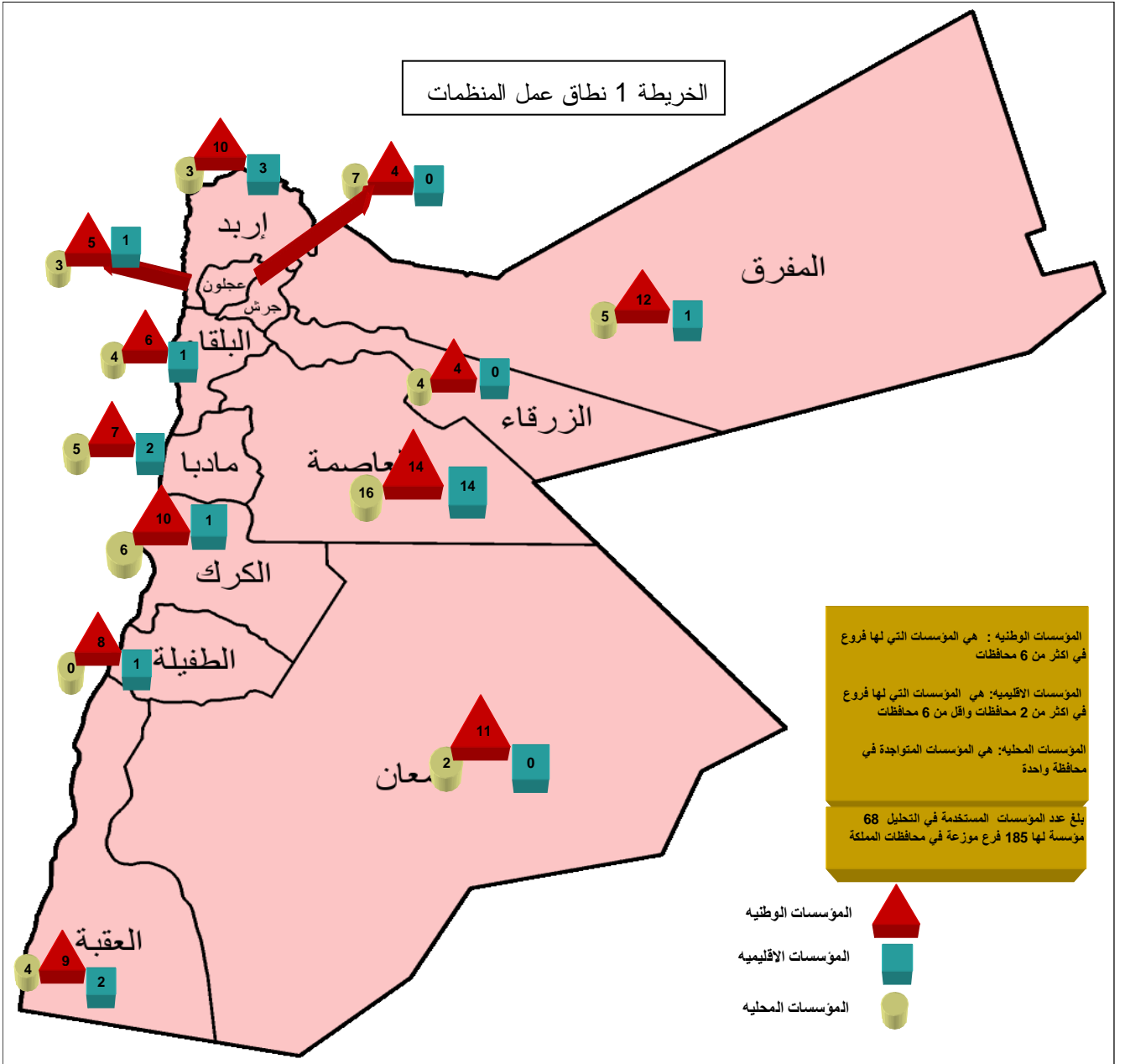


وكما توضح الخريطة 1 تم قياس نطاق عمل المنظمات المشاركة على اساس ثلاثة مستويات: وطنية و إقليمية ومحلية. ووجد أن المنظمات الوطنية (التي تعمل في 6 محافظات أو أكثر) مقرها في عمان ويتركز توزيع مكاتبها في إقليم الشمال والوسط والغرب، كما وجد أن وجود المنظمات الوطنية أقل تركيزاً في منطقة وادي الأردن مقارنة بالمناطق الغربية الصحراوية في الأردن.

أما المنظمات الإقليمية (التي تعمل في أكثر من محافظتين وأقل من 6 محافظات) فتركز في عمان والعقبة مع عدد قليل من المكاتب المتواجدة في المحافظات المتبقية للأردن، بينما تتركز المنظمات المحلية في عمان ويوجد أعداد أقل نسبياً (أقل من 10 منظمات في كل محافظة) في مناطق المملكة الأخرى.

قد يكون التركيز الكبير للمنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية في العاصمة ناتج عن ظروف العمل والتسهيلات المتوفرة للمؤسسات غير الحكومية في العاصمة مقارنة بالمناطق الأخرى، أو قد يكون ناتج عن اتباع المنظمات الأردنية لتوجهات المجتمع المدني في الدول الأخرى. وهذا يحد من القدرة على تطوير المحافظات الأخرى وخاصة المناطق الريفية والمدن الصغيرة، علماً بأن تلك المناطق في أمس الحاجة للتطوير خاصة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي، وبالتالي يجب على عمل المنظمات الوطنية والإقليمية أن تشمل استراتيجية توسع تهدف إلى تحريك جهود المجتمع المدني في مناطق خارج نطاق تركيز الخدمات بالإضافة إلى بناء قدرات المنظمات المحلية.

الخريطة 1 نطاق عمل المنظمات



حجم المنظمات المشاركة

تم قياس حجم المنظمات العاملة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي من خلال المسح، وأظهرت النتائج أن أغلبية المنظمات (حوالي 90%) العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي تملك فرع أو فرعين، يتبعها 7 منظمات إقليمية و 5 وطنية.

كما أشارت النتائج إلى أن ثلث المنظمات المشاركة صغيرة نسبياً ولا تملك أكثر من 20 عضو ناشط (أي الأعضاء المسجلين رسمياً والذين أكملوا استحقاقات عضويتهم). وربع منظمات المجتمع المدني تعد منظمات متوسطة الحجم أي

المنظمات التي لها عضوية تتجاوز المئة عضو

- جمعية سيدات الأشرافية
- جمعية سيدات النقيرة للتنمية الاجتماعية
- جمعية الطيبة الخيرية
- مركز الاعلاميات العربيات
- ملتقى سيدات الأعمال والمهن الأردني
- الجمعية الخيرية الشركسية
- مركز الارشاد والتوعية الاسري
- الاتحاد النسائي الاردني العام
- جمعية سيدات جرش
- الجمعية الاردنية لتنظيم وحماية الاسرة
- اتحاد المرأة الاردنية
- "ميزان" مجموعة القانون من أجل حقوق الانسان
- جمعية الملكة زين الشرف للتنمية / المفرق
- جمعية سحاب للتنمية الاجتماعية
- جمعية وادي السير النسائية
- جمعية الشابات المسيحية

مكونة من 21-50 عضالرقم و، و 21% تملك 51-100 عضو. وحوالي 23% من المنظمات أي أقل من الربع بقليل

تملك عضوية كبيرة تتجاوز المئة عضو. عند جمع عدد عضويات منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي يتحقق لدينا احتمالية تغطية واسعة وقوية وحلقة ناشطين بحجم جيد. أما الـ 16 منظمة التي لها أكثر من 100 عضو فتركز في عمان بوجود ستة منظمات منها في المفرق والزرقاء وجرش ومادبا واثنين في إربد.

وتوفر منظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية بشكل خاص قدرة ممتازة على تغطية واسعة في نشر المعلومات وكسب التأييد لقضايا النوع الاجتماعي، علماً بأن مثل هذه

النشاطات يجب أن ترتبط بالوصول الى المنظمات المحلية من أجل بناء قدراتها ومشاركتها في الحوار الوطني حول القضايا الحالية للمرأة والنوع الاجتماعي.

نظرة عامة على التركيز محاور العمل للمنظمات المشاركة وطريقة عملها

تعتمد تقسيم الفئات الفرعية لمحاور العمل المختلفة المستخدمة في المسح على محاور "الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010" مع العلم أنه تم التعديل فيها بشكل بسيط لغاية تنفيذ الدراسة. والمحاور الفرعية هي:

- 1- حقوق المرأة وتشريعات
- 2- الحماية الإنسانية للمرأة (وتشمل التعليم والصحة والمأوى والأمن الغذائي)
- 3- الحماية الاجتماعية للمرأة (مكافحة العنف ضد المرأة، النساء الكبيرات في السن، والنساء من ذوات الاحتياجات الخاصة)

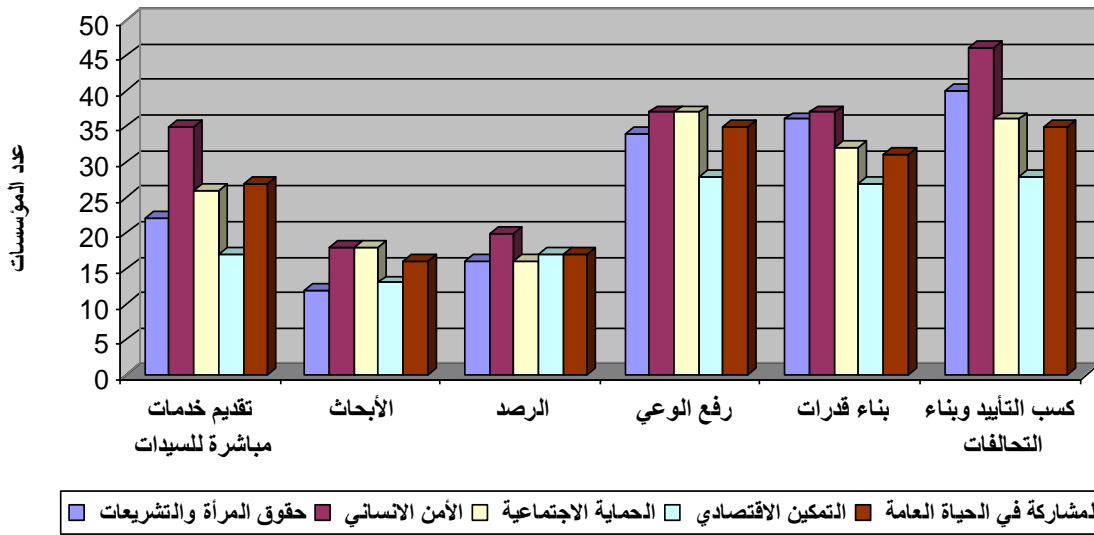
4- التمكين الاقتصادي للمرأة

5- مشاركة المرأة في الحياة العامة

6- المرأة والإعلام

أظهرت النتائج أن التركيز الأكبر لجميع المؤسسات غير الحكومية هو الأمن الإنساني، حيث حوالي 73.5% من المنظمات المشاركة فاعلة في هذا المجال. أما التعليم ضمن الأمن الإنساني فهو من أكثر المحاور الفرعية شيوعاً في توفير الخدمات (67%) ويتبعها الصحة (54%) والأمن الغذائي (36%)، في حين أن 21% من منظمات المجتمع المدني تساهم في توفير خدمات الإسكان والمأوى (الشكل 2). تتوفر نشاطات الحماية الاجتماعية بنسبة 59% من المؤسسات غير الحكومية وأقل من ثلث المنظمات المدرجة تعمل في الحقوق القانونية للمرأة، بينما 9% من المنظمات فقط تتعامل بفاعلية مع الإعلام في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي. تكشف هذه النتائج أن معظم المؤسسات غير الحكومية لا تركز عملها على محور واحد بل تفضل العمل في محاور متعددة، ويمكن إيجاد هذا الأسلوب في العمل في جميع المحاور والمحاور الفرعية.

الشكل (2) توزيع البرامج حسب محاور العمل والمنهجيات المتبعة



كما تشير النتائج أيضاً إلى أن المنظمات المشاركة تتبع منهجيات مختلفة في عملها. والمنهجين السائدين بعد المناصرة والتشبيك هما زيادة الوعي وتوفير الخدمات المباشر، بنسبة 75% و 69% على التوالي. أما منهجية بناء القدرات التي تشمل استهداف الأفراد بالإضافة إلى المنظمات أي بناء القدرات المؤسسية فقد كانت قليلة الاستخدام نسبياً (59%)، بينما ضمن إجمالي مبادرات بناء القدرات وجدت نسبة لا بأس بها تستهدف الأفراد بنسبة 64% بينما 36% فقط تتولى بناء القدرات المؤسسية. ويعكس هذا التركيز على تقوية الموارد البشرية ويلقي الضوء على العدد المحدود من المبادرات التي تعمل مع بناء قدرة المنظمات.

إن معدل الاستجابة لاتباع منهجية الرصد والأبحاث في العمل التنموي كان منخفضاً (16%). في حين أن البحث بذاته يعد مجالاً مختصاً جداً، لكن ادماجه مع الرصد يجعله جزءاً لا غنى عنه في عملية التخطيط للبرامج والنشاطات،

وبشكل كبير خلال مرحلة تقييم الاحتياجات، بالإضافة الى المراحل المستمرة من المتابعة والتقييم، وهناك حاجة لمزيد من الدراسة لمعرفة مستوى ضعف المؤسسات غير الحكومية في هذه المجالات. ولقد أكدت ورشات تحليل النتائج أن المنظمات لا تقوم بأية متابعة وتقييم، وبالنسبة للعديد من المنظمات (خاصة المنظمات المحلية الصغيرة) تعد مفاهيم تقييم الاحتياجات وتحليل الظواهر الاجتماعية والمتابعة والتقييم غير واضحة.

يبين الجدول 3 بتفصيل اكثر المنهجيات المتبعة في محاور العمل المختلفة باستثناء المرأة والإعلام، الذي تم استبعاده بسبب العدد القليل من البرامج المتعلقة به. تؤكد البيانات التالية اتباع منهجيات متعددة في العمل وتقتصر أن المنظمات تتبنى استراتيجيات مختلفة لمعالجة القضايا التنموية.

الجدول 3: توزيع المنظمات المشاركة وفقا لمنهجيات العمل المتبعة ضمن محاور العمل					
المقطاعات					منهجية العمل
مشاركة المرأة في الحياة العامة	التعزيز الاقتصادي للمرأة	الحماية الاجتماعية للمرأة	الأمن الإنساني للمرأة	حقوق وتشريعات المرأة	
35	28	36	46	40	التشبيك وكسب التأييد
31	27	32	37	36	بناء القدرات
35	28	37	37	34	زيادة الوعي
17	17	16	20	16	المراقبة
16	13	18	18	12	البحث
27	17	26	35	22	الخدمات المباشرة

إن أسلوب العمل في محاور متعددة يعد مصدر قوة وعائقا في آن واحد للعمل الفعال والمؤثر، فتنفيذ مبادرات في عدة محاور يوقع المنظمات في خطر تشتت واستهلاك مواردها بسبب العمل من خلال فريق تنفيذ غير مؤهل بشكل كاف - مما يؤثر على جودة العمل. وهناك احتياجات ثابتة في المجتمعات المحلية ذات طبيعة مختلفة، علما بأنه يجب تلبية هذه الاحتياجات بالتعاون مع عدة جهات معنية ومع المنظمات الأخرى.

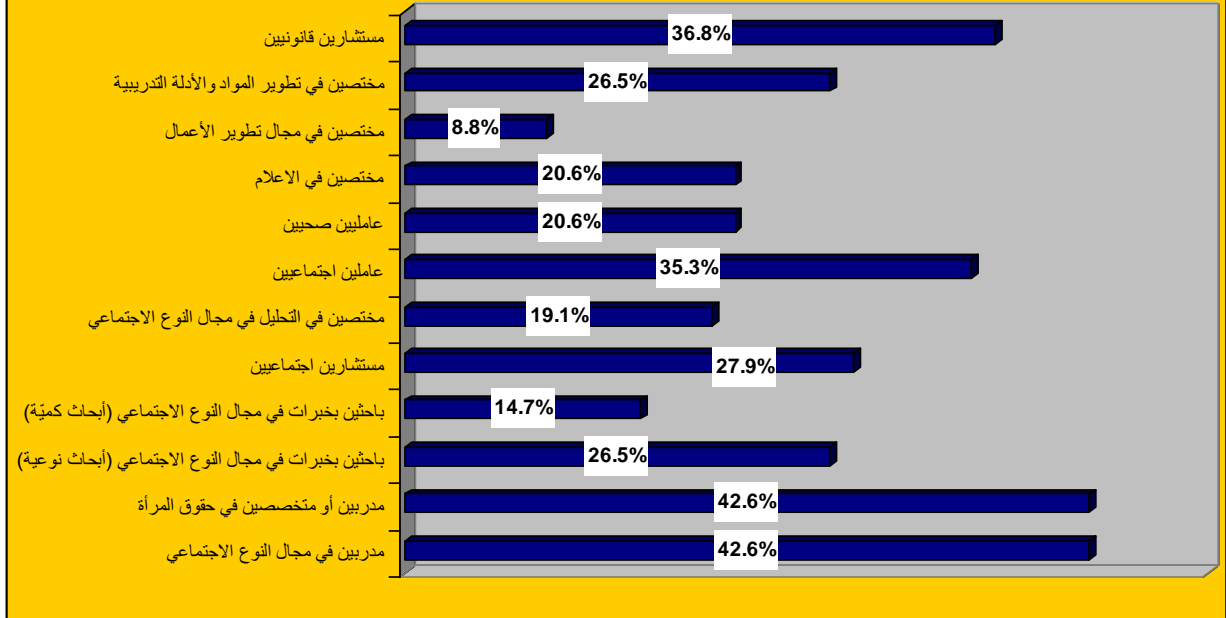
يتطلب نطاق عمل متنوع ومتنوع وجود الخبرة المختصة التي تلائم حجم العمل، وهذا أمر يصعب تأمينه من قبل المنظمات الصغيرة على مستوى المعرفة التقنية والابتكار في التنفيذ.

موارد المنظمات المشاركة

1.1.4 الموارد البشرية

تملك المنظمات المشاركة وسيلة الوصول إلى أشخاص من كلا الجنسين من ذوي الخبرة والمهارات في عدة مجالات. رغم ذلك، قد أشارت النتائج إلى وجود النساء في معظم المجالات المدروسة، بينما وجود الرجال كان يسود في مجال خدمات تطوير الاعمال والاستشارات القانونية والاعلام فقط. كما تكشف البيانات في الشكل 3 أن هناك علاقة ثابتة بين الموارد البشرية المتاحة للمنظمات وتركيز عملها بالإضافة الى المنهجية المتبعة.

الشكل (3) توزيع الموارد البشرية حسب الاختصاص



رغم أن النتائج تشير الى أن المنظمات تميز بين مدربي حقوق المرأة ومدربي النوع الاجتماعي، إلا أن كونهما يملكان نفس النسبة 42.6% يعكس أن التوجه العام يعتبر التدريب بحقوق المرأة والتدريب بقضايا النوع الاجتماعي بالتخصص الواحد، وتحذرنا هذه النتائج بأهمية التخصص ودراسة مستوى معرفة ومهارة مدربي النوع الاجتماعي بمفاهيم التحليل من منظور النوع الاجتماعي كاداة أساسية في تصميم وتنفيذ برامج شاملة لقضايا النوع الاجتماعي.

2.1.4 الموارد غير البشرية للمنظمات المشاركة

أظهرت البيانات أن 60% من المنظمات استجابة لإمتلاكها قاعات تدريب واجتماعات ضمن مرافقها، مشيرة إلى أن أغلب المؤسسات غير الحكومية مجهزة للتعاون وعقد دورات تدريبية وعقد الاجتماعات. كما أشارت البيانات إلى أنه من الممكن الوصول لأكثر من نصف المنظمات المشاركة من خلال الفاكس والهاتف (52.9%).

في عصر المعلومات الالكترونية وانتشار استخدام الحاسوب، نسبة المنظمات الموصولة بشبكة الإنترنت (31%) تعد منخفضة نسبياً. وبما أن أعلى نسبة تركيز للمنظمات الوطنية والإقليمية والمحلية في عمان فإن النسبة الفعلية للمؤسسات غير الحكومية التي لها فرصة الوصول إلى الإنترنت مرجحة لأن تكون أقل من النسبة المذكورة.

وقد أظهرت خبرة فريق تنفيذ المسح أن وجود خط انترنت لا يعني بالضرورة أنه فاعل، أو أنه يستخدم من قبل معظم العاملين ومتوفر لجميع أعضاء المنظمات. وحيث أن الانترنت وسيلة الاتصال الأكثر شيوعاً والاكتر سرعة واعتماداً، فإن دعم المؤسسات غير الحكومية في المناطق الريفية والمدنية خارج نطاق التغطية يجب أن تشمل توفير الانترنت، كما يجب بناء قدرات جميع موظفي المنظمات في إدارة المعدات والمحافظة عليها، لكي يتم استخدامها بفاعلية ولضمان سهولة الوصول اليها من قبل جميع الموظفين المعنيين.

نسبة كبيرة من المنظمات التي اجابات بأنها تمتلك وسائل الاتصال بالفيديو كانت تشير الى توفر الاتصالات المبنية على الانترنت (مثل MSN و Skype) بخلاف الاشارة بالفعل إلى معدات الاتصال بالفيديو الكاملة. الفجوة بين 17.6% من المستجيبين بأن لديهم وسائل الاتصال بالفيديو ونسبة 31% من مستخدمي الانترنت يشير إلى أن الاتصال عبر MSN و Skype لا يعد حتى الآن ممارسة شائعة.

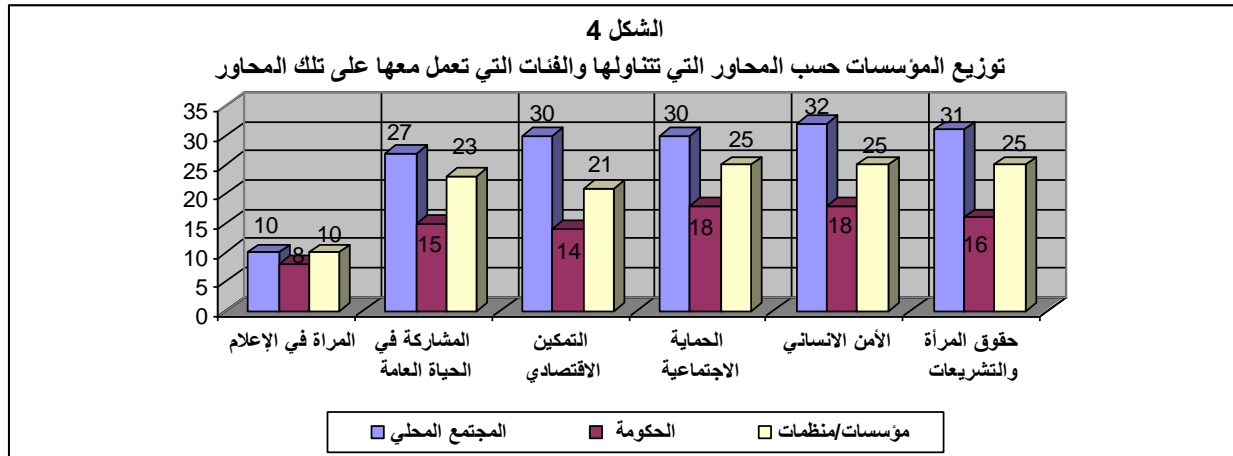
وبالنسبة لموارد حفظ المعلومات والمراجع، أشارت البيانات الى أن حوالي 40% من المنظمات المشاركة اشارة لامتلاك الأقراص المدمجة CD وأشرطة الفيديو في حين أن 25% فقط تمتلك مواد وكتيبات تدريبية تتعلق بتمكين المرأة والمساواة بين المرأة والرجل. وتلقي هذه النتائج الضوء على ضعف نشر وتشارك المعلومات مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذه المواد متوفرة على برامج الكترونية وعبر الانترنت.

الفئة المستهدفة للمنظمات المشاركة

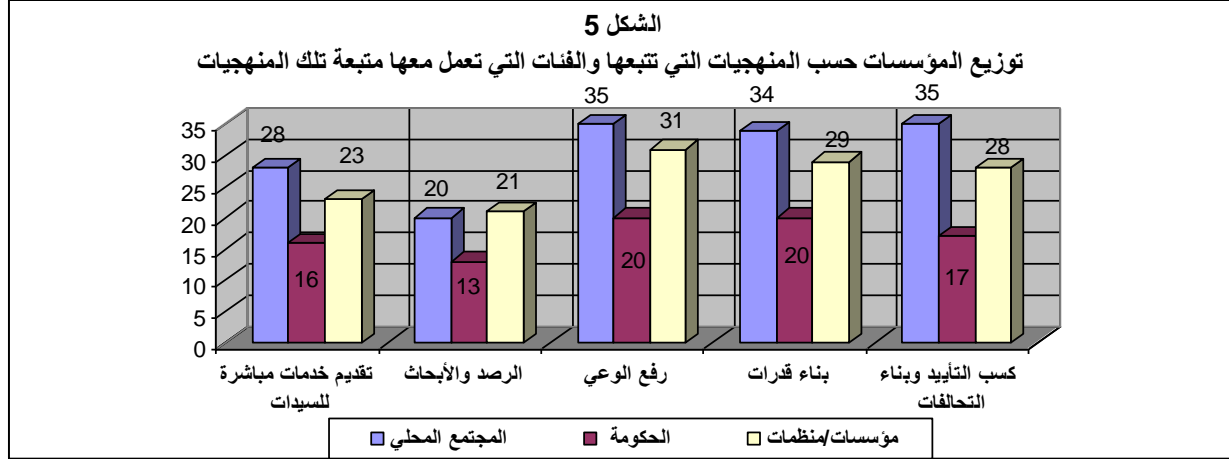
لقد تطرقت هذه الدراسة إلى ثلاث مستويات من الفئات التي تعمل معها المنظمات في مختلف المحاور، وهي:

- العمل على مستوى المنظمات: مثل تنفيذ البرامج لمنظمات أخرى.
- العمل على مستوى المجتمع مثل تنفيذ برامج للمجتمع المحلي بشكل عام.
- العمل على مستوى الحكومة مثل تنفيذ البرامج لصالح الجهات الحكومية وموظفيها أو بالشراكة معها.

تستهدف المنظمات العاملة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في الغالب المجتمع المحلي، باستثناء المنظمات العاملة في مجال المرأة والاعلام التي تملك حوالي نفس نسبة الاستهداف للمستويات الثلاثة. وكما هو مبين في الشكل 4، يمكن ملاحظة النسبة الضعيفة للعمل مع الحكومة في جميع المحاور وبشكل مدهش في محور حقوق المرأة والتشريعات إلى جانب محور مشاركة المرأة في الحياة العامة، حيث أن يحتاج هذين القطاعين بشكل خاص إلى عمل كبير مع المؤسسات العامة. ويبين الشكل 5 أن معظم عمل المنظمات مع المؤسسات الحكومية يتعلق ببناء القدرات وزيادة الوعي، علماً بأنه يمكن اعتبار كلا هذه المنهجيات اسس لبناء مبادرات كسب التأييد ومناصرة الجهات الحكومية. لكن ملخص الأمر أن نتائج كلا الشكلين يعكس ضعف الحوار بين الحكومة والمؤسسات غير الحكومية في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.



كما يكشف الشكل 4 و5 بعض العلاقات الثابتة بين المستويات الثلاث ضمن محاور العمل ومنهجيات العمل المتبعة، علماً بأن الجزء 4 من هذا التقرير سينتظر بعق أكبر إلى استخدام المنهجيات المتعددة ضمن محور العمل الواحد مما يشير إلى مجالات ضعف المنظمات بتفصيل أكثر، إلا أنه جدير بالذكر هنا أن خلال ورشات تحليل النتائج أعطى المشاركون الأولوية لزيادة الوعي وبناء القدرات والخدمات المباشرة كأكثر المنهجيات نفعا للنساء وهذا ما يؤكد نتيجة الشكل 5.

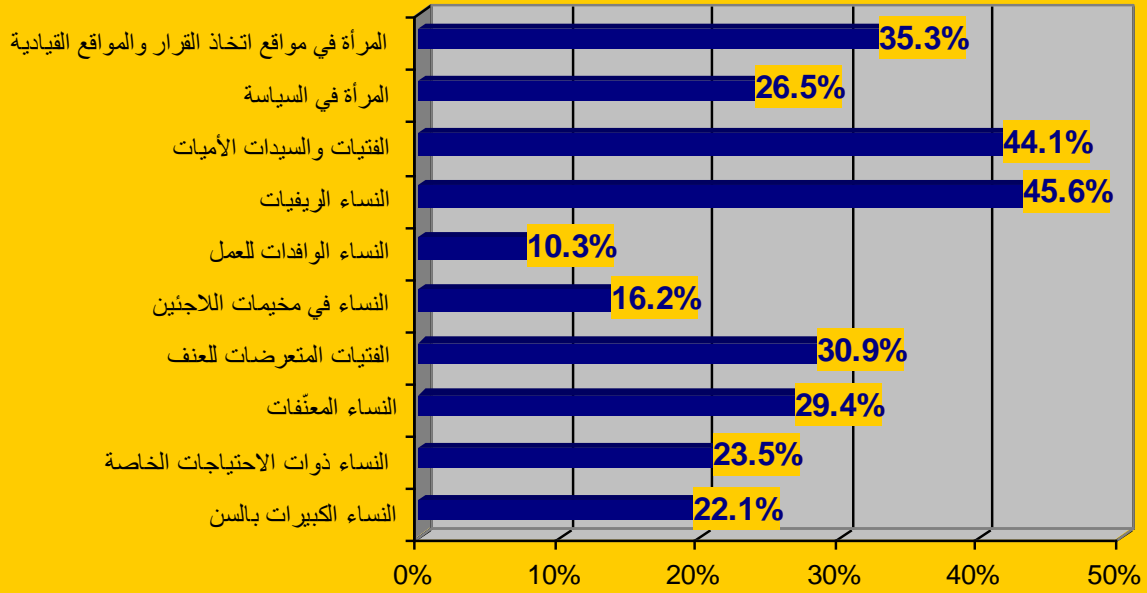


3.1.4 فئات المجتمع المستهدفة من قبل المنظمات المشاركة:

تظهر البيانات أن المنظمات المشاركة تستهدف مجموعات متعددة ضمن استهدافها للمجتمع المحلي، إلا أن الأغلبية بنسبة 68% تركز على العمل مع ومن أجل المرأة، يليها استهداف عامة المجتمع وفئة الشباب بنسبة 59% و 44% على التوالي، في حين لوحظ أن 21% من المنظمات فقط تستهدف الرجال فوق عمر 18 سنة (الشكل 6). ومن المثير للاهتمام أن البيانات تشير إلى أن العديد من المنظمات العاملة في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي تبقى مقتصرة على استهداف النساء بالرغم من أن الوصول إلى الرجال من خلال برامج معينة حول قضايا المرأة والنوع الاجتماعي قد يكون أمراً ضرورياً بنفس المقدار. وهنا يظهر تساؤل حول النظرة العامة للبرامج والاسلوب السائد في العمل، أي التركيز على المرأة مقابل دمج النوع الاجتماعي في البرامج.

وفيما يتعلق بفئة النساء المستهدفة فتجدر ملاحظة أن حوالي 46% من المنظمات المشاركة تستهدف المرأة الريفية وأن 44% تستهدف المرأة والفتاة الأمية. والبيانات حول استهداف المرأة والفتاة الأمية مثيرة للاهتمام على وجه الخصوص حيث أن الأردن يسجل معدلاً منخفضاً في الأمية ووفقاً لإحصاء السكان والإسكان الرسمي لعام 2006 فهناك حوالي 209000 امرأة أمية في الأردن، علماً بأن فسر بعض المشاركين في ورشات تحليل النتائج هذه النسبة العالية للمنظمات العاملة في محور الأمية إلى توفر المصادر، كما أشار بعض المشاركين إلى أن في بعض الحالات الاهتمام بعقد حصص محو أمية يتأتى من المنظمات المهتمة بتوسيع برامجها ويخلق فرص عمل.

الشكل 6 توزيع المؤسسات
حسب النساء المستفيدات



وفيما يتعلق بالبيانات والتقارير المتعلقة بعمل المؤسسات غير الحكومية مع مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة، فمن المحتمل أن مستوى الاستجابة المرتفع لهذا المحور متأثر بفترة المشاركة القصيرة لبعض المنظمات في الانتخابات البرلمانية، وبالتالي يجب تناول وتفسير هذه البيانات بحذر. وكما هو مبين في الشكل 6 فإن الفئة الأقل استهدافا هي النساء الوافدات للعمل، فمن الواضح أن عددا من المنظمات المحلية تعتبر هذه القضية خارجة عن أهداف عملهم وأولوياتهم، لكن تجدر الملاحظة أن تناول قضايا النساء الوافدات للعمل وأحوالهم القانونية ترتبط بشكل وثيق بتناول وضع المرأة الأردنية وظروفها الاجتماعية.

التوصيات

بناء على نتائج هذا الجزء تم الوصول إلى التوصيات التالية لاستفادة المنظمات المحلية وواضعي السياسات والمخططين إلى جانب الجهات الممولة:

المنظمات المحلية:

- على المنظمات المحلية فتح الحوار مع المنظمات النشطة في نفس المنطقة من أجل ادراك أفضل للعلاقة بين محاور عمل المنظمة ومؤشر فجوات النوع الاجتماعي بأكمله في المحافظة.
- على المنظمات المحلية التركيز على المحافظة على قاعدة عضوية المنظمة وتعزيزها من خلال التفاعل المستمر كاسلوب لتحريك قاعدة لكسب التأييد

- على المنظمات الاستفادة من عضوية المنظمات الأخرى في نشاطات كسب التأييد من خلال تأسيس شركات نشطة.
- على المنظمات المحلية التعرف على نقاط قوتها من خلال التعرف على احتياجات المجتمع ودراسة قدرات المنظمة الحالية.
- على المنظمات المحلية إجراء الدراسات بالتعاون مع المنظمات الأخرى في نفس مجال العمل ومع مراكز البحث المختصة لدراسة جدوى إستراتيجية المنظمة للعمل ضمن المحاور المختلفة.
- على المنظمات المحلية بناء قدراتها للتفوق في المجالات الملائمة لعمل المنظمة.
- على المنظمات المحلية تقييم قدراتها بواقعية في مجال البحث.
- على المنظمات المحلية فتح حوار مع الجهات والمؤسسات الحكومية على المستوى المحلي لتقوية الحوار مع الحكومة على المستوى الوطني (بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني الإقليمية والوطنية).
- على المنظمات المحلية تحريك جهود مراكز الاعلام والتعاون معها لزيادة الدعم لحقوق المرأة والمساواة بين المرأة والرجل.

واضعو السياسة والمخططون:

- على واضعي السياسات والمخططين إجراء المزيد من الدراسات التحليلية لمعرفة العلاقة بين الخدمات المقدمة ضمن المحافظات ومؤشر فجوة النوع الاجتماعي للمنطقة.
- على واضعي السياسات والمخططين تحريك جهود دائرة المؤيدين المكونة من اعضاء المنظمات المختلفة عبر تأسيس شركات فاعلة مع المنظمات لمخاطبة القضايا التنموية.
- على واضعي السياسات والمخططين تشجيع الحوار بين المنظمات التي تعمل ضمن محاور معينة لوضع معايير للعمل وإيجاد مجالات عمل ملائمة لكل منظمة.
- على واضعي السياسات والمخططين التأكد أن أي مادة أو معلومات جديدة يتم توزيعها إلى المجموعات المعنية.
- على واضعي السياسات والمخططين تيسير النقاش بين المنظمات المحلية والهيئات الحكومية.

الممولون:

- على الممولين زيادة قدرة المنظمات على بناء قاعدة عضويتها والحفاظ عليها.
- على الممولين تشجيع تركيز عمل المنظمات المحلية، مثلا من خلال دراسة شاملة لخبرتهم في المجال الذي يعملون فيه.
- على الممولين دعم المنظمات في معرفة المجالات الملائمة لها وتعزيز القدرات وفقا لذلك.
- على الممولين وضع المعايير للدراسات والبحوث الممولة ومتابعة تنفيذ.
- عند دعم أو تمويل تطوير مواد جديدة للنوع الاجتماعي والمرأة، على الممولين ضمان وجود إستراتيجية لنشر وتوزيع المواد على الجهات المعنية ومتابعة التنفيذ.

الباحثون

- على الباحثين إجراء البحوث لفهم وتأكيـد أية علاقة بين تعامل المجتمع مع النساء الـوفدات للعمل ووضع المرأة الأردنيـة.
- على الباحثين إجراء البحوث لفهم كيفية تصنيف المنظمات المحليـة لمنهجيـات العمل التي تتبعها، لادراك أفضل لكيفية تصنيف البرامج.

5. التحليل على أساس المحاور

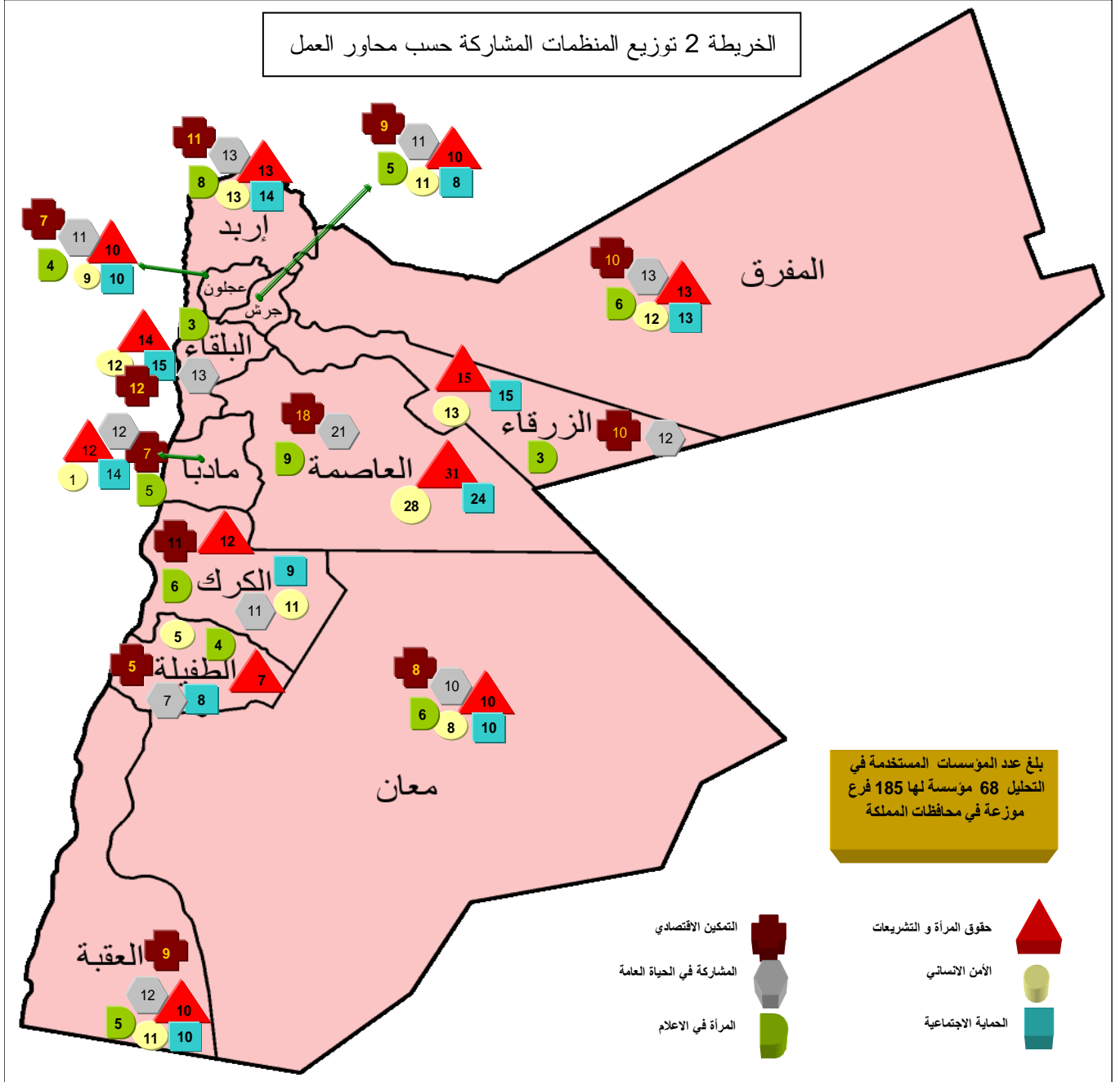
في مايلي تحليل للنتائج حسب توزيعها ضمن محاور العمل المختلفة، ملقيا الضوء على الاختلاف في مستوى مشاركة المنظمات المشاركة في المحاور الستة المعنية بالاضافة الى الإشارة الى الاختلاف في منهجيات العمل المتبعة في كل محور. ويجدر في هذه المرحلة التأكيد على أن تقييم نوعية وفعالية البرامج كان خارج اهداف هذه الدراسة ويحتاج الى المزيد من الدراسة المستقلة.

نظرة عامة لتوزيع البرامج حسب محاور العمل

الخريطة 2 أدناه يبين توزيع البرامج تنفذها الـ 68 منظمة المشاركة وفروعها الـ 118 حسب محاور العمل، بالإضافة إلى تقديم نظرة عامة عن نطاق العمل فيما يتعلق بكل محور والقاء الضوء على الاختلافات بين المحافظات المختلفة. وللاختصار، تدل البيانات على أن:

- عدد البرامج في جميع محاور العمل مرتفع في جميع المحافظات مع وجود فرق في مستوى التنفيذ بدرجة معقولة.
- تظهر البيانات أن المنظمات الأقل تفاعلا هي التي تعمل في مجال المرأة والإعلام لكن من المثير هنا ملاحظة أن أقل نسبة من المنظمات التي تعمل بهذا المحور على مستوى المملكة كان في كل من البلقاء والزرقاء (3) أما أعلى نسبة استجابة صدرت عن المنظمات في عمان (9).
- هناك 13 مؤسسة غير حكومية في مادبا تقر العمل في محور المرأة والإعلام، ممثلا أكبر عدد في المنظمات التي تعمل في هذا المحور في المحافظة الواحدة. وهناك 5 مؤسسات غير حكومية فقط تعمل في محور مشاركة المرأة في الحياة العامة وذلك يعد أقل نسبة في الأردن. علما بأن المحورين مترابطين بشكل وثيق وهناك حاجة لمزيد من الدراسة لمطابقة النتائج.

الخريطة 2 توزيع المنظمات المشاركة حسب محاور العمل

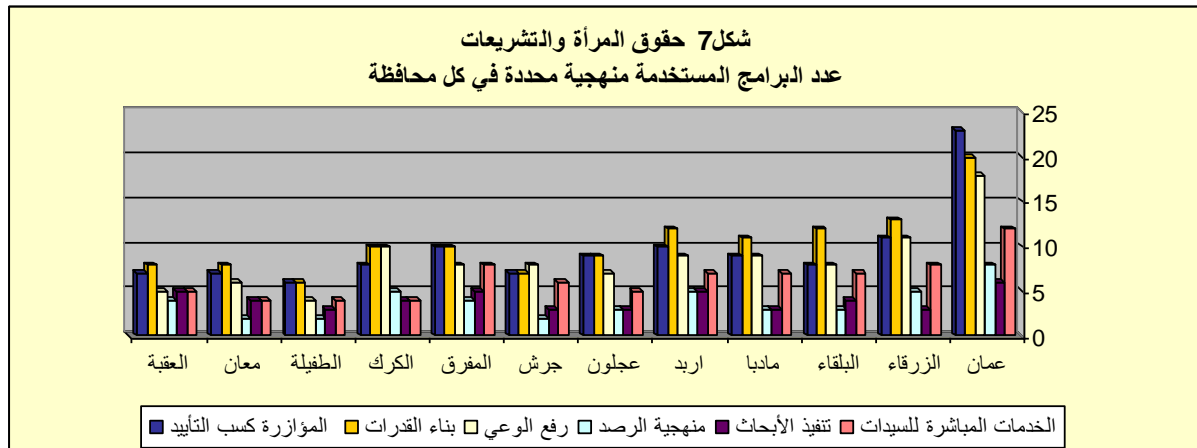


حقوق المرأة والتشريعات

"إن منظومة التشريعات من أبرز ملامح المجتمع المتحضر، فإنها تضمن تمتع جميع أفراد المجتمع بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، دون تمييز بسبب العرق أو الدين أو الجنس أو اللغة أو العمر أو الإحتياجات الخاصة. كما وتحظى آلية تنفيذ القوانين أهمية لا تقل عن منظومة القوانين ذاتها، فهي وسيلتها إلى التطبيق في الحياة العملية، وهي بيئتها التي تؤسس لضمان حقوق الأفراد، خاصة النساء، دون تمييز" الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية (الفقرة 24).

من بين المنظمات المشاركة 31% منها سجلت نشاط لها في محور حقوق المرأة والتشريعات، وتضمنت البرامج التي تتناول الأنشطة المرتبطة بهذا المحور مثل أنشطة لها علاقة بالتوعية بحقوق الفتيات والنساء والعمل على حقوق المرأة في التشريعات الوطنية والتوعية بحقوق المرأة في المعاهدات والاتفاقيات الدولية، كما شملت نشاطات أخرى مثل الاستشارات والخدمات القانونية كجزءاً من الخدمات المباشرة التي توفرها المنظمات العاملة في هذا المحور.

يقدم الشكل 7 أدناه ملخصاً لمنهجيات العمل المتبعة في محور حقوق المرأة وتشريعات حسب التوزيع الجغرافي للمنظمات المشاركة، وكما يوضح الشكل فإن منهجية العمل الأكثر اتباعاً هي "بناء القدرات" حيث يصل مجموع البرامج التي تنفذها المنظمات إلى 126 برنامج في كافة مناطق المملكة، أما منهجية العمل الأقل اتباعاً فهي الرصد (46 برنامج فقط في الأردن).



يمكننا ربط الاستخدام المتكرر لمنهجية بناء القدرات في محور حقوق المرأة وتشريعات بواقع أهمية تعزيز قدرات فئات المجتمع المختلفة وخاصة النساء من أجل زيادة الوعي وكسب التأييد، لكن المفاجيء هنا هو النسبة المتدنية لإتباع منهجية رصد الحالات التي يميز فيها القانون بين المرأة والرجل أو حالات انتهاك حقوق الإنسان. وبالتالي وبعد توضيح المصطلحات للمشاركين أصبح من الواضح أن المؤسسات غير الحكومية ليست مهيئة للقيام بمثل هذه المهمة بسبب نقص الخبرة والتمويل، وبما أن رصد حالات التمييز والانتهاك أمر حاسم في إثبات فعالية كسب التأييد وبناء القدرات والدعم المباشر هناك حاجة لمزيد من الدعم المالي والتدريب في تبني هذه المنهجية.

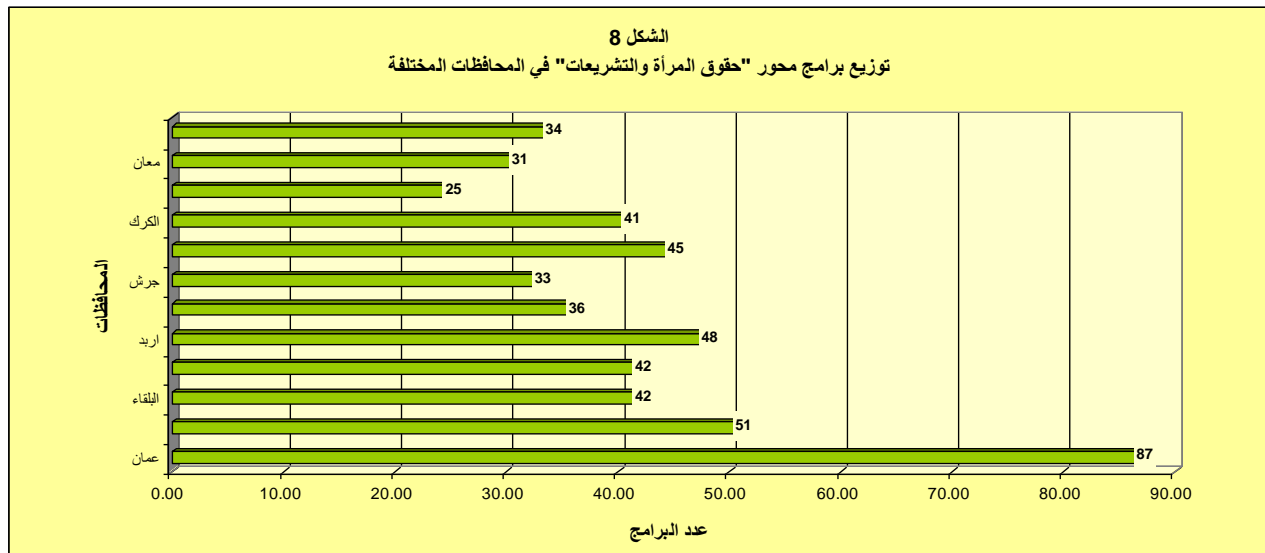
يمكننا ربط تركيز برامج كسب التأييد لحقوق المرأة وتشريعات في عمان مع كون العاصمة موقع وجود صانعي القرار السياسي وخاصة في الشؤون القانونية، وقد يعتبر هذا أيضا مؤشرا للأهمية الكبيرة التي تضعها المؤسسات غير الحكومية في عمان على دور نشاطات كسب التأييد في تحسين الحقوق القانونية للمرأة.

أما نسبة الانتشار الكبيرة للخدمات القانونية للنساء في جميع المحافظات فيعد مؤشر ايجابي لادراك المؤسسات غير الحكومية بأهمية كسب دعم المجتمع عامة في شؤون المرأة القانونية من خلال توفير مثل هذه الخدمات. لم تنتظر هذه الدراسة إلى نوعية الخدمات القانونية المقدمة، ولكن أي دعم في هذا المجال من شأنه أن يحدد مستوى نوعية الخدمات القانونية المقدمة حاليا وضمان رصد الحالات حيث تعد نتائج نشاطات كسب التأييد لتعديل التشريعات فاقدة للدليل بغياب الرصد.

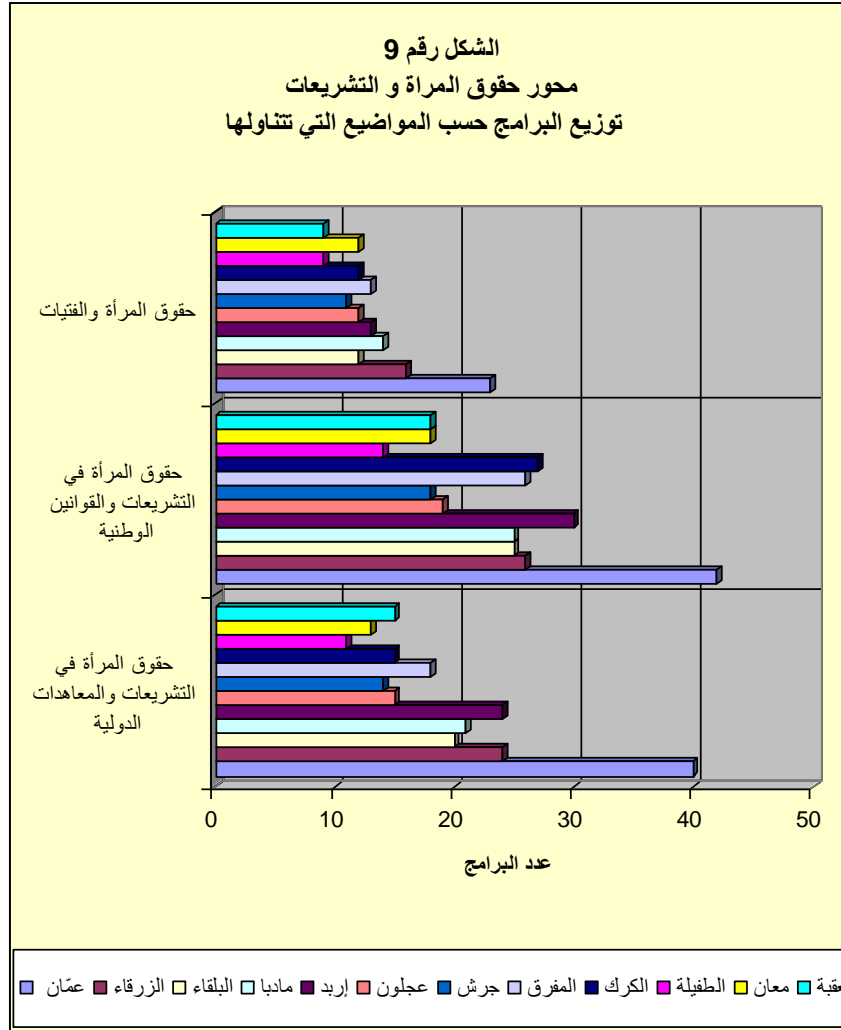
1.1.5 تناول حقوق المرأة وتشريعات وفقا للتوزيع الجغرافي

يشير الشكل 8 إلى أن توزيع برامج حقوق المرأة وتشريعات في الأردن يتركز في عمان (87 برنامج)، بينما سجلت الطفيلة أقل نسبة مشاركة (12 برنامج) من بين جميع المحافظات في حين أن عدد البرامج في المحافظات الأخرى تراوح بين 31-51.

توزيع البرامج في هذا المحور يتناسب مع التوزيع السكاني كما يتناسب مع طبيعة تركيز أجهزة التشريع الوطنية في منطقة العاصمة، لكن الملفت للنظر هنا هو مدى تأثير العمل على مستوى المحافظات في محاولات كسب التأييد التي تتم في عمان مع واضعي القرار السياسي والهيئة التشريعية. توضح البيانات العدد الهائل من الأنشطة التي تجرى في كافة مناطق المملكة، ولكي تتجح محاولات التأثير في التشريعات في عمان يجب أن تمثل جميع هذه المناطق معا، ونظرا لمستوى التواصل المتدني بين المنظمات والتحديات التي تواجهها لتوسيع نطاق عملها يجب تطوير إستراتيجية لربط كسب التأييد المركزي بنشاطات الدعم والخبرات وأدوات البحث في المحافظات المختلفة. تعد إستراتيجية كهذه ذات أهمية مطلقة مع الأخذ بعين الاعتبار أن الأردن متأخر عن الدول العربية الأخرى في مجال التأثير في التشريع الوطني مثل القوانين المتعلقة بالأحوال الشخصية.



المحافظات العاملة على حقوق المرأة في التشريع الوطني وحقوق المرأة في المعاهدات الدولية لكن ليس في حقوق النساء والفتيات. وعلى الأرجح تعكس هذه النتيجة الفرق في الإستراتيجيات المتبناة من قبل منظمات المجتمع المدني في المحافظات بالإضافة الى مؤشرات التقدم المختلفة التي قد تعرضها كل محافظة بخصوص الحقوق القانونية للمرأة.



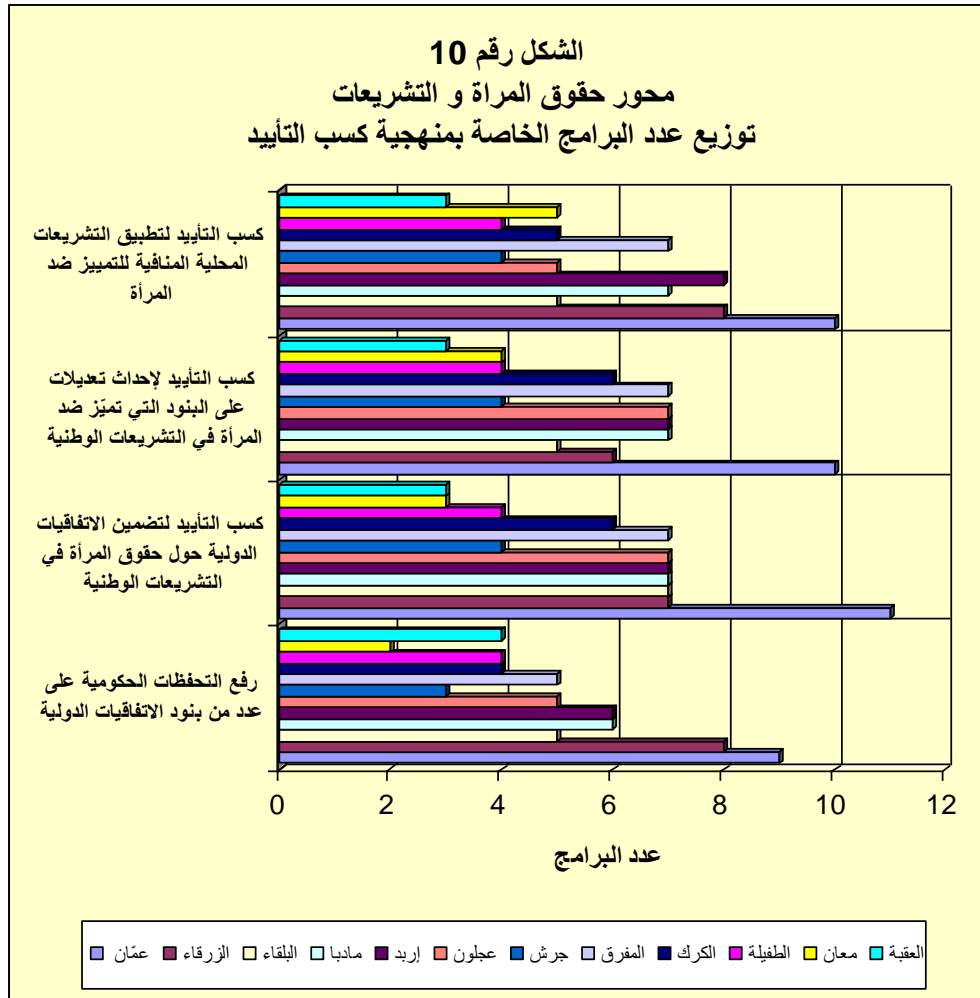
حقوق المرأة والتشريعات: مبادرات كسب التأييد والمناصرة

تم تحديد أربعة أنواع من مبادرات كسب التأييد والمناصرة من أجل فهم أفضل لطبيعة القضايا ضمن هذه المبادرات في محور حقوق المرأة والتشريعات، تنقسم إلى مبادرات كسب التأييد لتحقيق كل مما يلي:

- اتباع تشريع وطني خال من التمييز.
- تعديل البنود التي تمييز بين الرجل والمرأة في التشريع الوطني.
- تبني الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدقة في التشريع الوطني.
- إنهاء تحفظات الحكومة الأردنية من المعاهدات والاتفاقيات الدولية.

يقدم الشكل 10 نظرة عامة ومفصلة لطبيعة برامج كسب التأييد المنفذة في المحافظات، كما يلي:

- برامج كسب التأييد لاتباع تشريع وطني خال من التمييز وتتركز معظمها في عمان والزرقاء وإربد.
- برامج كسب التأييد لتعديل البنود التي تمييز بين الرجل والمرأة في التشريع الوطني وتتركز في عمان ومادبا وإربد وعجلون والمفرق.
- برامج كسب التأييد لتبني الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المصدقة في التشريع الوطني وتتركز بشكل كبير في عمان ويتبعها الزرقاء والبلقاء ومادبا وإربد وعجلون والمفرق بالتساوي.
- برامج كسب التأييد لانتهاء تحفظات الحكومة الأردنية من المعاهدات والاتفاقيات العالمية وتتركز في عمان والزرقاء ومادبا وإربد.



وحيث أنه من المتوقع أن تتركز برامج كسب التأييد في العاصمة والمدن الرئيسية إلا أنه من المدهش أن عدد برامج كسب التأييد في العقبة أقل من المحافظات الأخرى، فتحول مدينة العقبة الى منطقة اقتصادية حرة مع سلطة إدارية مستقلة - سلطات المنطقة الاقتصادية الحرة (ASEZA) قد أثر على المدينة وبنيتها الاجتماعية كما أكد المشاركون خلال ورشات تحليل النتائج، وبالتالي ضمان دمج قضايا النوع الاجتماعي يتطلب جهدا مكثفا أكثر.

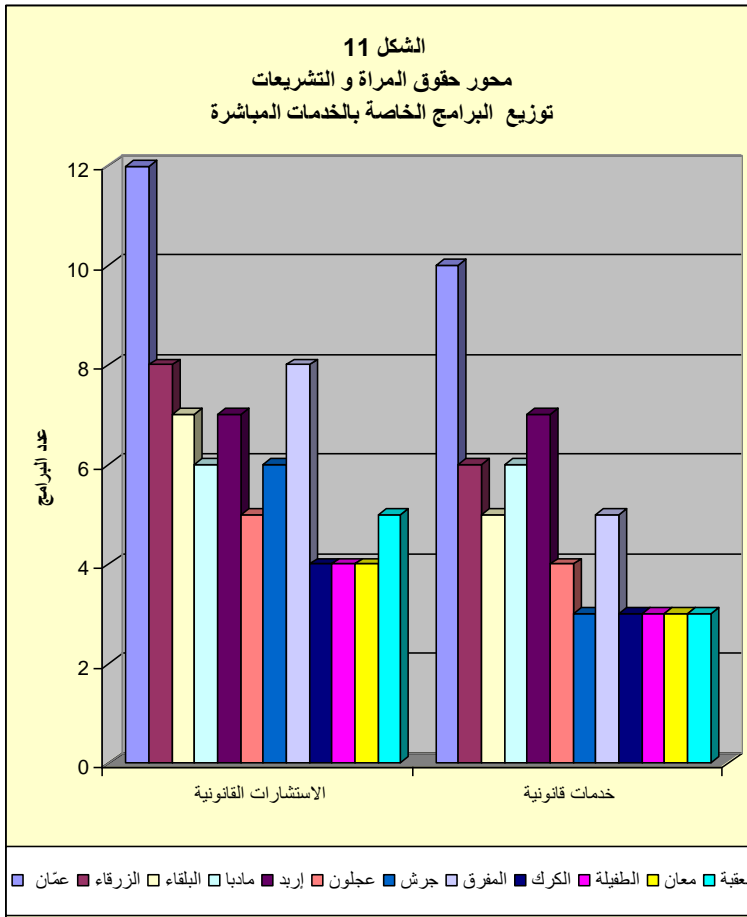
وبتقييم موجز لتركيز مبادرات كسب التأييد من مختلف مناطق الأردن كما يوضح الجدول 4، فمن الملاحظ أن انتهاء تحفظات الحكومة الأردنية من المعاهدات الدولية قد حظي بأقل عدد من المبادرات (61) رغم أنه أمر مهم نسبياً، فمن ناحية قد يرتبط هذا بتركيز جهود المنظمات المحلية على ضمان مراجعة القوانين الوطنية التي تمييز ضد المرأة، ومن ناحية أخرى قد يكون ذلك انعكاساً لحساسية تناول بعض القضايا التي يوجد تحفظات عليها ضمن السياق الديني والاجتماعي الحالي، علماً بأن احراز أي تقدم في مجال التشريع الوطني مرتبط ارتباط وثيق بانتهاء تحفظات الأردن على المعاهدات الدولية، وهناك حاجة لمزيد من الدراسات لتحديد كيفية ارتباط هذه القضيتين خاصة في محاولات كسب التأييد في الأردن.

الجدول (4) توزيع برامج كسب التأييد في حقوق وتشريعات المرأة وفقاً لنشاطاتها	
عدد البرامج	مجال العمل لكسب التأييد
61	انتهاء تحفظات الحكومة الأردنية على الاتفاقيات والمعاهدات الدولية
73	كسب التأييد لتبني المعاهدات والاتفاقيات الدولية المصدقة في التشريع الوطني
70	كسب التأييد لتعديل البنود التي تميز بين المرأة والرجل في التشريع الوطني
71	كسب التأييد لاتباع تشريع وطني خالي من التمييز

2.1.5 حقوق وتشريعات المرأة: تقديم الخدمات المباشرة

تم تعريف الخدمات المباشرة في قطاع حقوق المرأة وتشريعات بتوفير المنظمة لخدمات الاستشارة القانونية وخدمات الدعم القانوني مثل دعم المرأة خلال قضايا المحكمة. وبشكل عام خدمات الاستشارة القانونية حسب الشكل 11 هي الأكثر شيوعاً بين المنظمات المشاركة لأن توفيرها لا يحتاج لخبرة كبيرة.

تظهر النتائج أن مستوى توفير الخدمات المباشرة يصل لأعلى درجاته في عمان يتبعها الزرقاء وإربد والمفرق، بينما يتم توفير أقل عدد من الخدمات المباشرة في محافظات الجنوب مع وجود نسبة أعلى بقليل في توفير الاستشارة القانونية في العقبة، وهناك حاجة لمزيد من الدراسات لمعرفة أسباب هذا التوجه لكن مع مراعاة أن توفير هذه الخدمات يتطلب خبرات ومعرفة لإدارتها ضمن المجتمعات المحلية، مما قد يؤدي إلى التحديد من توسعها في المناطق النائية.

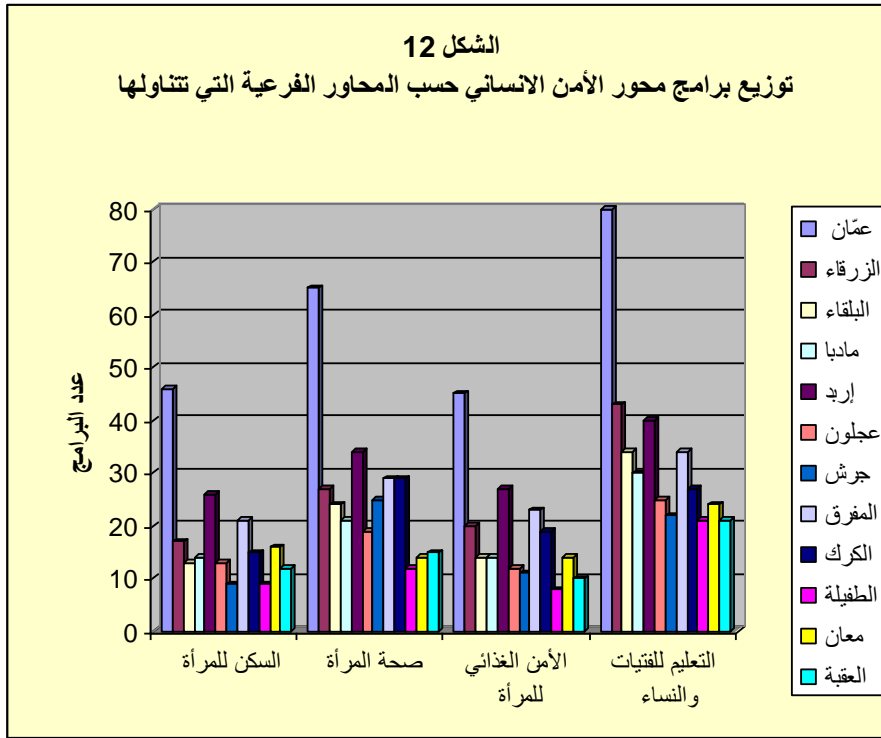


الأمن الإنساني والحماية الإجتماعية للمرأة

"يتعلق موضوع الأمن البشري والحماية الإجتماعية بحق الأفراد بالعيش بأمان وحمائتهم وتمكينهم من التمتع بالخدمات الإجتماعية الأساسية. ومن هنا انطلقت فكرة الأمن البشري في أدبيات الأمم المتحدة واستقرت كمفهوم يعني حالة الرفاه التي تكفل للفرد أو الجماعة، الحماية من الأذى الجسدي أو العقلي، والتحرر من العوز وضمان إمكانية العيش بكرامة". وينطوي هذا المفهوم على ضرورة اعتبار التهديدات البدنية والعاطفية والمادية لسلامة كل أفراد المجتمع بغض النظر عن الجنس أو العرق أو العمر على أنها تهديدات تمس سلامة للمجتمع ككل" الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010.

تم تقسيم محوري الأمن الإنساني والحماية الاجتماعية إلى محاور فرعية للحصول على تحليل أكثر تفصيلاً، وشمل مجال الأمن الإنساني المحاور الفرعية التي تتعلق بما يلي:

- 1- التعليم
- 2- الصحة
- 3- الأمن الغذائي
- 4- المأوى والمسكن



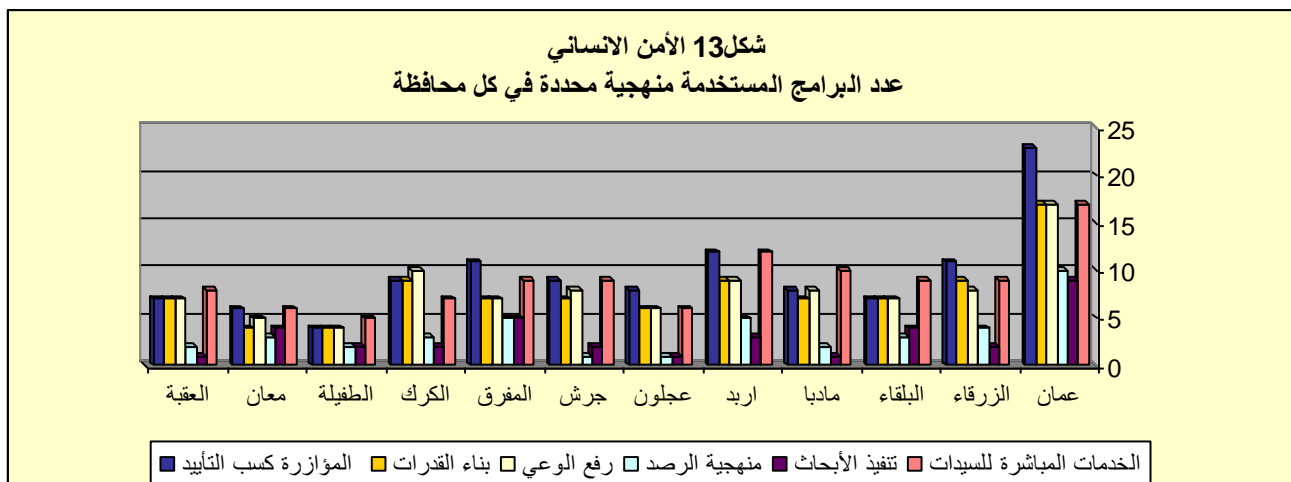
أما مجال الحماية الاجتماعية فتم تقسيمها إلى المحاور الفرعية التي تتعلق بما يلي:

- 1- مكافحة العنف ضد المرأة
- 2- العمل على قضايا النساء كبيرات السن
- 3- النساء ذوات الاحتياجات الخاصة.

حوالي 74% من المنظمات المشاركة سجلت مشاركتها في محاور الأمن الإنساني، حيث يعتبر أكثر المحاور نشاطاً وهذا طبيعي لأنه يتضمن محاور فرعية في غاية الأهمية. وكما يبين الشكل 12 أقرت المنظمات مشاركة عالية في تعليم النساء والفتيات مع التركيز على الصحة، بينما كانت مشاركتها أقل في مجال المأوى والمسكن. ويرتبط ذلك بارتفاع التكاليف برامج تأمين المسكن والخبرة الفنية المطلوبة والدور الصغير لمنظمات المجتمع المدني في توفير الإسكان لفئات المجتمع المختلفة بشكل عام. وخلال ورشات التحليل المشترك ظهر مدى تأثير دور الأسرة الرئيسي في تأمين المسكن للمرأة خاصة للأرامل والمطلقات.

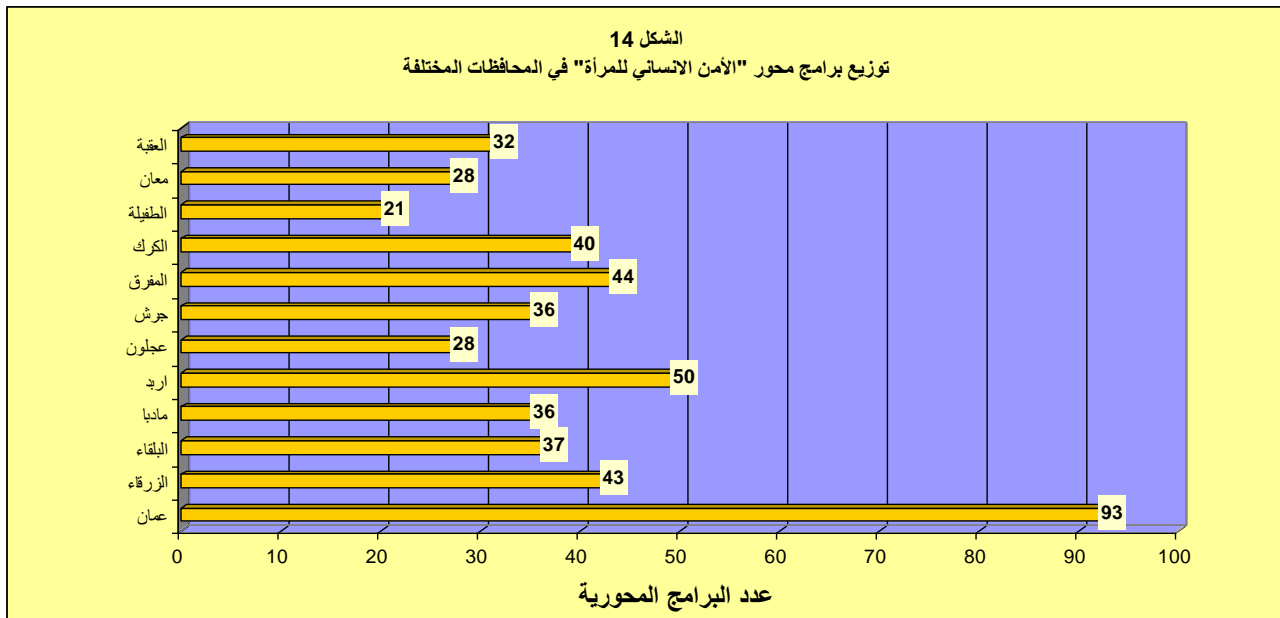
لا يزال توفير إسكان منخفض التكلفة للأسر الفقيرة ذات عدد كبير من الأطفال مشكلة في الأردن - خاصة في ظل غلاء المعيشة المستمر. وبما أن هذه الأسر المحتاجة عادة ما تكون تقليدية أكثر من فئات المجتمع الأخرى، فقد يكون للمؤسسات غير الحكومية دور مهم في تقييم احتياجات الإسكان وتوفير الدعم المطلوب للعائلات غير المستقرة.

الشكل 13 أدناه يبين توزيع برامج المحاور الفرعية للأمن الإنساني للمرأة حسب منهجيات العمل المتبعة والموقع الجغرافي. وكما يشير الشكل، سجلت المنظمات نسبة مشاركة عالية في اتباع منهجية كسب التأييد في هذا المحور إضافة إلى توفير الخدمة المباشرة، وهذا متوقع حيث أن المنظمات على الأرجح تكسب تأييد مقدمي الخدمات في التعليم والصحة من أجل زيادة الخدمات المتوفرة وتسهيل الوصول إليها إلى جانب تحسين نوعية تقديمها. إضافة إلى ذلك، فإن بعض المنظمات على الأرجح توفر الخدمات المباشرة للمستفيدين نظراً لطبيعة البرامج التعليمية والصحية من خلال مثلاً توفير صفوف محو الأمية والخدمات الصحية الأساسية، وتوفير الخدمات المباشرة أمر مهم لمصداقية والوضع الاجتماعي لمنظمات المجتمع المدني في وجهة نظر مجتمعاتها. توفير الخدمات المباشرة يتطلب تمثيلاً على مستوى المجتمعات المستهدفة، مما يزيد من أهمية التعاون بين منظمات المجتمع المدني الوطنية الإقليمية والمحلية.



3.1.5 التوزيع الجغرافي لمعالجة الأمن الإنساني

يتناسب توزيع البرامج المتعلقة بمحور "الأمن الإنساني" مع التوزيع السكاني، ووفقاً للشكل 14، سجلت محافظتي عمان وإربد أكبر عدد من برامج الأمن الإنساني. ورغم أن توزيع البرنامج في الأردن يستمر في التناسب مع التوزيع السكاني إلا أن السؤال المطروح يبقى حول مدى انعكاس احتياجات كل محافظة في البرامج المقدمة، وغالباً أن كل من عمان وإربد مجهزتين مقارنة مع المحافظات الأخرى بالنسبة للبنية التحتية وتوفر الخدمات بصفتهما مراكز التجمع السكاني الأكبر، علماً أن المنطقتين هما ضمن أعلى خمس مراتب في مؤشر فجوة النوع الاجتماعي. هذا يطرح مرة أخرى التساؤل حول مدى نجاح المؤسسات غير الحكومية في الوصول للمناطق غير المزودة بالخدمات والدعم لمنظمات المجتمع المدني المحلية.



4.1.5 البرامج المتعلقة بتعليم النساء والفتيات

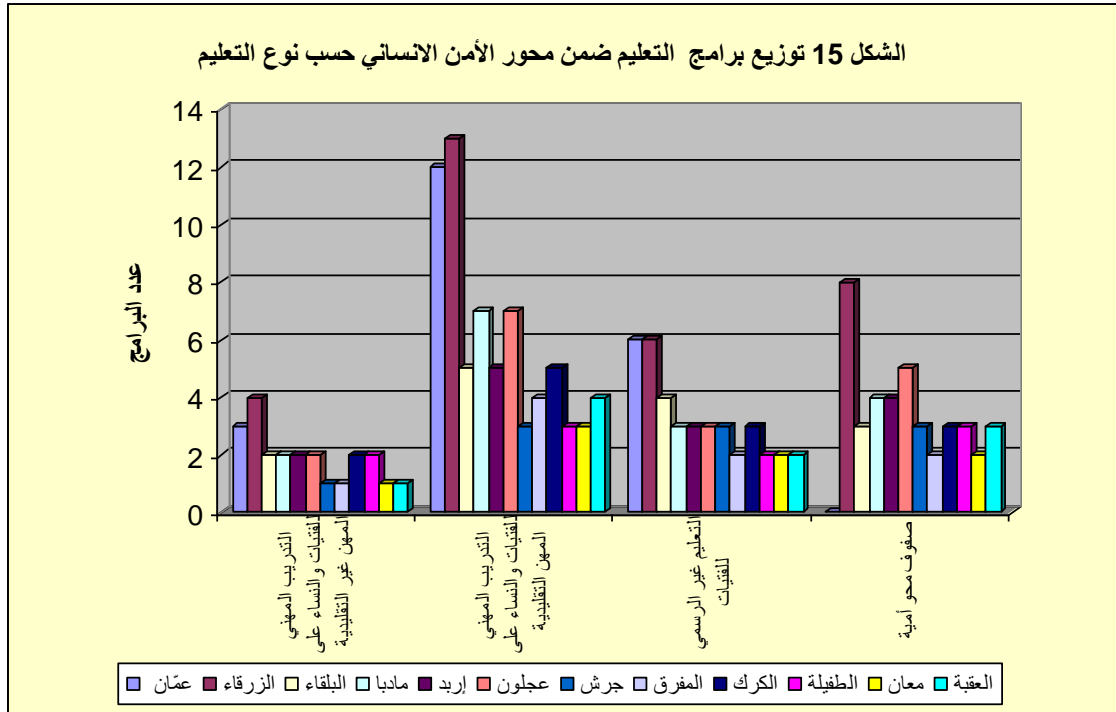
تم الاتفاق على تقسيم البرامج المتعلقة بتعليم النساء والفتيات إلى أربعة اقسام لخلق فهم أفضل لطبيعة المبادرات والأنشطة التعليمية المنفذه، وهي:

- 1 - التدريب المهني غير التقليدي.
- 2 - التدريب المهني التقليدي.
- 3 - التعليم غير الرسمي للفتيات.
- 4 - صفوف محو الأمية.

يقدم الشكل 15 توزيع مشاركة المنظمات بأنواع مختلفة في البرامج التعليمية. يتم تزويد التدريب المهني التقليدي للنساء والفتيات بشكل كبير بالنسبة لعدد البرامج يتبعه صفوف محو الأمية. التدريب غير التقليدي للنساء والفتيات يمثل الخدمة الأقل توفراً.

يشتمل التدريب المهني على الحياكة وتحضير الطعام المنزلي والتطريز وتجميل الشعر وغيرها من المهارات المشابهة. أما برامج التدريب المهني غير التقليدي فتشمل البرامج التي تبني مهارات المرأة في المهن غير النموذجية مثل السمكرة والكهرباء. وكما تظهر النتائج فهناك تفاوت في التدريب المهني التقليدي بين المحافظات، حيث يوجد في الزرقاء أعلى معدل من برامج التدريب المهني التقليدي وتملك كل البلقاء وعجلون نفس العدد من البرامج في هذا المجال ويتبعها الكرك والعقبة.

الشكل 15 توزيع برامج التعليم ضمن محور الأمن الانساني حسب نوع التعليم



ومن الواضح أن برامج التدريب المهني التقليدي أقل في المدن الرئيسية في كل من أقاليم الوسط والشمال تملك من بقية مناطق الدولة. وقد يكون سبب ذلك سهولة كسر منظمات المجتمع المدني لحققة لجوء المرأة للعدد المحدود من المهن التقليدية، كما وأنها تملك فرصة أفضل للوصول إلى المصادر والخبرة المطلوبة للتدريب المهني غير التقليدي، والعمل في بيئة أقل تحفظاً وأكثر تقبلاً للأفكار الجديدة ودمج المهن المختلفة وإيجاد مجتمع وامرأة أكثر انفتاحاً على الاساليب والحلول الجديدة.

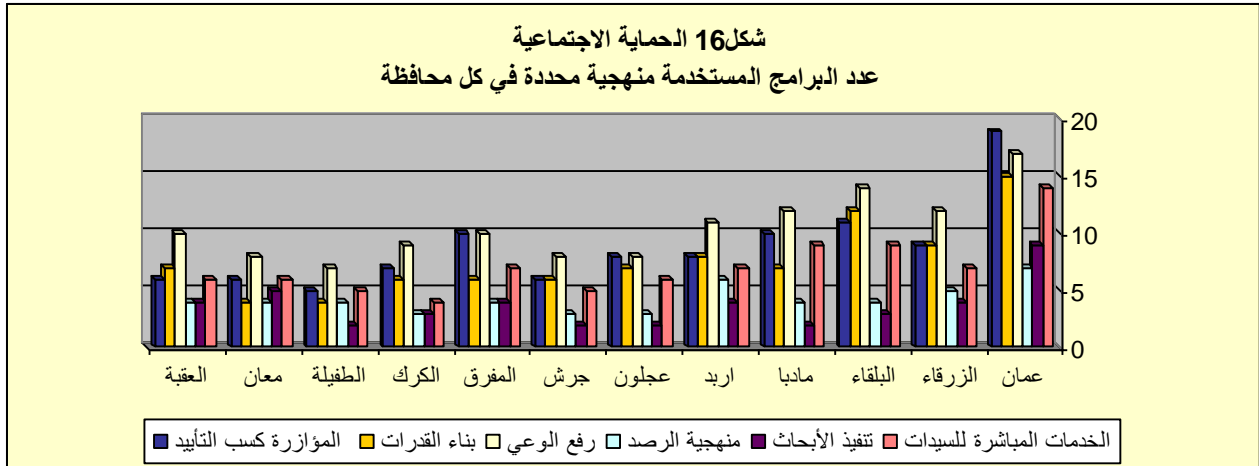
ومع ذلك فإنه من الجدير بالذكر أن برامج التدريب المهني غير التقليدي لا تزال محدودة جداً من حيث العدد. وقد عثر على برنامج واحد في كل من جرش والمفرق ومعان والعقبة، ومن الجدير القيام بمزيد من الدراسات للتعرف على الأسباب الرئيسية لهذا التوفير الضئيل للتدريب المهني غير التقليدي للنساء. يمكن أن تتضمن هذه الأسباب درجة تحفظ المجتمعات المحلية أو عدم تعرض منظمات المجتمع المدني لطرق بديلة للتدريب المهني علماً بأن كلا هذه الأسباب يتطلب نوعاً مختلفاً من المعالجة. ومن الجدير بالذكر أيضاً أن ما قد يعد أمراً تقليدياً في مجتمع ما قد يعتبر غير تقليدي في مجتمع آخر لذلك فإن تقديم فرص مختلفة لتوسيع أفق التعليم للنساء يختلف من مجتمع إلى آخر.

تظهر النتائج أن صفوف محو الأمية تعتبر نقطة تركيز أساسية لتوفير خدمات منظمات المجتمع المدني. وهذا يطرح عدة تساؤلات تستحق الذكر مثل انخفاض معدل الأمية في الأردن مقارنة بالدول العربية الأخرى. تعد الأنشطة خارج المنهج المدرسي محدودة جداً خاصة للفتيات. إذا كان هذا التناقض موجوداً فلماذا لا تزال صفوف محو الأمية موجودة بكثرة؟ في الواقع هناك حاجة لمزيد من الدراسة في هذا التناقض خاصة في ضوء المعدل المنخفض للخدمات المهنية غير التقليدية، بما أن هذه الوقائع مرتبطة بكل تأكيد. ومن المهم في عملية معالجة القضايا من خلال البرامج التنموية معرفة الأسباب الأساسية للقضية التنموية وبالتالي تطوير إستراتيجية لها. وتبين النتائج أن نساء الأردن وبخاصة النساء المقيمات في المناطق النائية لا يحصلن على فرص التوظيف الجيدة في المجالات الجديدة في حين أن مؤهلات ومهارات المكتسبة حالياً إما غير مطلوبة ومن السهل الغنى عنها، أو غير مجدية مادياً أو تنافسية للغاية.

التشابه في نطاق وصول برامج التعليم غير الرسمي للفتيات يشير إلى وجود نطاق وصول ثابت ربما من قبل عدد قليل من المنظمات، لكن من الجدير بالدراسة اسباب قلة هذه البرامج سواء كانت قلة الطلب لأنها تواجه تحديات تتعلق بزيادة مشاركة الفتيات في المجتمعات المحافظة أو أنها ببساطة مسألة نقص في توفر بدائل للتدريب لمنظمات المجتمع المدني. ومن جديد فإن منظمات المجتمع المدني الوطنية والجهات الحكومية المختصة وهيئات التمويل لها دور مهم في تحليل الوضع تعليم النساء والفتيات الحالي وفي تطوير استراتيجيات لمعالجته .

5.1.5 الحماية الاجتماعية للمرأة

لوحظ مشاركت حوالي 59% من المنظمات المشاركة في محور الحماية الاجتماعية للمرأة. يبين الشكل 16 توزيع برامج "الحماية الاجتماعية للمرأة" وفقا لمناهج العمل المتبعة وحسب المواقع الجغرافية مختلفة. كما يظهر الشكل أن منهجية العمل الأكثر شيوعا هي زيادة الوعي. وتم إيجاد أكبر عدد من برامج زيادة الوعي لهذا المحور في عمان (17) يتبعها محافظة البلقاء (14).

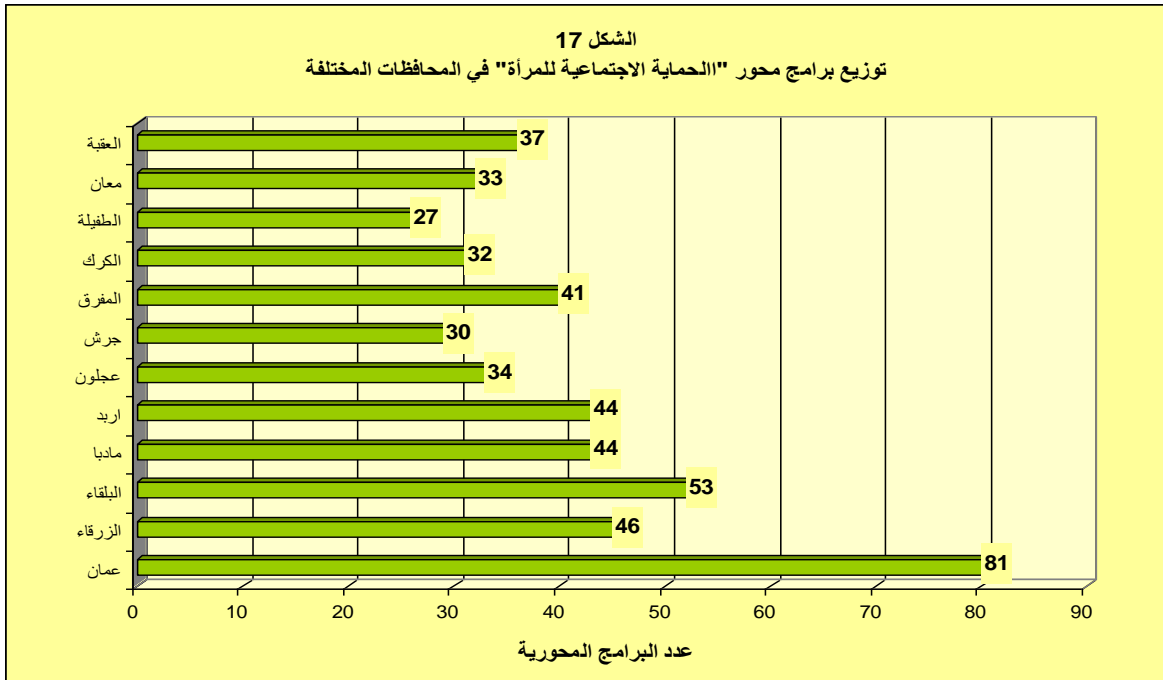


كما لوحظت أيضا المشاركة القليلة نسبيا في توفير الخدمات المباشرة، ولا يزال توفير الخدمات المباشرة لضحايا العنف غير مطورة في الأردن حتى بالنسبة لبرامج الحماية الأساسية مثل توفير الملجئ والمصالحة وبرامج التأهيل والدعم النفسي وغيرها، خاصة فيما يتعلق بالمناطق النائية. وسبب ذلك على الأغلب هو قلة المعرفة خاصة في الدعم والعلاج النفسي، كما تساهم تقاليد التعامل مع هذه الأمور داخل العائلة الممتدة أو العشيرة من الصعوبات الثقافية التي تواجهها مثل هذه البرامج. كما وتعد تكاليف توفير الدعم المباشر في المجالات المختلفة للحماية الاجتماعية عاملا مؤثرا آخر في قلة عددها.

ويبقى هناك تساؤل حول مدى تأثير نشاطات زيادة الوعي في قضايا الحماية الاجتماعية بغياب توفير الدعم الفعلي للنساء والأطفال الضحايا. وعلى وجه الخصوص فقد ترغب منظمات المجتمع المدني الوطنية التي تدير برامج الحماية الاجتماعية بإعادة النظر في استراتيجياتهم.

6.1.5 تناول الحماية الاجتماعية في المحافظات

كما هو موضح في الشكل 17، فإن توزيع البرامج المتعلقة بالحماية الاجتماعية للنساء حسب النطاق الجغرافي معقولة ومتساوية، مع انتشار أكبر لها في عمان والبلقاء. ويظهر الشكل أيضا أن الاختلافات في عدد البرامج المنفذة في المحافظات باستثناء الطفيلة (27) وعمان (81) معقولة نوعا ما (30 - 46) ويتعلق ذلك إلى أسباب مختلفة مثل الثقافة والسلوك الاجتماعي والعادات وغيرها. لكن من الواضح أن انتشار برامج الحماية الاجتماعية لا يتبع التركيز السكاني، فمثلا يوجد في البلقاء برامج أكثر من إربد والزرقاء رغم أن نسبة السكان فيها أقل بكثير من هاتين المحافظتين، ومن المهم القاء نظرة قريبة للاحتياجات وانتشار العنف في مختلف المحافظات من أجل تفسير توزيع البرامج.



7.1.5 الحماية الاجتماعية للفئات المختلفة

استنادا إلى فئات السكان في الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية وجد أن هناك ستة فئات مختلفة تحتاج للحماية و/أو الخدمات. وهي:

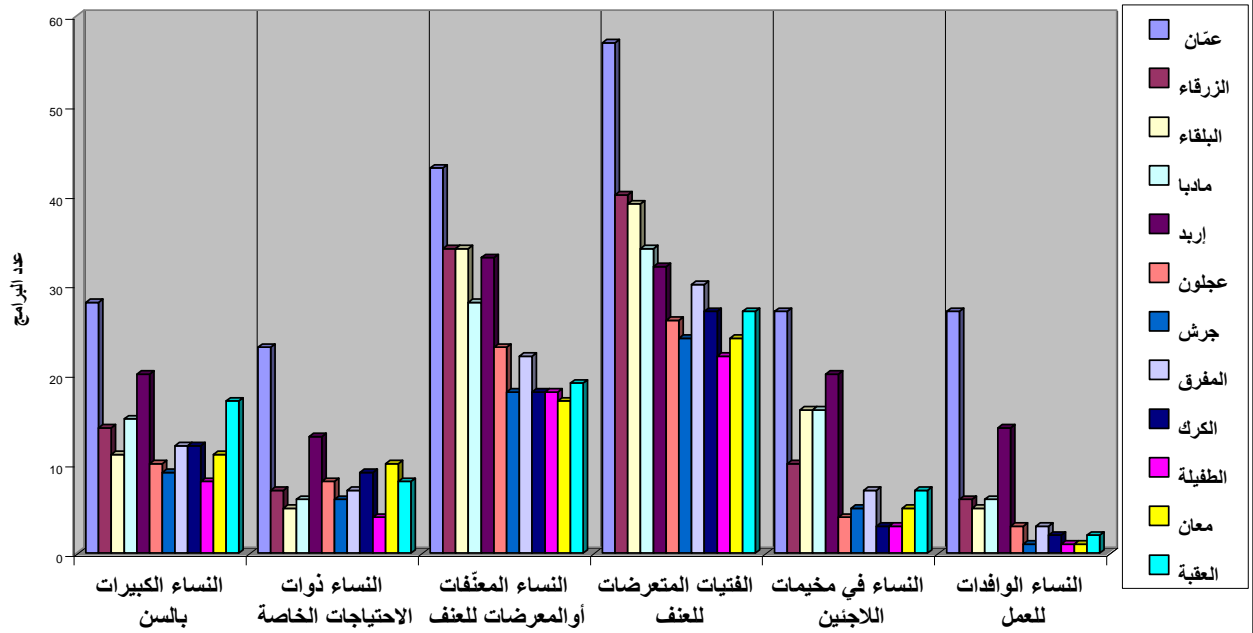
- النساء كبيرات السن
- النساء من ذوات الاحتياجات الخاصة
- النساء اللواتي يعانون من العنف أو عرضة له
- الفتيات الصغيرات المتأثرات بالعنف
- النساء اللاجئات
- النساء الوافدات للعمل

لوحظ أن نشاط أغلبية المنظمات المشاركة العاملة في هذا المحور يتعلق بالمرأة المتأثرة أو العرضة للعنف بالإضافة إلى الفتيات المتأثرات بالعنف.

وحسب الشكل 18، يوضح التركيز على الفتيات المتأثرات بالعنف نسبة مشاركة موحدة للمنظمات العاملة في هذا المجال في جميع المحافظات. ومن الجدير بالذكر أن المشاركون في ورشات التحليل المشترك أشاروا إلى أن نشاطهم في هذا المجال هو جزءاً من الأنشطة الوطنية المختلفة التي ركزت على زيادة الوعي لدى الفتيات ولذلك فهناك نسبة مشاركة عالية من قبل المنظمات.

يجب تناول قلة نسبة منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال النساء اللاجئات بحذر لأن هذه الدراسة لم تتضمن المراكز التي تعمل مع النساء اللاجئات مثل وكالة الأمم المتحدة للوغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأنروا). لذلك فإن من المرجح أن تكون نسبة توفير الخدمات للمرأة اللاجئة أعلى مما هي مسجلة لمنظمات المجتمع المدني في هذا المسح الدراسي. بالإضافة إلى ذلك فإنه من المرجح أن خدمات المنظمات المتعلقة بالمحاور الأخرى المرصودة في هذه الدراسة تتضمن استهداف المرأة اللاجئة.

الشكل رقم 18 توزيع برامج محور الحماية الاجتماعية حسب الفئات المستهدفة في المملكة



أما البرامج التي تستهدف النساء الوافدات للعمل فنطاق وصولها محدود جداً وتتركز في عمان وإربد. وقد يعود سبب ذلك إلى العدد الكبير نسبياً من النساء الأجنبية العاملات في هذه المناطق (مثل العاملات في المنازل، وعمال المصانع أو في المهن الخدماتية المختلفة)، وعدد النساء الوافدات من دول الهجرة في آسيا اللواتي يعملن ويقمن في المناطق الصناعية في الأردن متزايد باستمرار. وبينما أن المعرفة الفعلية عن ظروف عملهن ومعيشتهن قليلة، إلا أن هناك أدلة قصصية عديدة تشير إلى أن بعضهن يخضعن لسوء المعاملة والاضطهاد لحقوقهن، ويبقى هناك الحاجة لمزيد من

التحقيقات في هذا المجال. وأشار بعض المشاركون في ورشات التحليل المشترك إلى أنعاملات الأجنبيات لسن من أولويات عملهم لكنهم أشاروا إلى أن بعض الصعوبات التي تواجهعاملات الأجنبيات تعد عوائق للمرأة الأردنية المحلية.

أوضاع وطريقة معاملة كل منعاملات الأجنبيات والمرأة الأردنية المحلية مترابطة بشكل وثيق، حيث أن كلاهما عرضة لنفس الإطار القانوني والثقافي والاقتصادي والظروف في الأردن. إن التوجه الثقافي الذي يعامل العاملة المنزلية والمرأة الأجنبية العاملة في قطاع الخدمات كشخص وضيق يمنع المرأة المحلية من الحصول على التوظيف المربح في مثل هذه الميادين المهنية. وتمثل العوائق التي تمنع المرأة الأردنية من دخول القطاع الخدمي عقبة كبيرة أمام التقدم، علما بأن القطاع الخدمي ينمو باستمرار في ظل الوضع الاقتصادي الحالي. ولمصلحة كلا الفئتين من النساء ينصح بإجراء المزيد من البحوث حول أوضاععاملات الأجنبيات والتحديات التي تعيق مشاركة المرأة المحلية في القوى العاملة، ويجب وضع استراتيجيات العمل استنادا إلى نتائج مثل تلك البحوث. كما يوصى بالتعاون مع ممثليعاملات الأجنبيات في هذه العملية.

وحول البرامج العاملة للمرأة ذات الاحتياجات الخاصة أو الكبيرة بالسن، أشار المشاركون في ورشات التحليل المشترك إلى قلة مشاركة منظماتهم نتيجة قلة الحاجة للعمل في هذين المجالين. وتميل بنية الأسرة الممتدة وقيم المجتمع المحلي التي تتعلق بتوفير الرعاية للنساء الكيبريات بالسن إلى العناية باحتياجات المجتمع، إلا أن عدد من المشاركين اشاروا إلى أن نوعية الخدمات والرعاية المقدمة في المنازل مشكوك فيها وأنه قد يكون هناك الحاجة للمزيد من الوعي في هذا المجال. بالإضافة إلى ذلك فإن رعاية المرضى وكبار السن من مسؤولية النساء مما يزيد من عبء العمل عليهن، خاصة في الحالة التي يكون فيها المريض بحاجة إلى رعاية مكثفة ومتواصلة أو المتابعة الليلية، وقد يشكل هذا عبئا كبيرا يؤثر على الأسرة بأكملها. وهناك الحاجة للمزيد من البحوث في هذا الخصوص من أجل معرفة الخدمات اللازمة و الممكن توفيرها دون التقليل من أهمية الرعاية للعائلة الممتدة وتقاليد المجتمع الأردني.

8.1.5 التمكين الاقتصادي للمرأة

"يشكل عنصر التمكين الاقتصادي أساسا محوريا لاستقلال المرأة واعتمادها على الذات لممارسة حقوقها المتساوية في جميع المجالات. وبالرغم من التطورات الكبيرة التي حدثت على صعيد مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية وسوق العمل، فإن القدرات الاقتصادية للمرأة ما زالت بحاجة إلى الكثير لتعزيزها وما تزال المعوقات الذاتية والموضوعية، تحول دون تحقيق الأهداف المنشودة على هذا الصعيد. ويلاحظ أن تأثير بعض الإتجاهات الاجتماعية السائدة يشكل حائلا دون توسع المرأة في المشاركة الاقتصادية، ودخولها مجالات مشاركة جديدة، في الوقت الذي تمر فيه البنى الاقتصادية بتحويلات سريعة، نتيجة عوامل كثيرة، منها العولمة والتطور التكنولوجي". الإستراتيجية الوطنية لنساء الأردن (الفقرة 62).

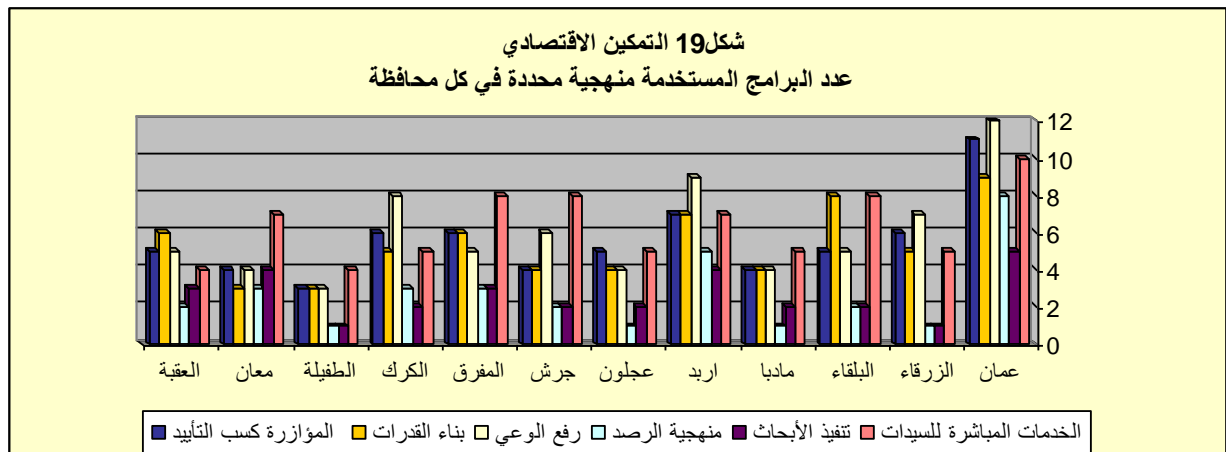
سجلت حوالي 62% من المنظمات مشاركتها في أنشطة تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة. وشملت برامج هذا المحور أربع فئات من البرامج، كالتالي:

- 1 - برامج مخصصة للمرأة العاملة (الموظفات).
- 2 - برامج مخصصة للمرأة العاملة في الزراعة
- 3 - برامج مخصصة للنساء ذوات المشاريع الخاصة
- 4 - توفير الخدمات المالية.

ومن أصل 62% من المنظمات المشاركة أشارت حوالي 43% منها إلى نشاطها في توفير الخدمات المالية وأقرت 37% منها مشاركتها في مجال النساء ذوات المشاريع الخاصة، و 33% منها مع المرأة العاملة في الزراعة و 22% المتبقية تعمل مع الموظفات. تشير النتائج إلى أن المنظمات تميل للتركيز على توفير الخدمات التي تزيد مشاركة المرأة في الاقتصاد ومع ذلك القليل منها يعمل لدعم المرأة المتواجدة أصلا في السوق. ومقارنة بتحليل البرامج المتعلقة بالتعليم فإن هذه البيانات ترسم صورة لدعم منظمات المجتمع المدني ضمن حدود مجتمع تقليدي، حيث أن عمل منظمات المجتمع المدني يساعد في خلق فرص عمل للنساء تشجع بقاء المرأة في القطاع غير الرسمي بدلا من تيسير دخول المرأة إلى القطاع الرسمي، مما يفسر استمرار تدني مشاركة المرأة في سوق العمل الأردني.

تثبت النتائج الموضحة في الشكل 19 تركيز المنظمات على توفير الخدمات المباشرة، تحديدا الخدمات المالية وخدمات دعم تطوير الاعمال. وأثناء ورشات التحليل المشترك أكد عدد من المشاركين أن الطلب على الخدمات المالية مرتفع وأن حجم الإقراض يتراوح بين 150 دينار - 1000 دينار، أي قروض صغيرة للمشاريع الصغيرة أو في بعض الحالات منح تعليمية وقروض تحسين المنازل. ورغم أن بعض المنظمات أكدت امتلاكها لصناديق القروض الدوارة، إلا أن البعض الآخر أشار الى امتلاك مشاريع مدرة للدخل. وتتركز توفير الخدمات المباشرة في عمان والبلقاء وجرش والمفرق مع وجود بضع البرامج في الطفيلة والعقبة.

وتعد بناء القدرات وزيادة الوعي أكثر المنهجيات المتبعة شيوعا في التمكين الاقتصادي للمرأة، مما يتوافق مع واقع أن عدد من المنظمات توفر نشاطات بناء القدرات وزيادة المعرفة عند توفير الخدمات المالية كدعم إضافي للأفراد الذين يأخذون القروض. واتضح خلال ورشات التحليل المشترك أن الرسوم الاضافية على القروض تسببت في انخفاض الإقبال عليها وأنه في بعض الحالات كانت برامج القروض الصغير أقل طلبا بسبب الجدول حول ارتفاع التكاليف الإدارية ونسب الفوائد.

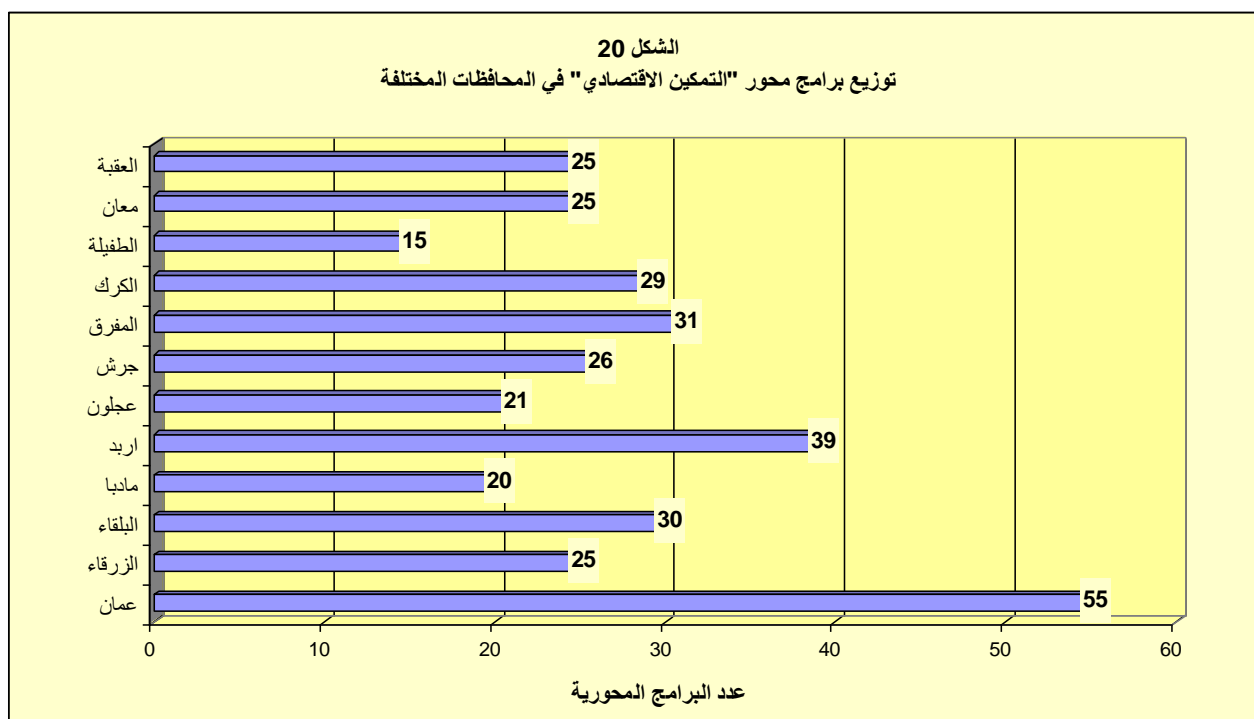


تميل الخدمات المالية الى دعم مشاريع صغيرة تقليدية وتنافسية، مما يتفق مع الصورة العامة الناتجة عن المسح الدراسي فيما يتعلق بقلّة توفير فرص التوظيف المبتكرة والحديثة، علماً بأن المدخل الى التطور في هذا المجال هو بناء قدرات منظمات المجتمع المدني نفسها، فيجب أن تتضمن عمليات بناء القدرات للمنظمات توسيع آفاقها لفرص العمل الجديدة ومتطلبات السوق في الأردن والمنطقة إلى جانب أهمية وميزات الدخول الى سوق العمل الرسمي ومتطلبات القيام بذلك.

ترتبط هذه التوصية الى درجة كبيرة بحاجة منظمات المجتمع المدني لإيجاد تكنولوجيا اتصالات فاعلة، كما في حالة المرأة في إفريقيا والمغرب حيث تم استخدام الانترنت لكسر حدود الأسواق المباشرة وفتح قنوات التصدير جديدة للمنتجات.

9.1.5 التوزيع الجغرافي لبرامج التمكين الاقتصادي للمرأة

وتظهر نظرة تحليلية أكثر عمقا للبيانات أن هناك اختلال في التوازن بين تركيز برامج التمكين الاقتصادي وبين احتياجات كل محافظة. يبين الشكل 20 أن كل من مادبا وعجلون والطفيلة هي أقل ثلاث محافظات من حيث عدد البرامج، يتبعها الزرقاء ومعان وهي محافظتين لا توجد فيها هذه الخدمة وفيها حاجة كبيرة لمساهمة المرأة في القوة العاملة.



وخلال ورشات التحليل المشترك تمت مناقشة بعض القضايا المتعلقة بالتمكين الاقتصادي للمرأة وأهمها:

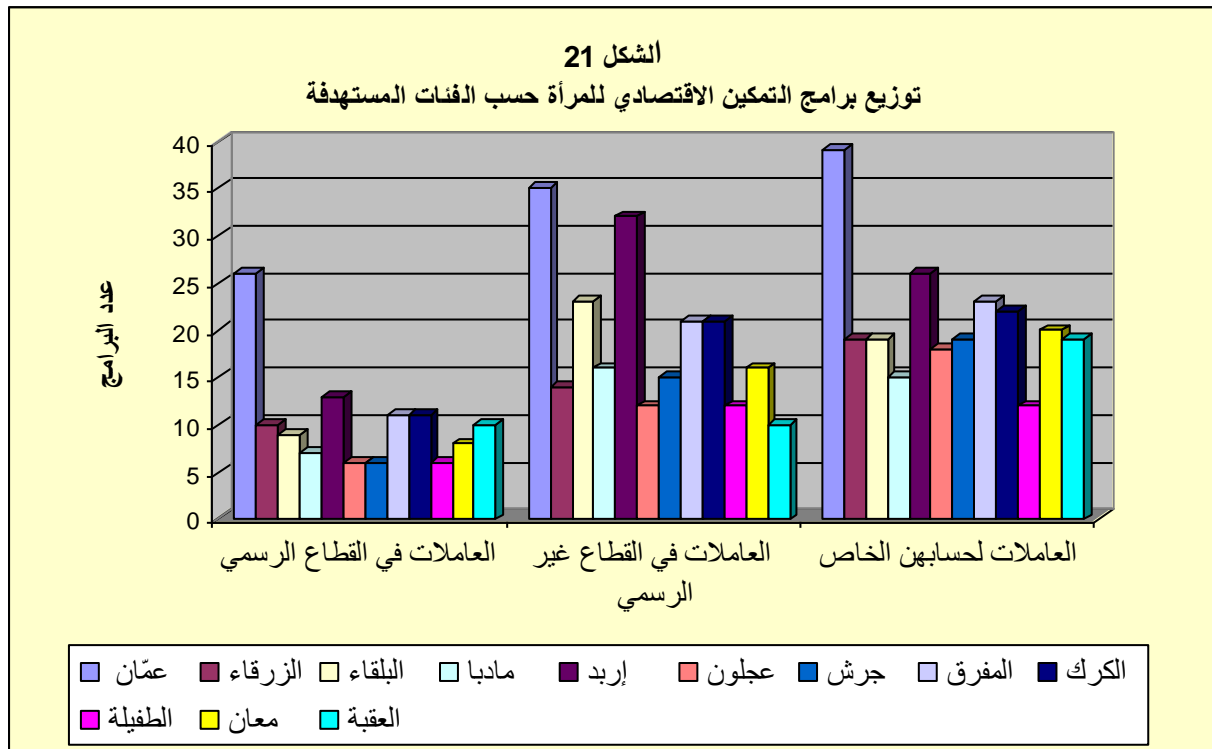
- عند الإشارة الى التمكين الاقتصادي، أشار أغلبية المشاركين إلى بناء المهارات والقروض. هذه النظرة محدودة وهناك الحاجة للمزيد من بناء قدرات منظمات المجتمع المدني من أجل توسيع خدماتها في هذا المجال.
- ارتبطت توظيف النساء باستمرار بالحاجة لرعاية جيدة للأطفال أثناء ساعات العمل.

- تتردد العديد من النساء عن طلب القروض لأسباب دينية، ولذلك فهناك الحاجة للمزيد من الوعي من أجل توضيح آلية إيجاد تكاليف إدارة القروض.
- ووفقا لطبيعة بعض المحافظات الزراعية مثل عجلون فتبين أن النساء أكثر إسهاما في الأعمال الزراعية الموسمية، وهذا يتطلب دراسة أكثر تعمقا وتفصيلا للتحقيق في دور منظمات المجتمع المدني في دعم المرأة في الأنشطة الزراعية.

9.1.5 الفئات المستهدفة ضمن محور التمكين الاقتصادي للمرأة

أكد تحليل البيانات التي جمعت من المنظمات المشاركة التركيز على العمل مع النساء العاملات لحسابهن الخاص (النساء ذوات المشاريع الخاصة) والنساء العاملات في القطاع غير الرسمي أكثر من العمل مع النساء الموظفات في القطاع الرسمي كما هو موضح في الشكل 21. هذه النتيجة قد تكون بسبب عدة عوامل تتعلق بالتركيز على تحسين وإيجاد فرص للدخل بدل من التركيز على تحسين أداء المرأة ووضعها في سوق العمل / القطاع الرسمي، أو قد يعكس خيار إستراتيجي لدعم المرأة الفقيرة أو غير الجامعية والتي تكون أكثر ميلا لإيجاد فرص عمل في القطاع غير الرسمي.

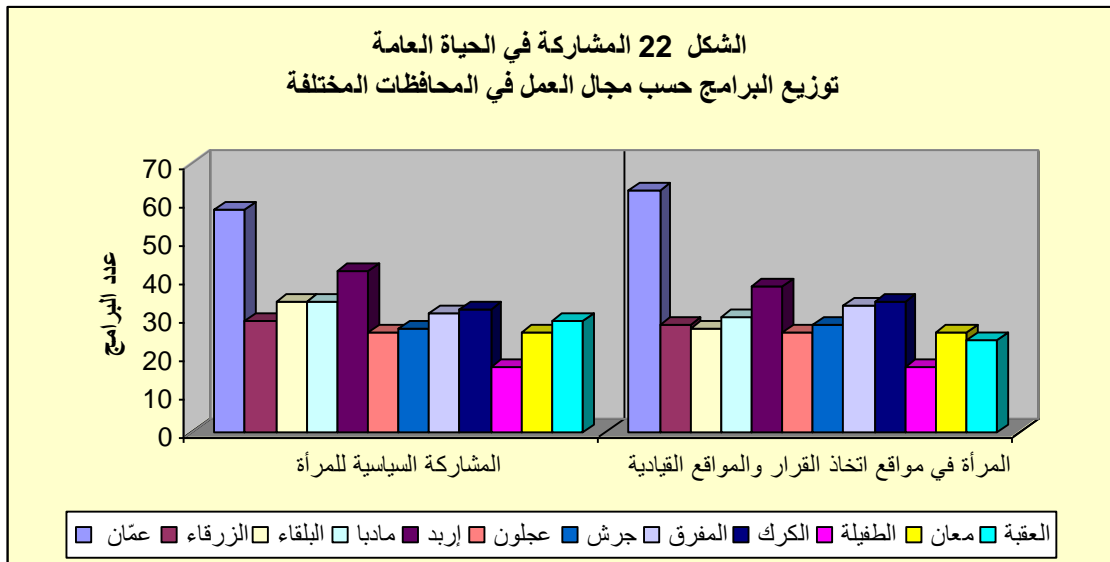
ومهما كانت اسباب اختيار المؤسسات غير الحكومية للخدمات المتوفرة في هذا المحور، فمن المهم أن تدرك منظمات المجتمع المدني أهمية دورها في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي وأن تنظر إلى التمكين الاقتصادي للمرأة خارج نطاق برامج إدارة الدخل فقط. وتعد عملية بناء القدرات والحوار الوطني أمرين مطلوبين في هذا المحور، ويمكن للجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة وبالتعاون مع اتحادات المرأة قيادة هذا الحوار الوطني.



مشاركة المرأة في الحياة العامة

"كان للتحويلات الديمقراطية التي شهدتها المملكة منذ بداية العقد الماضي أثر في إحداث تغييرات عميقة في البنية المؤسسية للعمل العام على الصعيدين الرسمي والأهلي. وشهد المجتمع كذلك مشاركة أعمق في مختلف نواحي الحياة العامة، تمثلت في عودة الحياة الديمقراطية، والتوسع في تأسيس مختلف أنواع منظمات المجتمع المدني. إلا أن المشاركة النسائية في هذه الأنشطة لم تتحقق بالمستوى المنشود. ولا تزال المساواة بين الرجال والنساء في هذا المجال بعيدة عن التحقق على المدى القريب. فإلنساء ما زلن يمثلن نسبة قليلة من مجموع المشرعين المنتخبين والمعينين في مختلف هيئات ومؤسسات المجتمع" الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006 - 2010.

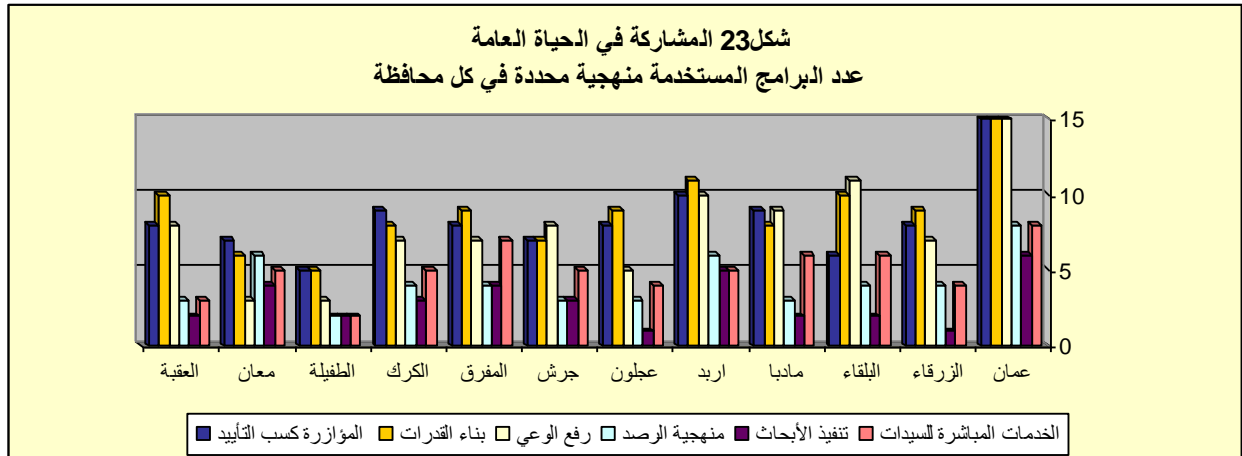
لغاية تنفيذ المسح الدراسي، شمل محور مشاركة المرأة في الحياة العامة كل من المشاركة السياسية للمرأة ومشاركة المرأة في صنع القرار والوصول إلى المناصب القيادية. وبالتالي وبسبب توقيت إجراء المسح - أي بعد الانتخابات البلدية وأثناء الانتخابات البرلمانية - فقد تعكس البيانات مشاركة أكبر من المعتاد للمنظمات في المحور الفرعي المتعلق بالمشاركة السياسية للمرأة. وكما يظهر الشكل 22 يستمر تركيز عمل المنظمات المشاركة على المرأة في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية. إلا انه من خلال النقاشات التي اجريت في ورشات عمل التحليل المشترك تبين أن العديد من المشاركين - وبالتالي الكثير من المنظمات - لا تفصل بالضرورة بين مشاركة المرأة في صنع القرار وتولي المناصب القيادية وبين مشاركة المرأة في الحياة السياسية.



كما بدا واضحا خلال النقاشات أن المنظمات المشاركة في المسح تركز في الواقع على مشاركة المرأة في الحياة السياسية أكثر من مشاركة المرأة في صنع القرار والقيادة، كما تبين أن معظم المنظمات لا تنظر إلى مشاركة المرأة في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية - مثل مناصب القيادة السياسية والمناصب الإدارية - كمجال

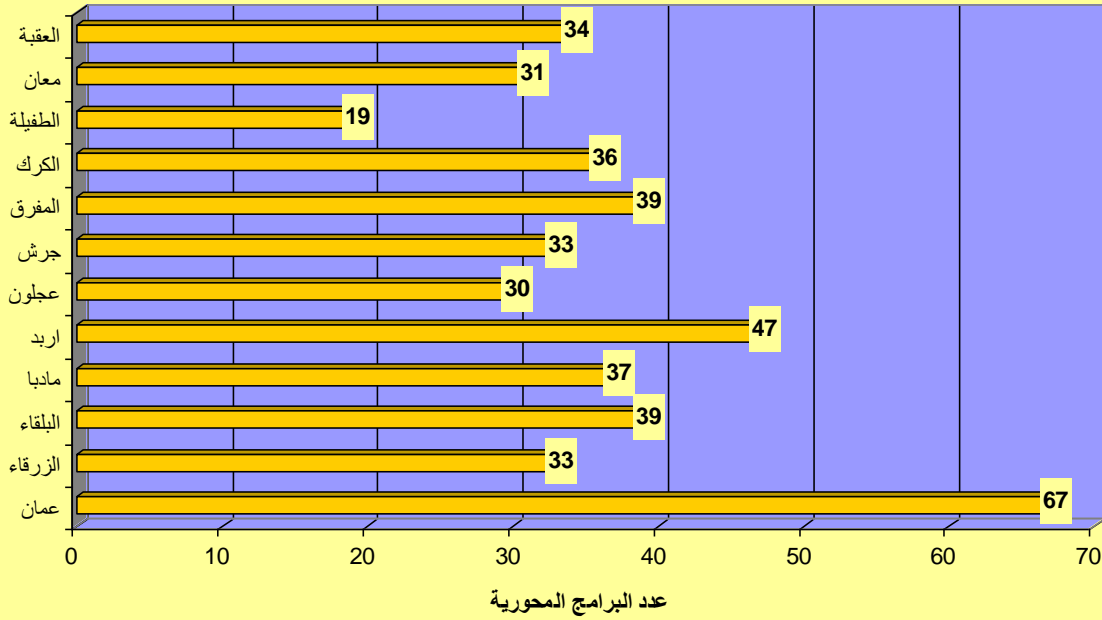
محتمل لتنفيذ البرامج، مما يلقي الضوء على أنه عندما تتولى المرأة مناصب صنع القرار والمناصب القيادية خاصة في الحكومة والإدارة فإنها على الأرجح لن تجد الدعم اللازم على المستويات المختلفة لمواجهة التحديات التي قد تصادفها لكونها امرأة.

تبين النتائج في الشكل 23 أن منهجية العمل المتبعة الأكثر شيوعاً في تنفيذ برامج محور "مشاركة المرأة في الحياة العامة" هو بناء القدرات، مع تنفيذ أغلبية الأنشطة في عمان وإربد والبلقاء والعقبة، مما يلاحظ أنه يمكن مخاطبة حاجات المحاور الفرعية لهذا المحور من خلال هذان المنهجين. وأثناء الانتخابات البلدية والبرلمانية قامت العديد من المنظمات المشاركة بتنفيذ أنشطة لدعم المرشحات المحتملات عبر تحسين مهارتهن وخبرتهن، وعلى نحو شبيهه فقد كان متوقفاً أن تكون منهجية زيادة الوعي مرتفعة الاستخدام نسبياً نظراً لأن المنظمات المشاركة كانت أيضاً مشاركة في ترويج مشاركة المرأة في الانتخابات. إلا أن المثير للإهتمام هو العدد القليل من المنظمات التي تقوم بالبحوث في هذا المحور، ولذلك فإن معرفة الأسباب التي تعيق مشاركة المرأة في هذا الميدان محدودة جداً.



كما أنه من المتوقع أيضاً أن تتركز الجهود في هذا القطاع في عمان وإربد كونهما أكبر مدينتين في الأردن، كما هو مبين في الشكل 24. كما لوحظ أن هناك توزيعاً متساوياً نسبياً لعدد البرامج المنفذة في المحافظات رغم الاختلافات في التوزيع السكاني. وقد يكون سبب ذلك الانتخابات التي جرت في الأردن في عام 2007 والنسبة المرتفعة لمساهمة المنظمات المحلية في زيادة الوعي حول المشاركة السياسية إلى جانب تشجيع المرشحين المحتملين للعمل من خلال توفير برامج بناء القدرات. كما أن المثير للإهتمام هنا أنه بالرغم من العدد المرتفع من البرامج إلا أن امرأة واحدة فقط استطاعت الوصول إلى البرلمان خارج نظام الكوتا. وهذا يلقي الضوء على الحاجة لمزيد من التحقيق من أجل الحصول على الدروس المستفادة ومعرفة نقاط الضعف لإجراء المزيد من التخطيط.

الشكل 24
توزيع برامج محور "مشاركة المرأة في الحياة العامة" في المحافظات المختلفة

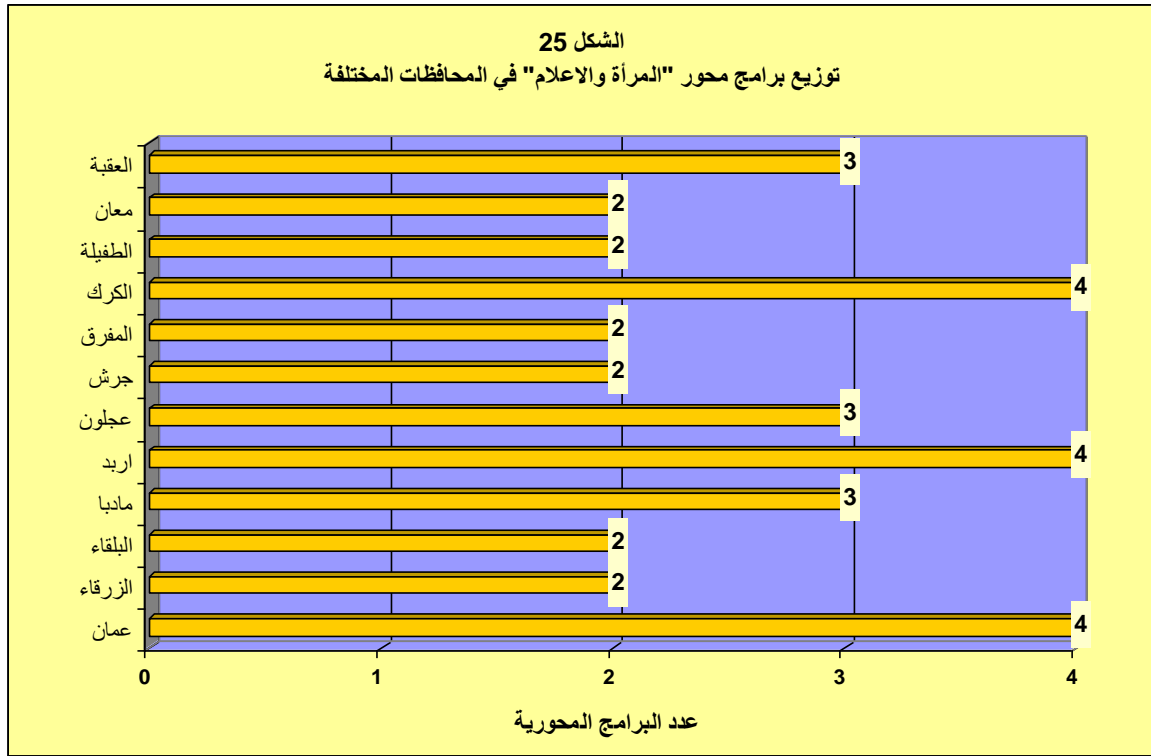


محور المرأة والإعلام

"إن تنوع المواد الإعلامية وتعدد وسائل الإعلام والاتصال وتقدمها تفتح الآفاق واسعة أمام توظيف هذه الوسائل لخدمة قضايا المجتمع ومنها قضايا خاصة بالمرأة. إلا أنه وبالرغم من الإيجابيات العديدة نحو المرأة في وسائل الاعلام فإن استمرار بعض الاتجاهات الاعلامية السلبية التي تتمثل أحيانا في تجاهل إنجازات المرأة وعدم اشراكها كخبيرة في كثير من المواد الإعلامية التي تتناول الشؤون السياسية والاقتصادية والحقوقية وغيرها والاستمرار بتقديم الصور النمطية لها، القائمة على تقسيم العمل التقليدي بين الجنسين، وتقديمها بصورة غير لائقة في بعض المواد الإعلانية والترفيهية يحول دون توظيف وسائل الإعلام والاتصال الجماهيري التوظيف الأمثل لخدمة قضايا المرأة. يعزز ذلك قلة أعداد النساء في مواقع رسم السياسات وصنع القرار بالرغم من تزايد أعدادهن كعاملات في مجال الإعلام". الإستراتيجية الوطنية للمرأة الأردنية 2006-2010 (الفقرة 73)

سجلت حوالي 9% من المنظمات مشاركتها في هذا المحور، لكن لوحظ أثناء ورشات التحليل المشترك أن العديد من المنظمات ليست مطلعة على المفهوم الكامن خلف محور المرأة والإعلام، لذلك يجب تناول بيانات هذا المحور بحذر وخاصة أن المنظمات تستخدم تعريفها الخاص للمحور ويتراوح هذا التعريف من توظيف المرأة في المراكز الإعلامية مثل التلفاز والراديو والصحف إلى اعتبار الإعلام كوسيلة للتغيير الإيجابي في قضايا المرأة والنوع الاجتماعي.

وأظهر التحليل إن أقل نسبة برامج تنفذ ضمن محور "المرأة والإعلام" في جميع المحافظات مقارنة بجميع المحاور الأخرى، حيث تنفذ أكبر عدد من مبادرات المرأة والإعلام في عمان والكرك وإربد كما هو موضح في الشكل 25، وقد يعود تركيز البرامج في هذه المناطق على وجود المراكز الإعلامية أو توفر الخبرات المتعلقة بالمجال لتنفيذ بمثل هذه المبادرات، ولكن من الواضح أن هذا المحور غير متناول بشكل كبير من قبل المؤسسات غير الحكومية وإن هناك تفاوت كبير بين المنظمات حول أهميته. يعتبر الإعلام وسيلة لتطوير تمكين المرأة في جميع مجالات الحياة، كما يوفر الإعلام أيضا فرص عمل للمرأة. وتبين نتائج المسح الدراسي بوضوح أن الإمكانية التي يقدمها الإعلام لتطوير المرأة على المستوى المحلي والوطني غير مدركة وغير متناولة بشكل مدروس من قبل منظمات المجتمع المدني. وقد يساعد إيجاد إستراتيجية إعلامية وطنية في تقوية هذا الضعف من الأعلى إلى الأسفل، بينما قد يعالج بناء قدرات منظمات المجتمع المدني المحلية في دور وفائدة الإعلام في مجتمعاتهم هذه المشكلة من الأسفل إلى الأعلى.



الاستنتاجات

تبين المعلومات التي جمعت من خلال هذا المسح الدراسي أن المنظمات العاملة في مجال المرأة والنوع الاجتماعي تملك جداول أعمال متنوعة، على المستوى محاور العمل والتنفيذ، وبالتالي فإن هذا يؤدي إلى قلة التخصص في العمل وفي بعض الحالات إلى عدم القدرة على التعرف على الخبرة الصحيحة المطلوبة لتنفيذ مشاريع معينة. إضافة لذلك وبالرغم من أن هذه الدراسة لا تحقق في مدى التعاون بين المنظمات ضمن محاور العمل على مستوى المحافظات إلا أنه من الواضح عند مقارنة عدد المنظمات مع عدد المبادرات المنفذة في كل محافظة أن هناك تعاون محدود بين المنظمات وأن إمكانية تكرار العمل مرتفعة نسبيا.

وفيما يتعلق بالمحاور المختلفة فإن البيانات تشير إلى:

- وجود عدد قليل من المنظمات التي تعمل على قضية المرأة والإعلام بسبب محدودية الخبرة اللازمة لها وإلى حد ما بسبب نقص المعرفة بهذا المحور.
- التركيز على صفوف محو الأمية ضمن محور التعليم الفرعي في الأمن الإنساني يشير إلى أن المنظمات تستثمر جهودها في مخاطبة ما يبدو قضية صغيرة في الأردن. وهذا يشير إلى واقع أن القرارات المتخذة على مستوى المنظمات لا تتبع بالضرورة الحاجات المحلية وإنما تتبع المصادر المتوفرة.
- إن توزيع البرامج على المحافظات في بعض الأحيان غير مبرر وفي أحيان أخرى يكون مفروضا عليها. وتم الكشف عن ذلك خلال ورشات التحليل المشترك حين لاحظ عدد من المشاركين في اجتماعات المحافظات مشاركة منظماتهم في بعض النشاطات التي تنفذ ضمن مبادرات العاصمة وفي هذه الحالات غالبا ما تكون القضايا المفروضة ليست ضمن أولويات المحافظة.

التوصيات

تعكس النتائج عدت قضايا تتعلق ببرامج المنظمات المشاركة المنفذه ضمن محاور العمل الستة بالإضافة الى الاستراتيجيات ومنهجيات العمل المتبعة. ومن أجل ذلك تم وضع التوصيات التالية:

المنظمات المحلية

- على المنظمات المحلية معرفة الوضع المناسب لها حسب نقاط قوتها في تنفيذ البرامج والتركيز على تطويره.
- على المنظمات المحلية التواصل وتأسيس حوار مفتوح بين المنظمات العاملة في نفس المحور على مستوى المحافظات.
- على المنظمات المحلية تنسيق أنشطتها ضمن كل محور عمل وبين المحاور المختلفة من أجل تعزيز الأثر وضمان حسن استخدام المصادر المتوفرة.
- يجب أن تقوم المنظمات على مستوى المحافظات وبتحضير مسبق بالتواصل مع المنظمات والمخططين ووضع السياسة في عمان.
- على المنظمات المحلية مراجعة تأثير ونتائج زيادة الوعي وبناء القدرات وبرامج كسب التأييد.
- على المنظمات تحديد قائمة محلية بالخبراء في المحاور والمنهجيات المختلفة في كل محافظة.
- على المنظمات تحديد نوعية البرامج والعمل لتلبية احتياجات مجتمعاتكم.
- على المنظمات المحلية التحقيق بتفصيل أكبر في احتياجات المرأة في مناصب صنع القرار والقيادة السياسية والاقتصادية والاجتماعية من أجل توفير الدعم اللازم الذي سيساعد في خلق نماذج وقنوات وفي النهاية "كسر الحواجز" التي تعيق المرأة في هذا المجال.

واضعي السياسة والمخططين:

- على واضعي السياسات والمخططين تشجيع التخصص بين المنظمات وإقامة جلسات حوارية للجهات المعنية ضمن محوار العمل المختلفة للحصول على الدروس المستفادة والخبرات والمعرفة من كل مناطق الأردن.
- على واضعي السياسات والمخططين إيجاد لغة مشتركة بين المنظمات العاملة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة المنظمات في العملية.
- على واضعي السياسات والمخططين وضع مؤشرات وطنية لتقييم أثر زيادة الوعي وبناء القدرات وبرامج كسب التأييد.
- على واضعي السياسات والمخططين تنسيق برامج كسب التأييد في الأردن وتوسيع أثرها.
- على واضعي السياسات والمخططين تشجيع المنظمات على مراقبة التطورات والتحديات والعوائق على مستوى المحافظات.
- على واضعي السياسات والمخططين وضع أولويات عمل المنظمات المحلية على المستوى الوطني وعلى المستوى الفردي لكل محافظة.
- على واضعي السياسات والمخططين تطوير إستراتيجية إعلامية لتمكين المرأة وتأسيس شراكات مع الهيئات الإعلامية المختارة.

الممولين:

- على الممولين تشجيع التخصص بين المنظمات وضمان توفر الخبرات المتعلقة بتنفيذ المبادرات.
- على الممولين تشجيع الابتكار في منهجيات العمل المتبعة.
- على الممولين دعم المنظمات المحلية لمخاطبة القضايا الإستراتيجية في كل محور.
- على الممولين دعم تطوير الخبرات والموارد البشرية في المحاور ومنهجيات العمل المختلفة.
- على الممولين ترويج وتشجيع البحوث كوسيلة لتعزيز معرفة المخططين وواضعي السياسات.
- على الممولين تشجيع استخدام الإعلام والشراكة مع الجهات الإعلامية من قبل منظمات المجتمع المدني.
- على الممولين تحديد الأولويات بالتنسيق مع الأولويات الوطنية وأولويات المحافظات المختلفة.

6. التحليل الجغرافي

يهدف هذا الجزء إلى مراجعة وتحليل البيانات التي جمعت من المنظمات المشاركة حسب التوزيع الجغرافي، ومن أجل تسهيل مقارنة البيانات بالإضافة إلى توفير نظرة شاملة للقضايا، سيتم تناول هذا التحليل الجغرافي وفقاً للأقاليم الثلاثة وهي إقليم الشمال والوسط والجنوب، حيث يتألف إقليم الشمال من محافظات المفرق وإربد وعجلون وجرش، أما إقليم

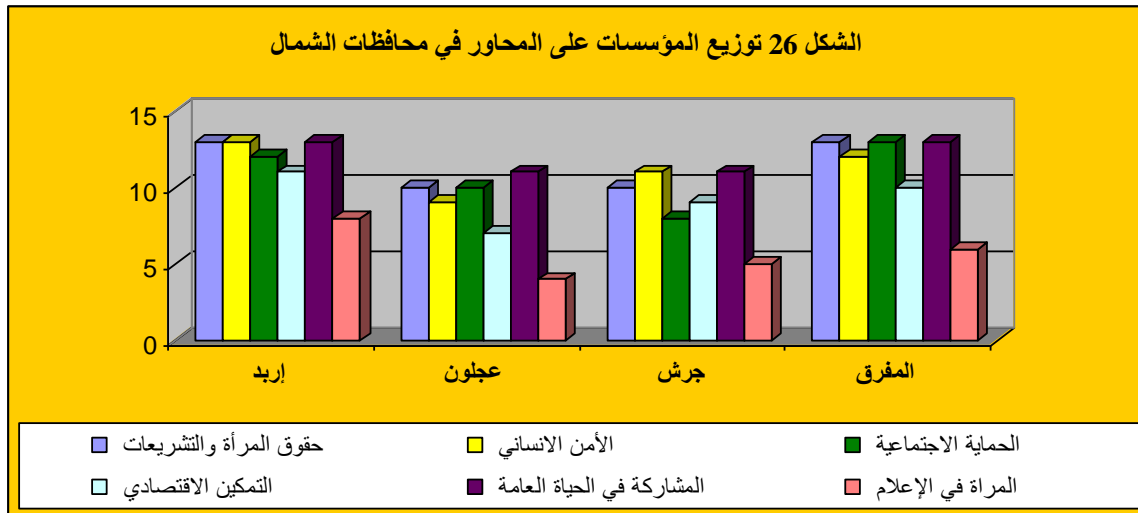
الوسط فيشمل محافظات الزرقاء وعمان والبلقاء ومادبا في حين أن إقليم الجنوب يشمل كل من محافظات الطفيلة والكرك ومعان والعقبة.

النتائج الإقليمية

سعت اللجنة المنفذة للمسح الدراسي إلى جمع نتائج التحليل الجغرافية ضمن أقاليم الشمال والوسط والجنوب لتسهيل عملية المقارنة بين المناطق المختلفة ولإلقاء الضوء على نتائج المحافظات المنفردة ضمن السياق الجغرافي العام. يتألف الشمال من أربعة محافظات هي إربد والمفرق وعجلون وجرش أما الوسط فيتألف من عمان والبلقاء والزرقاء ومادبا بينما تعتبر محافظات الجنوب فهي الطفيلة والكرك ومعان والعقبة.

1.1.6 إقليم الشمال

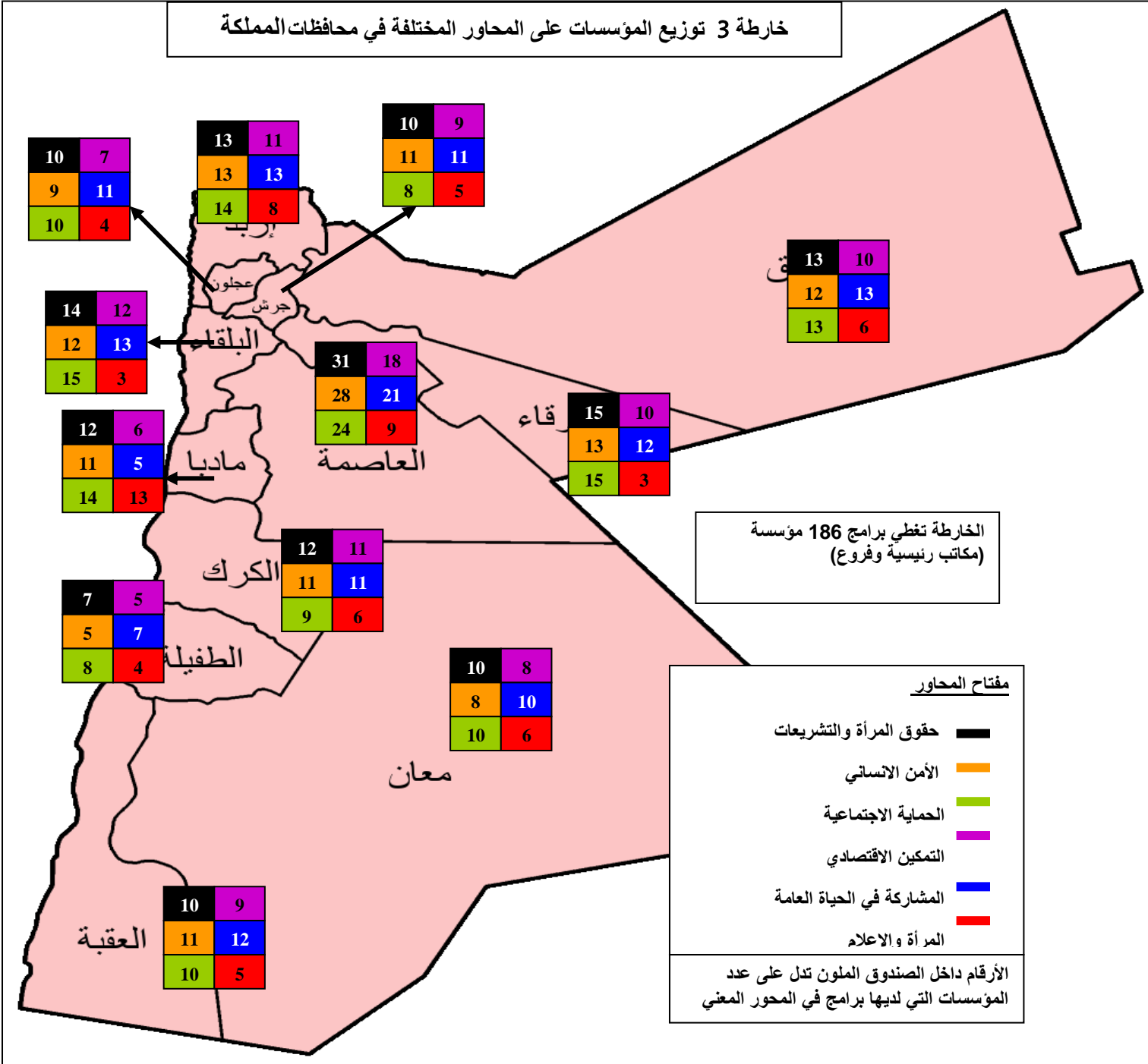
تشير مراجعة سريعة لتوزيع البرامج حسب محاور العمل في إقليم الشمال إلى أن البرامج في عجلون وجرش أقل نسبياً من البرامج في إربد والمفرق (الشكل 26). تجدر الإشارة هنا إلى أن إربد تحتل المركز الخامس ضمن إقليم الشمال في مؤشر فجوات النوع الاجتماعي أما عجلون فنقع في المرتبة الرابعة، بينما تقع جرش في المرتبة العاشرة في حين أن المفرق حصلت على أدنى مرتبة 12. إن الترابط بين معدلات مؤشر فجوات النوع الاجتماعي وطبيعة مشاركة المنظمات وهدفها في مخاطبة قضايا النوع الاجتماعي يتطلب المزيد من التحقيق.



وكما يبين الشكل فقد لاقى محور مشاركة المرأة في الحياة العامة اهتمام كبير ضمن إقليم الشمال بالإضافة إلى الأمن الإنساني وحقوق المرأة، في حين أن معدل برامج الحماية الاجتماعية مرتفع في محافظات معينة فقط.

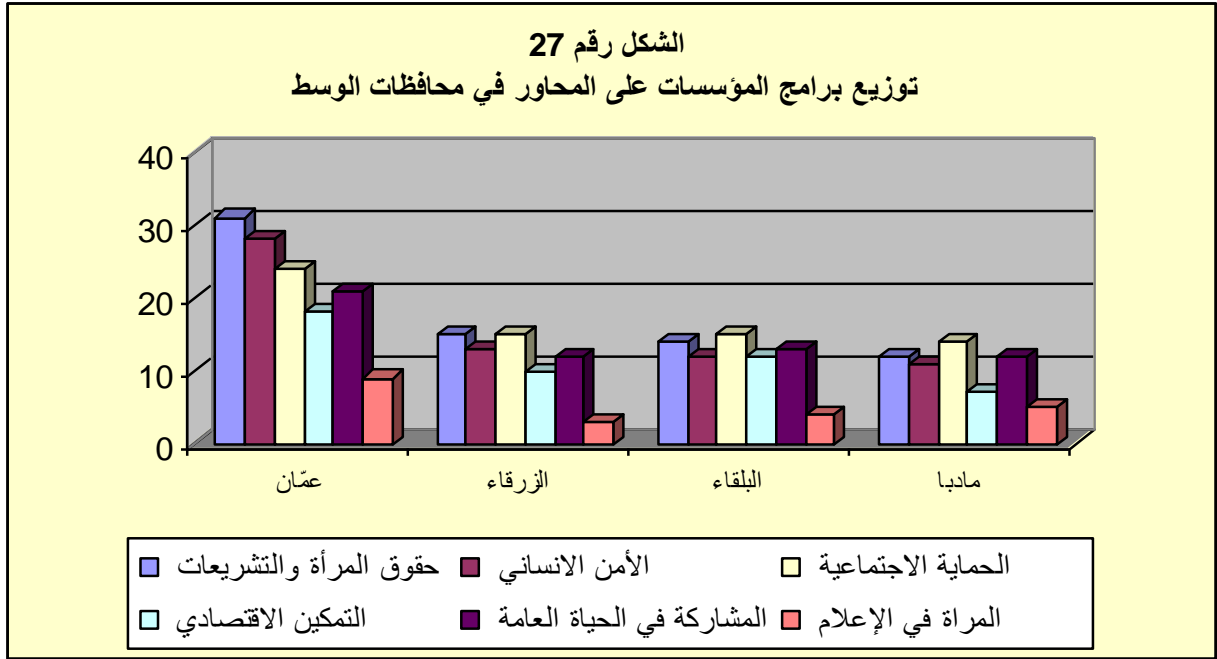
وكما هو مبين في الخريطة 3، تشير النتائج إلى أن هناك توجهات شبيهة في المنهجيات المتبعة مع وجود اختلافات بسيطة في معدل استخدام كل من بناء القدرات وزيادة الوعي وكسب التأييد والمناصرة.

خارطة 3 توزيع المؤسسات على المحاور المختلفة في محافظات المملكة



2.1.6 إقليم الوسط

تتركز أعلى نسبة من البرامج في إقليم الوسط لكونه يشمل مدينة عمان، ومن الجدير ملاحظة هنا أن تركيز البرامج في هذا الإقليم يتركز بشكل أساسي على حقوق المرأة والتشريعات والحماية الاجتماعية. ويمكن تفسير هذه النسبة بوجود محافظتي عمان والزرقاء التي تستضيف حجم كبير من السكان الأردنيين ومما يجلب قضايا الحماية الاجتماعية ذات أهمية في هذا الإقليم. وعلى نحو مشابه وبما أن المحافظات في هذا الإقليم قريبة من مدينة عمان، فمن المرجح أن يكون عملها في قضايا الحقوق ميسرة أكثر خاصة في ضوء إمكانية الوصول والعمل مع الهيئات الرسمية والحكومية. وبالرغم من أن المنهجيات المتبعة في تنفيذ البرامج في عمان أكثر كثافة منها في الأقاليم الأخرى إلا أن نسبة استخدام كل من المنهجيات المختلفة مشابهة، كما هو مبين في الخريطة 3.

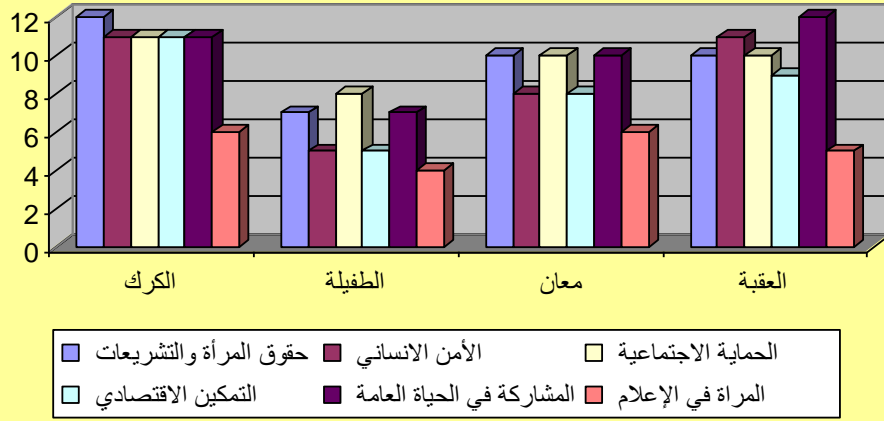


3.1.6 إقليم الجنوب

إقليم الجنوب بشكل عام مسجل بأنه يحتوي على أقل نسبة البرامج مقارنة بأقاليم الشمال والوسط، وقد يتسبب في ذلك بعد المسافة أو الثقافة السائدة أو قلة توفر المنظمات في الإقليم، مما يلقي الضوء على الحاجة إلى إيجاد إستراتيجيات وأساليب جديدة لتعزيز العمل على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في الجنوب.

يكشف الشكل 27 أن هناك ثباتاً أكبر في توزيع البرامج في الكرك مقارنة بالمحافظات الأخرى. ورغم أنه من الصعب تحديد النتائج الفعلية للطفيلة نظراً للمعدل الاستجابة المتدني وقلة مشاركة المنظمات في تلك المحافظة، ومع ذلك فإن هذه العوامل بحد ذاتها تعكس النقص في تحديث المعلومات و/أو توجه المحافظة نحو العزلة. كما تعكس الاستجابة المحدودة لهذه المنظمات مدى اهتمامهم بمثل هذه الأنشطة.

الشكل 28 توزيع المؤسسات على المحاور في محافظات الجنوب



وأثناء ورشات التحليل المشترك في إقليم الجنوب لاحظ المشاركون أن بعض أسباب وجود عدد برامج أقل في الجنوب مقارنة بالإقليمين الآخرين تتعلق بالاتصال المحدود بينهم وبين الممولين في عمان والجهات المعنية المختلفة والمنظمات النشطة، في حين أشار آخرون إلى أن طبيعة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية لمحافظة الشمال أكثر تحفظاً وبالتالي فإن العمل معها أصعب. إلا أن مجموعة أخرى من المشاركين أشار إلى أن المنظمات الرائدة تضع الأولويات في أقاليم الوسط وهذه الأولويات ليست بالضرورة هي نفسها في جميع المحافظات. نظراً لهذه العوامل فإن يصعب الحصول على التمويل ومن الواضح أن الوصول إلى الممولين يبقى محدوداً باستثناء القليل من المنظمات.

وبالنظر إلى المنهجيات المتبعة في هذا الإقليم يبدو واضحاً أن الرصد والأبحاث تستخدم بشكل شائع أكثر من الإقليمين الآخرين. وتجدر الملاحظة أن هذين المصطلحين لم يكونا مفهومين بوضوح وفي العديد من الحالات كان هناك تشوش حولهما.

توصيات

يتضمن أجزاء هذا التقرير توصيات عديدة لكن فيما يلي ملخص لبعض التوصيات التي يجب أن تراعيها المنظمات المحلية وواضعي السياسة والمخططين بالإضافة إلى الممولين:

المنظمات المحلية:

- على المنظمات المحلية عقد اجتماعات تتضمن المنظمات المتواجدة في المحافظة وأخرى تتضمن المنظمات على المستوى الإقليمي لإيجاد سبل التعاون والشراكات الممكنة بين المنظمات.
- على المنظمات المحلية تأسيس شبكات محلية فيما بينها على مستوى المحافظة والإقليم.
- على المنظمات المحلية مناقشة الدروس المستفادة في تطبيق منهجيات العمل المختلفة مع المجموعات المستهدفة المختلفة من أجل إيجاد الممارسات المثلى وتحسين الأثر.

واضعي السياسة والمخططين:

- على واضعي السياسة والمخططين تشجيع المنظمات المحلية على وضع الأولويات حسب احتياجاتها على مستوى المحافظة وعلى المستوى الإقليمي.
- على واضعي السياسة والمخططين ضمان تمثيل المحافظة في النقاشات وفي عملية وضع الأولويات.

الممولين:

- على الممولين مراجعة نوعية البرامج المنفذه في المحافظات.
- على الممولين تشجيع الشراكات بين المنظمات العاملة في عمان والمنظمات العاملة في المحافظة الأخرى لتبادل المعرفة والخبرة.
- على الممولين ضمان التكيف مع احتياجات المحافظة الفردية لتوسيع البرامج من عمان للمحافظات الأخرى.
- على الممولين ضمان الوصول إلى المحافظات من أجل مساعدتها في وضع الأولويات.

7. الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

- أُلفت عملية تنفيذ المسح الدراسي الضوء على بعض القضايا التي تستحق الأخذ بعين الاعتبار وفيما يلي ملخص:
- توزيع المنظمات المشاركة في الأردن يطرح بعض الأسئلة المتعلقة بعلاقة البرامج المنفذه من قبل منظمات المجتمع المدني و مؤشر فجوات النوع الإجتماعي لكل محافظة. وتشير النتائج إلى أن عدد من المحافظات لها علاقة قليلة بالمؤشر إن وجدت أصلا. وهذا ينوه إلى الحاجة للمزيد من التقييم لنوعية البرامج ودور المنظمات كهيئات للتغيير.
 - باستثناء محور المرأة والإعلام يبدو أن هناك تغطية معقولة للمحاور في المحافظات إلا أن كثافة هذه التغطية لا تزال تحتاج لتفسير. كما تظهر النتائج ميل المنظمات نحو التنوع في تركيزها ومنهجيات عملها وهذا يؤدي إلى تشتيت الأثر والجهود.
 - منهجية الأبحاث والرصد أقل المنهجيات استخداما بين المنظمات في المحافظات مما يعني أن العديد من المنظمات لا تستخدم بالضرورة المعلومات والمعرفة المحلية الناشئة عن الدراسات والوقائع من أجل تعزيز قضيتها وتبرير استراتيجياتها.
 - لا يظهر دليل لوجود فجوات جغرافية رئيسية في التوزيع لكن يبقى من الضروري التعرف على العلاقة بين العمل في عمان والمحافظات خاصة العمل المتعلق بكسب التأيد والمناصرة والأبحاث والرصد.
 - قاعدة الإنتساب للمنظمات كبيرة ومع ذلك فلا يوجد الكثير من المعلومات حول كيفية تحريكها والحفاظ عليها.

- لا تزال العديد من المنظمات تستخدم النظام المركزي في التواصل والإدارة وهذا يساهم في تجاهل المستمر لتطوير الكادر المساند وتعيق تقدمهم.
- كان من الواضح خلال المناقشات في ورشات التحليل المشترك وجود نقص في الحوار وعدم استخدام لغة موحدة بين المنظمات العاملة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي في الأردن، مما يضعف الجهود في هذا المجال من ناحية ويساهم في الإغفال عن الاعتراف ببعض جهود المنظمات المحلية التي تؤثر في الأوضاع الحالية من الناحية الأخرى.

التوصيات

المنظمات المحلية

- على المنظمات المحلية تقييم نوعية البرامج والعمل لتلبية احتياجات المجتمع الحقيقية.
- على المنظمات المحلية تحديد وضعها في توفير البرامج حسب نقاط القوة والضعف والتركيز على تطويره.
- على المنظمات المحلية عقد الاجتماعات على مستوى المحافظة وعلى المستوى الإقليمي لمناقشة إمكانية التعاون بين المنظمات وفتح قنوات الاتصال والحوار المفتوح بين المنظمات العاملة في نفس المحاور.
- على المنظمات المحلية تحديد قائمة محلية للخبراء في محاور ومنهجيات العمل المختلفة.
- على المنظمات المحلية في المحافظات التواصل مع محافظات العاصمة عمان ومع المخططين وواضعي السياسات وبتحضير مسبق.
- على المنظمات المحلية تنسيق الأنشطة ضمن المحور الواحد وبين المحاور المختلفة لزيادة الأثر وضمان حسن استخدام المصادر وتأسيس شبكات محلية للاتصال بين المنظمات على مستوى المحافظة والإقليم.
- على المنظمات المحلية مراجعة أثر زيادة الوعي وبناء القدرات وكسب التأييد ومناقشة الدروس المستفادة في تطبيق منهجيات العمل على الفئات المستهدفة لإيجاد الممارسة المثلى وتعزيز أثر البرامج.
- على المنظمات المحلية ضمان توفير بيانها الصحيحة والمحدثة للهيئات الوطنية المعنية وبالأخص لدى وزارة التنمية الاجتماعية واتحاد المرأة الأردني واللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة.
- على المنظمات المحلية توفير إمكانية الوصول لتكنولوجيا الاتصالات مثل الهاتف والفاكس والبريد الإلكتروني. وإذا كانت المنظمات المحلية الصغيرة غير قادرة على توفير التجهيزات اللازمة، فينصح بأن تجد شراكة مع تجارة أو هيئة محلية لتتصرف كوسيط لاتصالاتها
- عند توفر التكنولوجيا اللازمة على المنظمات المحلية أن تضمن أن أكثر من شخص واحد في المنظمة قادر على استخدامها وإجراء الصيانة الأساسية.

- على المنظمات المحلية تشجيع إدارة الاتصالات اللامركزية من أجل السماح باستمرار تدفق وتبادل المعلومات في غياب رئيس أو مدير المنظمة.
- على المنظمات المحلية أخذ الوقت الكافي لاستيعاب ومناقشة المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي في مجال عملها.

واضعي السياسة والمخططين

- على واضعو السياسات والمخططون المتابعة المستمرة وطلب تحديث قوائم الاتصال لمنظمات المجتمع المدني المختصة. يجب أن يتم تحديث البيانات بشكل سنوي!
- على واضعو السياسات والمخططون نشر المعلومات وفرص التمويل المحتملة لجميع المنظمات المعنية على مستوى جميع المحافظات. توفر هذه الدراسة قاعدة بيانات تمكن هيئات التمويل من تحديد أسماء المنظمات العاملة في قطاعات العمل المختلفة.
- على واضعو السياسات والمخططون تشجيع الحوار بين المنظمات التي تركز على محاور عمل معينة لوضع معايير للعمل وإيجاد الوضع المناسب لها، بالإضافة إلى توضيح المفاهيم الأساسية المتعلقة بقضايا المرأة والنوع الاجتماعي وإيصالها للمنظمات المحلية في الأردن ومناقشتها.
- على واضعو السياسات والمخططون تشجيع التخصص بين المنظمات وعقد حلقات نقاشية حسب محاور العمل للحصول على الدروس المستفادة وتبادل الخبرات والمعرفة من كل مناطق الأردن.
- على واضعو السياسات والمخططون إجراء المزيد من الدراسة والتحليل لمعرفة العلاقة بين الخدمات المقدمة حالياً في المحافظات ومؤشر فجوات النوع الاجتماعي الخاص بكل منطقة.
- على واضعو السياسات والمخططون تحريك قاعدة الإنتساب المكونة من أعضاء المنظمات من خلال إيجاد الشراكات الفاعلة مع المنظمات في القضايا المهمة والأساسية.
- على واضعو السياسات والمخططون ضمان التوزيع الواسع لأي مواد أو معلومات جديدة لجميع الجهات المعنية.
- على واضعو السياسات والمخططون تيسير الحوار بين المنظمات المحلية والهيئات الحكومية.
- على واضعي السياسات والمخططين إيجاد لغة مشتركة بين المنظمات العاملة على قضايا المرأة والنوع الاجتماعي مع الأخذ بعين الاعتبار مساهمة المنظمات في العملية.
- على واضعي السياسات والمخططين وضع مؤشرات وطنية لتقييم أثر زيادة الوعي وبناء القدرات وبرامج كسب التأييد.
- على واضعي السياسات والمخططين تنسيق برامج كسب التأييد في الأردن وتوسيع أثرها.
- على واضعي واضعي السياسات والمخططين تشجيع المنظمات المحلية على تحديد أولوياتها حسب احتياجاتها على مستوى المحافظة والإقليم وضمان التمثيل الواسع للمحافظة في عمليات تحديد الأولويات.

الممولين:

- على الممولين تطوير ومتابعة إستراتيجية للتوسع في مختلف انحاء المملكة ونشر معلومات عن فرص التمويل للمنظمات المحلية في المحافظات وإيصال المتطلبات بوضوح - ويفضل استخدام اللغة العربية.
- عند دعم المنظمات الصغيرة، على الممولين ضمان توفير تكنولوجيا الاتصالات الأساسية وأن فريق العمل يملك القدرة والفرصة لاستخدامها.
- على الممولين تعزيز أسلوب الادارة التشاركية التي تسمح بالتدفق الحر للمعلومات داخل المنظمات وبناء قدرات الكوادر الداعمة.
- على الممولين مراجعة نوعية البرامج في هذا المحور بالإجمال.
- على الممولين تشجيع الشراكات بين المنظمات العاملة في عمان والمنظمات العاملة في المحافظة الأخرى لتبادل المعرفة والخبرة.
- على الممولين ضمان التكيف مع احتياجات المحافظة الفردية لتوسيع البرامج من عمان للمحافظات الأخرى.
- على الممولين تشجيع التخصص بين المنظمات وضمان توفر الخبرات المتعلقة بتنفيذ المبادرات، بالإضافة إلى تشجيع الابتكار في منهجيات العمل المتبعة.
- على الممولين دعم المنظمات المحلية لمخاطبة القضايا الإستراتيجية في كل محور، بالإضافة إلى دعم تطوير الخبرات والموارد البشرية في المحاور ومنهجيات العمل المختلفة.
- على الممولين ترويج وتشجيع البحوث كوسيلة لتعزيز معرفة المخططين ووضعي السياسات ووضع المعايير للدراسات والبحوث الممولة ومتابعة تنفيذ.
- على الممولين تشجيع استخدام الإعلام والشراكة مع الجهات الإعلامية من قبل منظمات المجتمع المدني
- على الممولين زيادة قدرة المنظمات على بناء قاعدة عضويتها والحفاظ عليها بالإضافة إلى دعم المنظمات في معرفة المجالات الملائمة لها وتعزيز قدراتها وفقا لذلك.
- على الممولين عند دعم أو تمويل تطوير مواد جديدة للنوع الاجتماعي والمرأة، ضمان وجود إستراتيجية لنشر وتوزيع المواد على الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها.

الباحثين:

- على الباحثين إجراء البحوث لفهم كيفية تصنيف المنظمات المحلية لمنهجيات العمل التي تتبعها، لادراك أفضل لكيفية تصنيف البرامج.
- على الباحثين معرفة احتياجات وتحديات النساء في مناصب صنع القرار والمناصب القيادية من أجل تحديد المجالات التي بحاجة إلى دعم.
- على الباحثين إجراء البحوث لفهم وتأكيد أية علاقة بين تعامل المجتمع مع النساء الوفدات للعمل ووضع المرأة الأردنية.

الملحق 1

محافظات الشمال		
		محافظة اربد (11)
فاكس	هاتف	الجمعية
02-7525702	02-7525702	جمعية كنانه للسيدات
02-7260287	02-7246350	جمعية وادي اليباس (الريان) الخيرية
02-7330230	02-7330230	جمعية الطيبة الخيرية
02-7109777		جمعية البارحة الخيرية
02-7244351	02-7102581	جمعية سيدات أيدون الخيرية
02-7525702	02-7525702	الاتحاد النسائي الأردني
02-7300891	02-7300906	سيدات الخراج الخيرية
	02-7550843	سيدات بشرى الخيرية
02-7300891	02-7300189	سيدات كفراسد الخيرية
02-6521682		جمعية سيدات الاشرافية الخيرية
02-6521682		جمعية سيدات الكورة الخيرية
		محافظة الرمثا (2)
الفاكس	هاتف	الجمعية
02-7339419		سيدات لواء الطبيه الخيرية
02-7060955		النهضة النسائيه الخيرية
		محافظة عجلون (9)
الفاكس	هاتف	الجمعية
02-6420788 / 02-6420180	02-6441044	جمعية سيدات عيين الخيرية
02-6420788 فاكس اتحاد الجمعيات الخيرية		جمعية سيدات حلاوه الخيرية
02-6441225	02-6441225	جمعية سيدات عبلين الخيرية
02-6420788 فاكس اتحاد الجمعيات الخيرية	02-6445680	جمعية سيدات صخره الخيرية
02-6420788 فاكس اتحاد الجمعيات الخيرية	02-6476048/22	جمعية سيدات أوصره الخيرية
02-6420788 / 02-6420180	02-6420723	الاتحاد النسائي الاردني
02-6421600	02-6450555 / 02-6450645	جمعية سيدات وادي راجب التعاونية
02-6421660		جمعية سيدات قلعة الربض التعاونية
02-6475766		جمعية سيدات عرجان الخيرية لرعاية الايتام
		محافظة جرش (9)
الفاكس	الهاتف	الجمعية
02-6352299 / 02-64354518 فاكس الاتحاد	02-6352299	جمعية سيدات جرش الخيرية
02-6354518	02-6321201	جمعية سيدات بلبلال للتنمية الاجتماعية
02-6354518 / 02-6351448	02-6351448	جمعية النهضة النسائية

02-6354518	فاكس الاتحاد النسائي	جمعية سيدات خشبية للتنمية الاجتماعية
02-6354518	فاكس الاتحاد النسائي	جمعية سيدات جبة للتنمية الاجتماعية
02-6354518 / 02-6351448		02-6374056
02-6354518	فاكس الاتحاد النسائي	جمعية سيدات المصطبة للتنمية الاجتماعية
02-6354518		02-6354518
02-6354518		02-6354518
		0788320773
		محافظة المفرق (9)
	الفاكس	هاتف
02-623700 / 02-6232799		02-6234806
6234806-02	فاكس الاتحاد	
02-6234873		02-6206074
6234806-02	فاكس الاتحاد	
02-629557 / 02-6292049		02-6292176
6234806-02	فاكس الاتحاد	
6234806-02	فاكس الاتحاد	
02-6236285		6234806
02-6232799		02-6232799
		محافظات الوسط
		محافظة العاصمة (49)
	الفاكس	هاتف
06-5694810		06-5670325 / 06-5674257
06-4654262		06-4654262
06-5690681		06-5690691
06-5603626		06-5602371
06-5533118		06-5533112/4
06-5691339		06-5688701
06-4613452		06-4613451
06-5602785		06-5160820
06-5687061		06-5687037/8
06-5535690		06-5531116
06-4651572		06-4655156
06-4650414		06-4650414
06-5530092		06-5511647/8 ext 21
06-5814372		06-5814372
06-4616891		06-4641119 / 06-4641793
06-5234041		06-5234041
06-5532948 / 06-5537298		06-5532948 / 06-5537298
06-4640789		06-4640789

06-5727068	06-5727068	جمعية سيدات ناعور الناهضات
06-5676056	06-5697500	جمعية سيدات البادية الوسطى
4773451	06-4773451	جمعية نهضة المرأة الاردنية
06-5664247	06-5664247	جمعية تدريب وتأهيل المرأة الاردنية
06-4652947	06-4655476	جمعية الاتحاد العام لجمعيات الشابات المسيحية
06-5052435	06-5052431	معهد الملكة زين الشرف التنموي
06-5540794	06-5540694	جمعية ملتقى النساء العالمي
06-5543863	06-5543864	المعهد الدولي للتضامن النسائي
06-5515950 / 06-5827350	06-5560741	الصندوق الاردني الهاشمي للتنمية البشرية
06-4647333	06-4647333 / 06-4648889	مركز الاعلاميات العربيات
06-4627588	079-5649039	جمعية الالفية الثالثة
06-5690681	06-5690691	مجموعة القانون من اجل حقوق الانسان (ميزان)
06-5161020	06-5160999	الجمعية الأردنية لتنظيم و حماية الأسرة
06-5353090	06-5353090	الجمعية الأردنية لتأهيل ذوي الاحتياجات الخاصة
06-4207788	06-4641003	جمعية إنعاش الريف الاردني
06-4612831	06-5538920 / 06-4640053	الجمعية الخيرية لرعاية الأسرة
06-5530307	06-5517763	جمعية التنمية والخدمات الاجتماعية
06-5814818	06-5831064 / 06-5823163	الجمعية الخيرية الشركسية/الفرع النسائي
06-5817613	06-5817598/9	جمعية الحسين لرعاية وتأهيل ذوي التحديات الحركية
06-4126923 / 06-5521420	06-4126924/3	جمعية الاسر البيضاء
	06-5663933	جمعية أنرويل عمان
06-5816721 / 06-5827722	06-5816721	جمعية أنوار الهدى الاسلامية
06-4050974	06-4050342	جمعية النقيرة للتنمية الاجتماعية
06-4388324	06-4392360	جمعية مراكز الأبناء الاجتماعي
06-4907408	06-4909488	جمعية المركز الاسلامي مركز او ذر الغفاري
06-5606994	06-5607460 / 06-5683514	مؤسسة نور الحسين
06-5933210	06-5933211	مؤسسة نهر الأردن
06-5336176	06-5355000 ext: 23941	مركز دراسات المرأة \ الجامعة الاردنية
06-5548265	06-5548264 / 06-5537457	جمعية أصدقاء المرأة العاملة
06-5519210	06-5825241	المجلس الاعلى للسكان
06-5694579	06-5694580	الهيئة الاردنية لتعزيز الثقافة الديمقراطية
06-5561305		جمعية النهوض وتنمية المرأة
		محافظة البلقاء (9)
الفاكس	هاتف	الجمعية
05-3556460	05-3556460	جمعية وادي الأردن النسائية الخيرية
05-5352746 / 05-5355558	05-5355558	جمعية صافوط الخيرية
	05-3551652	جمعية صديقات المستشفى
05-3514188		جمعية المرأة الريفية
	05-4729079	جمعية الشابات المسيحية
	05-3556460	الاتحاد النسائي الأردني

	05-3556046	الزهراء الخيرية
05-3573548	05-3570905 / 05-3573548	ذات النطاقين النسائية الخيرية
05-3570663	05-3570663	جمعية البلاونة الخيرية
		محافظة الزرقاء (11)
الفاكس	هاتف	الجمعية
06-5670276	05-3866910 / 05-3861544	جمعية ربات البيوت
05-3844553	05-3844553	جمعية سيدات سخنة
05-3759078	05-3741078	جمعية السيدات العاملات
	05-3964401	الجمعية الخيرية الشيشانية
05-3930999	05-3930999	جمعية خولة بنت الأزور
	05-3741078/7	الاتحاد النسائي الأردني
05-3655251	05-3655251	بسمة صناعات الحياة لرعاية الأيتام الخيرية
05-3985069	05-3985069	رعاية شؤون الأسرة
05-3744192	05-3745932	الزهراء الخيرية
05-53865144		مركز التوعية والارشادات الاسري
05-3854624	05-3854624	جمعية رعاية أسرة الجندي
		محافظة مادبا (8)
الفاكس	هاتف	الجمعية
05-3244289	05-3244289	جمعية الشابات المسيحية
05-3244335	05-3244335 / 05-3244669	جمعية الأقصى الخيرية
05-3216808	05-3216808	جمعية شابات ملج الخيرية
05-3251654	05-3242447	نادي صاحبات الأعمال و المهن
05-3243092	05-3250515	الاتحاد النسائي الأردني
05-3243616	05-3253400/700	جمعية فتيات البادية للتنمية والتدريب الخيرية
05-3224222	05-3224277	جمعية القرية الالكترونية
05-3243092		الهلال الاحمر الاردني
		محافظات الجنوب
		محافظة الكرك (12)
الفاكس	هاتف	الجمعية
	03-2351174	اتحاد فتيات مؤاب الخيرية
03-2324330	03-2324330	جمعية سيدات راكين
	03-2353997	جمعية ربات البيوت شيحان الخيرية
03-2355177		الاتحاد النسائي الاردني
03-2277196		سيدات سد السلطاني الخيري
03-2364078	03-2364087	جمعية عي للخدمة والتنمية الاجتماعية
		جمعية المرأة التعاونية/
03-2371313 / 03-2371040	03-2370125	جمعية مؤنة الخيرية

03-2302417		سيدات غور الصافي للتنمية الاجتماعية
03-2351169	03-2351169	اتحاد الجمعيات الخيرية
03-2386322	03-2386322	جمعية الاشرافية للتنمية الاجتماعية
03-2351169		جمعية المزار الخيرية
		محافظة الطفيله (4)
	هاتف	الجمعية
الفاكس		
03-2242365	03-2264009	الخنساء للتنمية الاجتماعية
03-2267385 - 03-2267021	03-2267963	جمعية سيدات فاطمه الزهراء
03-2242046	03-2241023 / 03-2241819	الاتحاد النسائي الاردني
03-2242365		جمعية نساء الطفيلة التعاونية
		محافظة معان (5)
	هاتف	الجمعية
الفاكس		
032154012		سيدات الوادي للتنمية الاجتماعية
03-2131067	03-2131874 / 03-2131002	جمعية الخنساء التعاونية
03-2134441		جمعية التميز التعاونية
03-2132112		جمعية ايتام معان
03-2013964	03-2133902	الصندوق الاردني الهاشمي / معان
		محافظة العقبة (7)
	هاتف	الجمعية
الفاكس		
03-2015577	03-2015577	جمعية نساء العقبة الخيرية
03-2019777 / 03-2022769	03-2022769	جمعية ايله للتنمية الاجتماعية
03-2012788 / 03-2034040	03-2060277 / 03-2012788	نادي صاحبات الأعمال و المهن
03-2033058 / 03-2019777		جمعية الحميمه الخيرية
03-2034040	03-2012788	الاتحاد النسائي الأردني
03-2013964		مركز المرأة و الطفل
03-2018607	03-2018467	البرامج النسائية / العقبة

الملحق 2

تحية وبعد،

بدءاً نشكر لكم اهتمامكم بهذا الاستبيان ونرجوا منكم إعطائه الوقت الكافي لإتمام الاجابات. إن توفر الاجابات على هذا الاستبيان بجزئيه الأول والثاني، سوف تمكننا من إنجاز الخارطة الوطنية لبرامج مؤسسات المجتمع المدني المرتبطة بالنوع الاجتماعي والمرأة، والتي نهدف لأن تكون مرشداً لمؤسساتكم في برامجها المستقبلية التي تستهدف الفتيات والمرأة.

إن هذا الاستبيان مكوّن من جزئين رئيسيين يهدف كل جزء منهما الى الحصول على معلومات مختلفة.

الجزء الاول يتعلق بالمؤسسة بشكل عام ويتناول:-

أولاً: معلومات عامة حول المؤسسة.

ثانياً: تحليل الموارد المؤسسية .

ثالثاً: تحليل القطاعات.

رابعاً: تحليل المنهجيات.

خامساً: تحليل الفئات المستفيدة.

أما الجزء الثاني من الاستبيان فيتناول بتفصيل أكبر، أنشطة وبرامج مؤسساتكم ذات العلاقة بالمرأة والنوع الاجتماعي وهو مقسّم عامودياً الى خمسة أقسام كل منها يتناول منهجية عمل محددة. هذه الأقسام الخمسة هي:-

أولاً: المؤازرة وكسب التأييد.

ثانياً: بناء القدرات .

ثالثاً: نشر الوعي .

رابعاً: الرصد والأبحاث .

خامساً: الخدمات المباشرة.

كيفية الإجابة عن هذا الاستبيان:

في بداية كل جزء من الاستبيان سوف تجد ارشادات عن كيفية الإجابة اذا لزم الأمر ذلك، لذلك نرجو قراءة هذه الارشادات قبل الشروع في الإجابة عن الاسئلة.

و في حال وجود اية استفسارات لديكم حول هذا الاستبيان نرجو الاتصال على رقم هاتف 0799002056
نشكر لكم جهودكم في تعبئة هذا الاستبيان كاملاً و ارساله لنا على فاكس رقم 06-5240203 أو عبر البريد الإلكتروني

gendermapping@yahoo.com

اسم المؤسسة :

أولاً: معلومات عامة حول المؤسسة

1	اسم المؤسسة كما هو في وثيقة التسجيل:
2	سنة تسجيل المؤسسة
3	موقع وعنوان المكتب الرئيسي للمؤسسة :-
4	هل للمؤسسة فروع في المملكة؟
	- إن كانت الاجابة بنعم، الرجاء الانتقال الى السؤال الخامس
	- إن كانت الاجابة (لا) الرجاء الانتقال الى السؤال السادس
5	الرجاء تسجيل عدد الفروع في كل محافظة في الخانات أدناه:
	عدد الفروع في تلك المحافظة
	المحافظة
	إربد
	المفرق
	جرش
	عجلون
	عمان
	الزرقاء
	البلقاء
	مادبا
	الكرك
	معان
	الطفيلة
	العقبة
6	هل مؤسستكم، مؤسسة ذات عضوية : نعم / لا
	إذا كانت الاجابة بنعم، كم عدد الأعضاء الفاعلين لدى مؤسستكم حسب آخر احصائيات متوفرة لديكم أو كما هو في نهاية عام 2006
7	رقم/ارقام الهواتف للمكتب الرئيسي لمؤسستكم :
8	البريد الالكتروني لمؤسستكم إن وجد :
9	الاسم الكامل لضابط الارتباط من مؤسستكم الذي يمكن الاتصال به حول هذا المشروع :

10	معلومات الاتصال بضابط الارتباط من مؤسستكم :
	رقم هاتف مباشر:
	رقم هاتف نقال (خلوي) إذا أمكن:
	رقم فاكس مباشر إن وجد:
	البريد الإلكتروني لضابط الارتباط:
11	هل قامت مؤسستكم بتأسيس شبكة مؤسسات بشكل رسمي نعم / لا
	إذا كانت الاجابة بنعم، الرجاء تسجيل أسماء الشبكات المؤسسية التي قامت مؤسستكم بإنشائها في الفراغ أدناه :

ثانيا: تحليل الموارد المؤسسية

الرجاء اختيار الموارد التي تتوفر لدى مؤسستكم

الرجاء اختيار الموارد التي تتوفر لدى مؤسستكم			
ذكور	إناث	في حال توفرها، ضع علامة (√)	الموارد البشرية
			1 مدربين في مجال النوع الاجتماعي
			2 مدربين أو متخصصين في حقوق المرأة
			3 باحثين بخبرات في مجال النوع الاجتماعي (أبحاث نوعية)
			4 باحثين بخبرات في مجال النوع الاجتماعي (أبحاث كمية)
			5 مستشارين اجتماعيين
			6 مختصين في التحليل في مجال النوع الاجتماعي
			7 عاملين اجتماعيين
			8 عاملين صحيين
			9 مختصين في الاعلام
			10 مختصين في مجال تطوير الأعمال
			11 مختصين في تطوير المواد والأدلة التدريبية
			12 مستشارين قانونيين
		في حال توفرها، ضع علامة (√)	المنشآت
			1 غرفة أو غرف تدريب أو محاضرات
			2 تجهيزات مؤتمرات فيديو (Video conferencing facilities)
			3 انترنت
			4 خط فاكس مباشر للمؤسسة
			5 غرف مخصصة للإرشاد

	تجهيزات عناية صحية	6
في حال توفرها، ضع علامة (√)	موارد مكتبية	
	مواد وأدلة تدريبية في مجال النوع الاجتماعي	1
	مواد وثائقية على أقراص مدمجة (CD) أو أشرطة فيديو	2

ثالثاً: تحليل القطاعات

الرجاء تحديد الثلاث قطاعات التي تنطبق على غالبية نشاطات وبرامج مؤسساتكم، وذلك بوضع علامة (√) في الخانة المجاورة

	حقوق المرأة والتشريعات ذات العلاقة	1
	في مجال الأمن الاتسائي	2
	أ. السكن للمرأة	
	ب. صحة المرأة	
	ج. الأمن الغذائي للمرأة	
	د. التعليم للفتيات والنساء	
	في مجال الحماية الاجتماعية	3
	أ. النساء الكيبريات بالنس	
	ب. النساء ذوات الاحتياجات الخاصة	
	ج. النساء المعنفات	
	د. الفتيات المتعرضات للعنف (جرائم العنف، الزواج المبكر، العنف الأسري، ... الخ)	
	هـ. النساء في مخيمات اللاجئين	
	و. النساء الوافدات للعمل	
	التمكين الاقتصادي	4
	أ. النساء العاملات في القطاع الرسمي (الموظفات)	
	ب. النساء العاملات في القطاع غير الرسمي مثل الزراعة	
	ج. العاملات لحسابهن الخاص (صاحبات الأعمال والمهمن، الأعمال الحرة... الخ)	
	د. تزويد النساء بموارد مالية (قروض، تمويل مشاريع ... الخ)	
	المرأة في الإعلام	5

رابعاً: تحليل المنهجيات

الرجاء تحديد الثلاث منهجيات الأكثر استخداماً من قبل مؤسساتكم، وذلك بوضع علامة (√) في الخانة المجاورة

	كسب التأييد وبناء التحالفات	1
	بناء قدرات الأفراد	2
	بناء قدرات المؤسسات (مؤسسات مجتمع مدني ومنظمات غير حكومية)	3
	رفع الوعي	4
Page 63 of 81	الرصد والأبحاث	5
	تقديم خدمات مباشرة للسيدات	6

خامساً: تحليل الفئات المستفيدة

الرجاء تحديد الفئات من القائمة أدناه والتي كانت الأكثر استفادة من برامجكم خلال الأعوام الثلاث السابقة

الرقم	الفئة
1	النساء
	أ. النساء الكبيرات بالسن
	ب. النساء ذوات الاحتياجات الخاصة
	ج. النساء المعنفات
	د. الفتيات المتعرضات للعنف (جرائم العنف، الزواج المبكر، العنف الأسري، ... الخ)
	ذ. النساء في مخيمات اللاجئين
	ر. النساء الوافدات للعمل
	ز. النساء الريفيات
	س. الفتيات والسيدات الأميات
	ش. المرأة في السياسة
	ص. المرأة في مواقع اتخاذ القرار والمواقع القيادية
2	المجتمعات المحلية بشكل عام (سيدات ورجال فوق عمر 18 عام)
3	الأطفال (الفتيات والفتيان تحت عمر 18 عاماً)
4	الرجال والفتيان فقط (فوق عمر 18 عاماً)

الجزء الثاني													
اسم المؤسسة :													
أ. لتعبئة هذا الاستبيان إلكترونياً													
الرجاء وضع الرقم 1 للدلالة على الإجابة بنعم في الخانة المناسبة													
ب لتعبئة هذا الاستبيان يدوياً													
الرجاء وضع علامة (√) للدلالة على الإجابة بنعم في الخانة المناسبة													
ج كيفية الإجابة عن هذا الاستبيان													
بداية الرجاء قراءة المحاور الخمس التي يتناولها الاستبيان والبنود التي تدرج تحت كل محور وتحديد ما إذا كانت مؤسستكم تقوم بتنفيذ برامج وأنشطة ضمن مجال كل بند من البنود المذكورة وما إذا كانت برامج مؤسستكم في البند المعني يتم تنفيذها على المستوى الوطني أو على المستوى المحلي ضمن محافظات محددة													
ثانياً الرجاء تحديد الفئة التي عملت معها مؤسستكم لكل برنامج أو نشاط تم تحديده. الفئات المحددة ضمن هذا الاستبيان هي؛ المجتمع المحلي، الحكومة، المؤسسات أو المنظمات													
د. تحت كل محور رئيسي هناك تعريف بالمحور، الرجاء قراءة هذا التعريف قبل البدء بالإجابة													
1. المؤازرة وكسب التأييد													
تعريف تشمل المؤازرة وكسب التأييد نشر الوعي حول قضية ما وتشكيل مجموعات ضاغطة لتغيير واقع ما مع متخذي القرار. متخذي القرار قد يكونون رؤساء البلديات، القيادات المحلية مثل المخاتير، أعضاء البرلمان بمجلسية النواب والأعيان، الوزراء، اللجان المتخصصة في البرلمان مثل اللجنة القانونية واللجنة الاقتصادية وغيرهم.													
تم تنفيذ البرنامج/النشاط مع													
أثر البرنامج/النشاط كان محلياً وانحصر في المحافظات التالية													
عنان الزرقاء البلقاء مابيا إربد عجلون جرش المفرق الكرك الطفيلة معان العقبة المجتمع المحلي الحكومة مؤسسات/منظمات													
1.1 حقوق المرأة والتشريعات ذات العلاقة:													
البرنامج/النشاط الوطني													
نقوم بكسب التأييد لحقوق المرأة فيما يتعلق ب:													

														المستوى		
															أ. رفع التحفظات الحكومية على عدد من بنود الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية (سيداو) واتفاقية اتفاقية حقوق الطفل	
															ب. كسب التأييد لتضمين الاتفاقيات الدولية حول حقوق المرأة في التشريعات الوطنية	
															ج. كسب التأييد لإحداث تعديلات على البنود التي تميز ضد المرأة في التشريعات الوطنية	
															د. كسب التأييد لتطبيق التشريعات المحلية المناهية للتمييز ضد المرأة	
														البرنامج/ال	1.2	الأمن الانساني
														نشاط وطني المستوى		نكسب التأييد لتحقيق الأمن الانساني للمرأة في المجالات التالية:
																أ. السكن للمرأة
																ب. صحة المرأة
																ج. الأمن الغذائي للمرأة
																د. التعليم للفتيات والنساء
														البرنامج/ال	1.3	الحماية الاجتماعية

														نشاط وطني المستوى	نبني القدرات في مجال:		
																أ. السكن للمرأة	
																ب. صحة المرأة	
																ج. الأمن الغذائي للمرأة	
																د. التعليم للفتيات والنساء	
																2.3	الحماية الاجتماعية
																	نبني القدرات لتحقيق احتياجات
																	أ. النساء الكبيرات بالسن
																	ب. النساء ذوات الاحتياجات الخاصة
																	ج. النساء المعنقات أو المعرضات للعنف
																	د. الفتيات المتعرضات للعنف (جرائم العنف، الزواج المبكر، العنف الأسري، ... الخ)
																	هـ. النساء في مخيمات اللاجئين
																	و. النساء الوافدات للعمل

2.4	التمكين الاقتصادي	نربي القدرات في مسائل تتعلق ب:	البرنامج/ال	عمان	الزرقاء	البلقاء	مادبا	أربد	عجلون	جرش	المفرق	الكرام	الطفيلة	معان	العقبة	المجتمع المحلي	الحكومة	مؤسسات/منظمات	
			نشاط																
			وطني																
			المستوى																
		أ. التعاملات في القطاع الرسمي (الموظفات)																	
		ب. التعاملات في القطاع غير الرسمي مثل التعاملات في الزراعة																	
		ج. التعاملات لحسابهن الخاص (صاحبات الأعمال والمهن، الأعمال الحرة... الخ)																	
2.5	المشاركة في الحياة العامة	نربي القدرات في مسائل تتعلق ب:	البرنامج/ال	عمان	الزرقاء	البلقاء	مادبا	أربد	عجلون	جرش	المفرق	الكرام	الطفيلة	معان	العقبة	المجتمع المحلي	الحكومة	مؤسسات/منظمات	
			نشاط																
			وطني																
			المستوى																
		أ. المشاركة السياسية للمرأة																	
		ب. المرأة في مواقع اتخاذ القرار والمواقع القيادية																	
2.6	الإعلام:	نربي القدرات في مسائل تتعلق ب:	البرنامج/ال	عمان	الزرقاء	البلقاء	مادبا	أربد	عجلون	جرش	المفرق	الكرام	الطفيلة	معان	العقبة	المجتمع المحلي	الحكومة	مؤسسات/منظمات	
			نشاط																
			وطني																
			المستوى																

																		أ. الاتفاقيات والمعاهدات الدولية	
																		ب. التشريعات الوطنية مثل قانون الأحوال الشخصية وقانون العمل	
																		ب. تطبيق وتنفيذ التشريعات والقوانين الوطنية	
																		4.1.2	الحماية الاجتماعية
																			نعدّ أبحاثاً ودراسات حول مواضيع ذات علاقة ب:
																			أ. السكن للمرأة
																			ب. صحة المرأة
																			ج. الأمن الغذائي للمرأة
																			د. التعليم للفتيات والنساء
																			4.1.3
																			الحماية الاجتماعية
																			نعدّ أبحاثاً ودراسات حول مواضيع ذات علاقة ب:
																			أ. النساء الكيبرات بالسن
																			ب. النساء ذوات الاحتياجات الخاصة
																			ج. النساء المعنّفات أو المعرضات للعنف

																	د. الفتيات المتعرضات للعنف (جرائم العنف، الزواج المبكر، العنف الأسري، ... الخ)
																	ه. النساء في مخيمات اللاجئين
																	و. النساء الوافدات للعمل
																	4.1.4
																	التمكين الاقتصادي
																	نعدّ أبحاثاً ودراسات حول مواضيع ذات علاقة ب:
																	أ. العاملات في القطاع الرسمي (الموظفات)
																	ب. العاملات في القطاع غير الرسمي مثل العاملات في الزراعة
																	ج. العاملات لحسابهن الخاص (صاحبات الأعمال والمهن، الأعمال الحرة... الخ)
																	4.1.5
																	المشاركة في الحياة العامة
																	نعدّ أبحاثاً ودراسات حول مواضيع ذات علاقة ب:
																	أ. المشاركة السياسية للمرأة
																	ب. المرأة في مواقع اتخاذ القرار والمواقع القيادية
																	4.1.6
																	نعدّ أبحاثاً ودراسات (كمية) في المناطق الجغرافية المبينة الى اليسار

																		أ. السكن للمرأة		
																		ب. صحة المرأة		
																		ج. الأمن الغذائي للمرأة		
																		د. التعليم للفتيات والنساء		
																		4.2.3	الحماية الاجتماعية	
																			نرصد توفير الحماية الاجتماعية ل:	
																			أ. النساء الكيبرات بالسن	
																			ب. النساء ذوات الاحتياجات الخاصة	
																			ج. النساء المعنّفات أو المعرضات للعنف	
																			د. الفتيات المتعرضات للعنف (جرائم العنف، الزواج المبكر، العنف الأسري، ... الخ)	
																			هـ. النساء في مخيمات اللاجئين	
																			و. النساء الوافدات للعمل	
																			4.2.4	التمكين الاقتصادي
																			نرصد التغيرات والتطورات في فئات:	

														نشاط وطني المستوى	نقدم خدمات مباشرة للنساء و/أو المؤسسات التي تدعم النساء في مجالات:	
															أ. الاستشارات القانونية	
															ب. خدمات قانونية	
														البرنامج/ال	الحماية الاجتماعية	5.2
														نشاط وطني المستوى		نقدم خدمات مباشرة في مجال:
															أ. السكن للمرأة	
															ب. صحة المرأة	
															ج. الأمن الغذائي للمرأة	
															د. التعليم للفتيات والنساء (الرجاء الاختيار من القائمة أدناه)	
															صفوف محو أمية	
															التعليم غير الرسمي للفتيات	
															التدريب المهني للفتيات والنساء على المهن التقليدية (خياطة، تجميل، ... الخ)	

																		التدريب المهني للفتيات والنساء على المهن غير التقليدية (صيانة الالكترونيات، السباكة ... الخ)	
																		5.3	الحماية الاجتماعية
																			نقدّم خدمات مباشرة ل:
																			أ. النساء الكيبرات بالسن
																			ب. النساء ذوات الاحتياجات الخاصة
																			ج. النساء المعنّفات أو المعرضات للعنف
																			د. الفتيات المتعرضات للعنف (جرائم العنف، الزواج المبكر، العنف الأسري، ... الخ)
																			هـ. النساء في مخيمات اللاجئين
																			و. النساء الوافدات للعمل
																		5.4	التمكين الاقتصادي
																			نقدّم خدمات مباشرة ل:
																			أ. العاملات في القطاع الرسمي (الموظفات)
																			ب. العاملات في القطاع غير الرسمي مثل العاملات في الزراعة

															ج. العاملات لحسابهن الخاص (صاحبات الأعمال والمهمن، الأعمال الحرة... الخ)	
															د. تقدّم خدمات مالية للنساء (قروض، تمويل مشاريع، ... الخ)	
															المشاركة في الحياة العامة	5.5
														البرنامج/ال نشاط وطني المستوى	نقدّم الدعم لمشاركة المرأة في الحياة العامة ل:	
															أ. وصولها الى مناصب اتخاذ القرار السياسي مثل الحملات الانتخابية	
															ب. الوصول الى المناصب القيادية في المجتمع	